الجلسة التاسعة والثلاثون

- التاريخ: الثلاثاء 23 جمادى الأولى 1419 (1998/09/15).
- التوقيت : ست ساعات وثلاث وثلاثين دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الظهر.
- الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- جدول الأعمال : الشروع في المناقشة العامة حول مشروع قانون المالية بموسم سنة 1998-1999.

* السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين، افتتحت الجلسة.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

نخصص هذه الجلسة للمناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 98-99، وذلك بالإستماع إلى تقرير اللجنة وتدخلات مختلف مكونات المجلس، كنا نتمنى حضور السيد وزير الإقتصاد والمالية في هذه الجلسة لمواكبة التدخلات العامة للفرق النيابية والمنظمات النقابية التي سيجيب عنها في جلسة يوم الغد صباحا السيد الوزير. نأسف لعدم الحضور ونتمنى أن لايتكرر مثل هذا الغياب في جلساتنا المقبلة. على كل سجلنا في ندوة الرؤساء الأسباب الداعية إلى هذا الغياب، وسيتكلف السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تتبع مختلف التدخلات على أساس أن تكون الإجابة من طرف السيد وزير المالية بنفسه خلال جلسة يوم الغد بحول الله.

حضرات السيدات والسادة

أعطي الآن الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية ليقدم لنا ملخصا للتقرير الذي أعده باسم اللجنة حول مشروع القانون المالي. فليتفضل.

هنالك بعض الإرتباك، ولكن الأسباب معروفة، جلسة الأسئلة الشفهية انتهت في ساعة متأخرة، فبطبيعة الحال من المنتظر أن يكون تأثير من جلسة إلى أخرى.

فبشيء من الصبر سنتغلب على المشاكل. أعتقد أن السيد مقرر اللجنة إلتحق بنا في هذه الساعة، فليتفضل مشكوراً.

* السيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية :

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني ويسعدني أن أتقدم أمام مجلسنا الموقر بعرض تقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول دراستها لمشروع القانون المالي رقم 12-98 لسنة 1998-1999، كما وافق عليه مجلس النواب في 18 من ربيع الآخر لسنة 1419 الموافق لـ 12 أغسطس 1998.

ويتضمن هذا التقرير المناقشة العامة ومناقشة مواد المشروع وكذا اقتراحات التعديلات ونتائج التصويت عليها وعلى مواد المشروع وعلى الجداول المرتبطة بها، وكذلك على المشروع برمته كما عدلته اللجنة، بالإضافة إلى الوثيقة الملحقة بالتقرير والمتمثلة في التقرير الإقتصادي والمالي الذي قدمه السيد وزير الإقتصاد والمالية، وقبل الدخول في مضامين هذا التقرير أود :

1) باسم مكتب لجنة المالية أن أشكر السيد وزير الإقتصاد والمالية ومساعديه على البيانات والإيضاحات التي قدموها إلى اللجنة وكذلك على الوثائق المهمة التي زود بها السيد الوزير السادة المستشارين ومن جملتها مشروع قانون المالية والمذكرة التقديمية له، بالإضافة إلى التقرير الإقتصادي، حول الأوضاع الإقتصادية والمالية الراهنة وآفاق تطورها في المدى القصير والمتوسط.

كما أود بالمناسبة أن أنوه بالسادة المستشارين على حضورهم المكثف في أشغال اللجنة حتى ساعات متأخرة من الليل وعلى مداخلاتهم المستفيضة والحادة أحيانا والبناءة في غالبيتها والتي ساهمت فعلا في إغناء الدراسة والمناقشة حول هذا المشروع. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المناقشة قد انطلقت من العرضين القيمين اللذين تقدم بهما السيد

وزير الإقتصاد والمالية على التوالي أمام أنظار مجلسنا الموقر وأمام أنظار هذه اللجنة. كما تطرقت هذه المناقشة إلى جميع الجوانب المحيطة بالموضوع وكذا إلى مضامينه التفصيلية. وقد أبدى السادة المستشارون في هذا الصدد عدة ملاحظات وطرحوا عدة تساؤلات، واقتراحات كانت كلها ملمة بجميع عناصر مشروع قانون المالية. وهكذا جاء السيد وزير الإقتصاد والمالية مركزاً على ثلاثة أبعاء أساسية للمشروع الإنتقالي وهي :

أولا : البعد التنموي المتجلي في الحفاظ على مستوى من استثمارات القطاع العام بتمكينه من المساهمة في الإقلاع الإقتصادي عن طريق التحكم في تسييره وعقلنة مؤسساته، ومن جهة أخرى العمل على خلق الظروف المناسبة لتحفيز القطاع الخاص من أجل القيام بدوره التنموي أو عن طريق إعادة الثقة له وإخراجه من انتظاريته.

ثانيا : البعد الإجتماعي من خلال ضمان أسس التمنيع والإنطلاق للإقتصاد من جهة أولى والتزود بآليات معالجة كل مظاهر العجز الإجتماعي من جهة ثانية، وذلك عن طريق محاربة الفقر وفك العزلة عن العالم القروي والإهتمام بمناطق الشمال وتوفير السكن الإجتماعي والإلتزام بمقتضيات الحوار الإجتماعي لغشت 1996، والتخفيف من حدة البطالة وتحسين مستوى العيش وكذا تعميم البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية.

ثالثا : البعد التوازني المتجلي في التحكم في التوازنات الأساسية من خلال ترشيد النفقات العمومية والرفع من حجم المداخيل بغية الخروج ببلادنا من حالة اقتصاد المديونية، ومن تم التحكم في استقلالية القرار الإقتصادي والمالي الوطني.

أما تدخلات السادة المستشارين فقد أتت في مجملها لتهنئ السيد الوزير على المجهودات الجبارة التي قامت بها وزارته من أجل إعداد هذا المشروع وتقديمه إلى البرلمان، ولتطرح أيضا تساؤلات واستفسارات حول عدة جوانب تتعلق بمضامين المشروع، والظروف المحيطة به منها على وجه الخصوص.

مايتعلق بتنفيذ القانون المالي 1997-1998، وبعض جوانب برنامج ميدا، ووضعية ديون قطاع الصيد في أعالي البحار اتجاه الصندوق الضمان المركزي وحصيلة نظام منح قروض للراغبين في إنجاز بعض المشاريع ومراقبة المؤسسات العمومية والإعتمادات المرصدة لبعض المصاريف ولبعض الوزارات ذات الطابع الإجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن التدخلات السادة المستشارين قد تباينت بين مؤيدين ومعارضين لهذا المشروع. وهكذا رأى البعض بأنه فعلا مشروع انتقالي نظراً لعدة أسباب منها ماهو ظرفي كالتأخير الذى حصل في تشكيل الحكومة، وكذلك كالتدابير الإستثنائية التي أتى بها هذا المشروع، ومن جملتها أساسا نذكر :

- التقادم المسبق.
- إعفاء بعض الملزمين الصغار بخصوص مابذمتهم اتجاه الخزينة العامة.
- هناك أيضا إعفاء المكلفين بالضريبة من أداء مصاريف الغرامات والمتابعات وفوائد التأخير في حالة التزامهم بأداء المبلغ الرئيسي للضريبة في آجال معينة.
- وهناك أيضا تخلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي عن بعض مستحقاته لفائدة بعض مدينيه إلى آخر ذلك.

ومنها ماهو هيكلي : كطبيعة بنية الميزانية وكتحديات والإكراهات المالية والإقتصادية التي تعيشها بلادنا. ورغم الطابع الإنتقالي لهذا المشروع لاحظ هؤلاء المستشارون المؤيدون لهذا المشروع بأنه شجاع ومتكامل في الشكل والمضمون وهو بذلك يستجيب جملة وتفصيلا لطموحات وتطلعات الفئات العريضة للمجتمع، كما من شأنه إعادة الثقة للفاعلين الإقتصاديين وبعث الآمال من جديد في نفوس الطبقات الشعبية من خلال الإعفاءات التي جاء بها وكذلك اهتمامه بالعالم القروي والتشغيل والزيادة في اعتمادات بعض الوزارات الأساسية وكذلك الوزارات التي لها الطابع الإجتماعي.

غير أن البعض الآخر عارض فكرة كون المشروع انتقاليا، إذ أنه حسب هؤلاء لايعتبر سوى امتداداً لقوانين سابقة، سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون، فالحكومة حسبهم لم تأت بأشياء جديدة تعكس التصريح الذي سبق أن تقدمت به أمام البرلمان، وإنما تبنت البرامج السابقة، كما أن الظرفية المالية والإقتصادية التي جاء فيها هذا المشروع كانت جد مناسبة باعتبار الموسم الفلاحي الجيد والإرتفاع النسبي لأسعار الفوسفاط وانخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية وتراجع ضغط المديونية العمومية بالإضافة إلى تحسن التوازنات المكرواقتصادية. إلا أنه وقع إجماع أعضاء اللجنة على ضرورة توفير المناخ الملائم لتحفيز الإستثمار الذي لازالت تعتريه مشاكل كثيرة، منها مايتعلق بالإدارة والقضاء والتشريع والتعليم والأجور ونذكر منها على سبيل المثال طول

وتعقيد المساطر الإدارية، وإشكاليات تخليق الإدارة وإصلاح القضاء وتحيين وتدوين القوانين وتحديث المناهج التعليمية ومشكل ارتفاع الضغط الضريبي ومحدودية الطلب والإستهلاك المرتبط بنسبية مستوى الأجور، وكذا مشكل السوق السوداء إلى غير ذلك، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية مايتعلق بارتفاع تكلفة الإستثمار وعوامل الإنتاج نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، كارتفاع أثمان البقع الأرضية بالمناطق الصناعية وكذلك ارتفاع أثمان المواد الأولية وكذلك ارتفاع في سعر الفوائد البنكية إلى غير ذلك.

أما بالنسبة للإقتراحات التعديلية المقدمة حول مواد هذا المشروع، فقد بلغت في مجموعها 31 مقترح تعديل جميعها مقدمة من طرف فرق المعارضة وهي فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية والفريق الديمقراطي والعمل وفريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية وفريق الإتحاد الدستوري. وقد قبلت الحكومة البعض منها وخاصة تلك التي تتعلق بتعديل تواريخ معينة متضمنة في بعض مواد المشروع نظراً لاتسامها بالموضوعية، ومن جهتها عمدت فرق المعارضة إلى سحب مجموعة من اقتراحات التعديلات بعد أن اقتنعت بموقف الحكومة بشأنها وهو مايدعم جو التفاهم ويذكي روح التعاون المثمر والإيجابي الذي يميز دائما العلاقة القائمة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي والتي أرسى دعائمها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده.

هذا وتجدون أيها السادة الأفاضل نتائج التصويت على مشروع القانون مادة، مادة مدرجة في الجدول المرفق بهذا التقرير. أما بالنسبة للتصويت على الجزئين الأول والثاني وعلى المشروع برمته فكانت نتيجته كالتالي :

الموافقون : 21.

المعارضون : 21.

الممتنعون : لاأحد

وهنا والحالة هذه أشير إلى مقتضيات المادة 64 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين التي تنص على مايلي :

إذا تعادلت الأصوات، فإن المسألة المعروضة على التصويت تعتبر غير مصادقة عليها وتحال على المجلس للبث فيها.

شكراً على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد مقرر لجنة المالية، وأغتنم المناسبة مجدداً للتنويه بالعمل الجدي والمتواصل الذي قامت به لجنة المالية رئيسا ومقرراً وأعضاءاً.

حضرات السيدات والسادة.

ننتقل الآن إلى المناقشة العامة بتدخلات السادة ممثلي الفرق النيابية والمنظمات النقابية.أعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد المعطي بنقدور عن فريق التمع الوطني للأحرار، فليتفضل.

* السيد المستشار المعطي بنقدور :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.الصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة بم فريقي في مناقشة القانون المالي لسنة 98-99.

نحن في التجمع الوطني حرار نعتبر هاته الفرصة التي أتيحت لنا لمناقشة القانولمالي أبعد من مناقشة عادية لمشروع مالي عادي. إن لة أي قانون مالي في مفهوم الإقتصاديين معناه تحديد صوسياسية حكومية خلال سنة، فمن خلال أرقامه نتعرف علجيهات الحكومة وسياستها التي ستطبقها مدة إنجازه وكن تحليل مشروع قانون مالي دون الإلتفاتة إلى المحيط الإقتدي والسياسي العالمي، طالما أننا طرف فيه ودون النظر في تاوضاع نفسها في بلدنا وبكل إيجاز، فسكان العالم حسب الإباء الدولي سيصل في شهر يونيو المقبل إلى 6 ملايير، ضمنها مليار شاب تتراوح أعمارهم بين 15 وبين 24 سنة، انتقل عدد السكان الأرض من 3 ملايير سنة 60 إلى 6 ملايير 98، ويضم العالم المتقدم اليوم مليار و180مليون شخصرابل 4 ملايير و740مليون شخص في العالم النامي، ومعناه اقيا ضرورة خلق 700 مليون فرصة شغل خلال هذا العقد من وهو ما يفوق عدد اليد العاملة في الدول المتقدمة فية هذا العقد، هاته أرقام ترضح خطورة الوضع المأساوي الذ عدد من القارات معيشيا واجتماعيا وسياسيا.

أما الجانب الإقتصادي فيكفي أن نتذكر الأزمة المالية التي عاشتها وتعيشها ماليزيا وكل دول شرق آسيا بما فيها التي بهرت العالم بتقدمها خلال العقد الأخير والإفلاس المالي لروسيا الذي لن تنحصر نتائجه بالإنهيار الإقتصادي لروسيا الداخلي ومضاعفاته عل الإقتصادي فحسب، بل قد يؤدي إلى قيام نظام حكم جديد في روسيا قومي أوشيوعي أوعسكري، مالم يقع تدارك للوضع من القوة السائدة في العالم. هاته الأزمة المالية الحادة التي أتت على الأخضر واليابس والتي لانعرف مدى توسعها مستقبلا، هل هي نتيجة التحول السريع والإعتباط للنظام الشيوعي إلى نظام ديمقراطي ليبيرالي؟ أم هي ناتجة عن مرحلة العولمة المكثفة بوسائل الإعلام والإستعلام والإتصالات السريعة والتكنولوجية المتقدمة التي تتيح سفر الرساميل وتحويلها بسرعة البرق بين بورصات العالم والتي باتت تلعب دوراً أخطر بكثير مما يتصوره البعض وتجعل المضاربين على العملات مفتاحا سهلا لتفجير أزمات مالية عالمية؟ أم هي نتيجة لكون هاته الدول لم تستطع مسايرة أو الإستفادة من هذه العولمة، لأن العيب ليس في العولمة في حد ذاتها ولكن في من لم يستطع التعامل معها؟ أم هي نتيجة النظام الإقتصادي العالمي الجديد الذي يضع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شروط حسن تسييره، وهي شروط قد تناسب بعض الدول ذات الإقتصاد الليبيرالي المتطور، ولكنها حتما لاتناسب استقرار ثلاث أرباع دول العالم النامي ولا مصالحها اقتصاديا؟ أم أن هذه الأزمة ناتجة عن كل هاته العوامل بتظافرها وتزامنها؟ ولكن ماهو أكيد أنه لايمكن ترك الأمور على مجرياتها، أما الوضعية السياسية الدولية فقد أصبحت في وضع كريكاتوري مؤسف، الذي رغم الديمقراطية بمفهومها الغربي والذي أصبح سائدا ولامفرمنه حتى لتلك الدول التي تعيش ظلم الإستبداد، ورغم مسألة حقوق الإنسان التي لن ينتهي القرن إلا بتحقيق خطوات أخرى بعيدة في هذا الميدان، إذ لايمكن لدولة تحمل هذا المشعل أن تتملص أوتتراجع عن مسايرة الحريات والحقوق والضمانات، ورغم هذا وذاك فالوضع السياسي غير مستقر في عدد كبير من الدول والأمم، فحتى أمريكا بوضعها الإقتصادي المتميز أصبحت وقد تغدو مهددة في مصالحها ومستقبلها. والنظام الروسي تداعى للسقوط بكل ما يحيط به من تفتت في الحكم وفي الكيانات، ناهيكم عن الحروب المتفجرة لأسباب عرقية أو لمصالح دولية متناقضة والبؤر الساخنة والتي أريد لها أن تبقى كذلك سواء بالشرق الأوسط أو في آسيا أو افريقيا لانعدام التوازن في مقررات الأمم المتحدة، كل هذه البؤر توحي بأن المستقبل غير واضح المعالم.

السادة الوزراء،

حضرات السادة،

إذا كان هذا الوضع خارج حدودنا، فإنه لامفر لنا من التعايش معه بحكمة ورزانة، فإن بلدنا والحمد لله على الحكمة المولوية التي سارت بها عبر العقدين الأخيرين بموازاة مع الشعب المغربي التواق إلى الحرية، والدفاع عن وحدته الترابية والكرامة وضمان حقوق الإنسان، فإن هذا البلد الأمين يعيش استقرارا سياسيا لاينكره إلا جاحد، وتجربة ديمقراطية تتطور مع الأيام من حسن إلى أحسن، تجربتنا اليوم في ظل برلماننا هذا ومجلس المستشارين فيه بخصائص متميزة بفضل تركيبته المتخصصة والذي يفتتح تجربته الأولى بمناقشته لأول مرة مشروع قانون مالي، نعتبرها تجربة رائدة، تجربتنا اليوم تاريخية لها دلالتها في ظل حكومة التناوب، وهي فلسفة عميقة وهدف أسمى وصورة للديمقراطية الحقيقية ورغبة مولوية يساندها الشعب المغربي قاطبة، لأنها الباب الذي ندخل منه القرن المقبل، والمغرب دولة مكرمة في ظل الملكية الدستورية، والديمقراطية المغربية الحقيقية والواقعية، والحفاظ على كرامة الإنسان المغربي وحقوقه وإبداعاته.

تجربتنا اليوم هي الخروج من نفق أصبح مظلما وأراده جلالة الملك والشعب المغربي أن يكون مضيئاً بالآمال، مفعما بالتحديات التي اعتاد الشعب المغربي خوضها عبر الأجيال، مشاكلنا هي تراكم لواقع لايمكن أن يرتفع، ناتج عن تسيير ورؤية أعيتها السنون وأنهكها التوافد وتآكلت مع مرور الأيام والتطور الحتمي للمجتمع، فالتقرير الذي نشره برنامج الأمم المتحدة لسنة 98، حول التنمية البشرية، صنف المغرب تحت رقم 125، وقد كان مصنفا تحت رقم 105، فتنازل هذا تم تدهور إلى 109 ثم إلى 123 فأصبح الآن 125، والتنمية البشرية يدخل فيها التعليم، ورفع الأمية، ومستوى الدخل الفردي، والخدمات الصحية، والسكنى، والماء الشروب، والكهرباء، والإتصالات الطرقية إلى آخره، ومن هذا المنطلق فالعالم القروي في حاجة إلى اهتمام وإلى تخطيط لإخراجه من وضعه الذي نجتمع مهما اختلفت مشاربنا على تحديد وصفة واحدة له، ولكن لإخراجه يجب أن تكون هناك رؤية جديدة ورغبة سياسية أكيدة، فإن التنمية القروية من المسؤوليات الكبرى التي يجب أن نسلك فيها من أقرب السبل، فقد تفاقمت متاعب القرى بشكل غير قابل للإنتظار، كما يجب اتباع سياسة تمكن من تحسين عيش فئات سكان القرى وتحقيق توازن أفضل، وعدالة أكبر في توجيه التجهيزات الأساسية المادية والإجتماعية والثقافية بين المدن والقرى، على اختلاف موقعها الجغرافي وظروفها الطبيعية للحد

من التفاوت الحاصل بين القرى والمدن، وتحقيق منجزات متواكبة عبر مخطط واقعي مجرد من الديماغوجية والعالم الحضاري تتراكم وتتأزم يوما عن يوم معوقاته، من تخطيط وسكن وعمل وتجهيز وبيئة وتسيير جماعي، يطمح إلى نظرة مستقبلية واضحة المعالم، متجانسة الأهداف، مترابطة في التطبيق، يساهم فيها المجتمع بكل فصائله.

أما الإقتصاد ومكوناته ومشاكله مع الإنفتاح نحو النظام الدولي الجديد يتخلص في عقدة واحدة طغت وتطغى على الباقي هي الثقة التي أضاعتها مواقف وقرارات مدبدبة تفتقد إلى الرؤية المستقبلية، طغت عليها الأنانية واستقرار الثقة هذا يقتضي عملا جاداً، موضوعيا، شجاعا ومتطوراً، فالتعليم وهو المستقبل لامفر من مواجهة تعقيداته وسلبياته لتحديد وتخطيط المستقبل، وهذا لن يتأتى إلا بإجماع مكونات الشعب المغربي، ولكن بعد أن تعود الثقة إلى المعلم والأستاذ والتلميذ والطالب، ويعم الإيمان والقناعة بأن مستقبل الأمة في مستقبل تعليمها، إن الأمية حضرات السادة عار، والمغاربة ينتظرون برنامجا ومسيرة خضراء أخرى لمحو عار الأمية، كما محوها بالأمس القريب بها عار الإستعمار، إلى آخر كل القطاعات التي نرى ضرورة التعرض لها، فنحن جميعا نعرف مشاكلها، ولاننكر خباياها ولانجهلها، ولكنها جميعا جاءت مع رواسب الماضي، والذي لايخلو من بعض الإيجابيات، فالمغرب تقدم عبر السنوات وحقق ماعجز عنه ربما آخرون، ولكن هذا لم يمنع من وجود مجموعة من المعوقات والإحباطات لابد من مواجهتها بتفكير جديد، ومنطق مخالف ووسائل ولو غير الوسائل واللغة التي ذبلت وبهتت عبر السنين.

لذلك كان التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول المحترم، وعليه جاد هذا المشروع المالي فماهو؟ وماهو هدفه؟ إن المغاربة في حاجة إلى الوضوح وإلى الحقيقة، فجاء مشروع القانون المالي بتوازن حقيقي وبعجز محدد وبتقديرات موضوعية، انطلاقا من معطيات موجودة لم تخلق ولم تصادف، والمغاربة في حاجة إلى استرجاع الثقة ودفن الماضي وجاء المشروع من خلال نصوصه باحثا عن خلق جو تطبعه الثقة والتفاؤل والشفافية، يبحث عن طريق لإعطاء انطلاقة جديدة للإستثمارات والتنمية وتخليق النشاط الإقتصادي وانعاش المبادرات الخاصة، وذلك بتعرضه للجانب الضريبي والجمركي والضمان الإجتماعي، وبشجاعة تعرض مشروع القانون المالي لهاته المواضيع التي كانت أساساً وسيلة أفقدت بالأمس الثقة، وجاءت اليوم لتكون وسيلة لاسترجاع الثقة، المغاربة يتطلعون لسياسة اجتماعية تخالف السير الذي عاشه المغرب بسبب التقويم وبسبب نصائح وتوجيهات المنظمات الدولية، فجاء مشروع القانون المالي، باهتمام في المجال الإجتماعي ونحن نعرف أن ماخلفته سياسة التقويم خلال 20 سنة لايمكنه أن يصلح في مشروع قانون واحد، ولذلك جاء المشروع بإشارات وتخطيط لأهداف مستقبلية. ومشكل المغاربة هو التشغيل، ففي كل بيت 20 مأساة، وفي كل عائلة جراح، ولاكرامة بدون شغل، وجاء مشروع القانون المالي باجتهادات وتوجيهات من خطاب صاحب الجلالة بمناسبة عيد الشباب المجيد، إذ قال حفظه الله : لايمكن للشعب المغربي أن يكون كريما وشريفا إذا نحن لم نكرم شبابه، -انتهى كلام صاحب الجلالة-، فنحن نعلم أن مشكل التشغيل مشكل عالمي، ظهرت حدته في المغرب منذ 10 سنوات أو يزيد فلن يحل المشكل اليوم أوغداً، ولكن النية الصالحة، والقرار السياسي الموضوعي، ونضال الشعب المغربي وتضامنه ومبادرة المغربي كان رجل أعمال أم موظف أم مسؤول كلها تظافرت لعلها تجد لهذا المشكل في القريب العاجل حلا أو بعضه.

حضرات السادة

لو تطرقنا لكل فصل ولكل بند من هذا المشروع، لوجدنا أنه يصب في مخطط وحيد هو التنمية والكرامة والثقة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ليس عبثاً أني افتتحت عرضي هذا بالوضع الدولي من حيث السكان، بل كأننا في التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن كل تقدم وازدهار وتطور، وكل تخطيط وكل سياسة لايمكن أن تنطلق إلا بواسطة الإنسان ولصالح الإنسان، وليس من قبل اللغو أني تعرضت للوضع الإقتصادي الدولي والأزمة المالية وربطتهما بالوضع السياسي العالمي، ذلك أن المغرب دولة لها ماض عريق، وحاضر مجيد، إلا أننا شئنا أم كرهنا علينا اعتبار الوضع الدولي في كل مخططاتنا، وعلينا أخذ الحيطة من العولمة ومن النظام العالمي الإقتصادي الجديد، ومن المؤسسات المالية الدولية والرأسمالية المسيطرة، فعلينا أن نعمل في وسط دولي تتقاذفه الأمواج، ونعلم أن ليس هناك سياسة ولامخطط صالح لكل الأزمات، ولكل الشعوب، ولكل الدول، بل الحيطة واجبة والإنضمام والإنخراط في برامج هذا العالم، عالم اليوم أمر لامفر منه، ولكن اعتبار واقعنا المغربي ومجتمعنا والدفاع عن مقوماتنا أمر لابد

منه مهما كانت الصعوبات ومهما كانت الطريق الشائكة، والمستقبل -حضرات السادة- لن يكون إلا في مستوى هذا الشعب الأبي الذي حباه الله، ومن ضمن ما أعطاه قيادة جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، وليس من قبيل السرد أني تعرضت إلى الوضع الإقتصادي المغربي ومعوقاته وحاجياته وآمال المواطن المغربي وأحلامه، وربطت ذلك بالتصريح الحكومي والمشروع المالي بفقرات دون الحديث عن أرقام أو تحليل لفصول، فإنما عرضت ذلك لأؤكد أننا في التجمع الوطني للأحرار نعتبر :

1) أن مساندتنا لحكومة التغيير تنسجم من مواقفنا طيلة العقد الأخير، والذي كنا نطالب فيه دوما بحكومة مسؤولة وبتغيير الأسلوب وبتحميل الأحزاب مسؤولياتها الحكومية كما ينص على ذلك الدستور، لذلك فنحن نساند هذه الحكومة من منطلق قناعتنا السياسية أولا وقبل كل شيء. ونساند الحكومة لأننا خلال حملتنا الإنتخابية نادينا بالتصحيح والإصلاح، وعرفنا رغبة الشعب وآماله في التغيير، فنحن نساند الحكومة من منطلق التزاماتنا الإنتخابية، وإحساسنا برغبة الشعب، ونساند الحكومة لأن جلالة الملك وهو الذي يشعر بحاسيته التي تربطه مع الشعب المغربي أنه يريد التغيير، فعمل على تحقيق آماله ومهد ذلك بمواقف وتصريحات طيلة سنوات، وذلك ليضع المغرب على قاطرة الديمقراطية الحقة، وعلى قاطرة القرن 21، وبهذا نحن نساند الحكومة إخلاصا للوطن وللملك وللشعب، لأنها... لأن نجاحها هو نجاح للمغرب في دخول القرن المقبل بديمقراطية عادلة فيها الإنسان كريم مكرم، فيها المواطن حر في أفكاره وعمله وإرادته محمي من الظلم، محمي من التجاوزات، تقوم فيه المؤسسات بدورها ويكون الحكم بانتخابات نزيهة وبواسطة أحزاب مؤطرة تحت رعاية أمير المؤمنين نصره الله، ونصوت لصالح هاته الميزانية، لأنها مهما قلت إمكانياتها فالهدف هو سياسة عادلة واقتناع مدروس، وقبل هذا وذاك، إن تطبيقها سيخضع للشفافية والوضوح، ونصوت لصالح هاته الميزانية، لأنها ليست الهدف في حد ذاتها، لأننا نأمل أن تتفرغ الحكومة لمواجهة الواقع ولتحقق للشعب المغربي التغيير الذي ينشده ويريده.

الشعب ينتظر من الحكومة أن تجعل حداً للتسيب وللرشوة والمحسوبية داخل الإدارة، وهي حقيقة قائمة لاينكرها أحد ولاينفيها أحد، والشعب ينتظر أن تعمل الحكومة على تخفيف بيروقراطية الإدارة، ووضع حد لهاته الوثائق التي أصبحت كل إدارة تخلقها حسب مزاج مسؤوليها ورغباتهم. والشعب ينتظر من الحكومة أن يفهم الموظف أنه في خدمة الشعب وخدمة المواطن وأنه يتقاضى أجره من الضرائب التي يؤديها ذلك المواطن، ونضرب على أيدي المتلاعبين والمستهترين بتطبيق القانون، ودفع المسؤولين على الإدارة إلى الحزم، فالمغرب ليس بحاجة إلى حملة من نوع معين ليقال بأنه يحارب مرضا معينا، بل يجب أن تكون محاربة الداء باقناع المواطن بأنه يدافع عن حقه ويطلب حقه ويجد من المسؤولين من يستمع له، والشعب ينتظر أن يعمل الجميع من أجل الدفع بالإستثمار وتسهيل المسطرة ابتداءاً من الجماعة المحلية إلى الإدارة، إلى الأبناك، إلى كل المؤسسات، ولن يتم ذلك إلا بتحسيس الجميع بمسؤولياته، والشعب ينتظر من مناظرة الجماعات المقبلة ومن خلال دراستها وتوصياتها ما يجعل من الجماعات أداة في خدمة المواطن، وآلة لمساعدته ونواة لرفع معاناته لنرقى بمستوى العمل الجماعي إلى مستوى المرحلة التي يعرفها المغرب في تاريخنا السياسي الحالي، والشعب ينتظر قضاءاً نزيها عادلا سريعا.

ولعل مذكرة السيد الوزير الأول التي تلزم الإدارة والمؤسسات بتنفيذ أحكام القضاء هي خطوة أولى، لأن رفضها لتنفيذ أحكام القضاء تضع نفسها خارج الدستور وخارج دولة القانون، فهو أكبر دلالة على الإستهتار بالقيم والمبادئ، ولذلك فلا يكفي الدوريات بل يجب جرد الأحكام التي لم تنفذ وتحديد أجل عاجل لتنفيذها تحت طائلة القانون.

حضرات السادة

تلكم بعض آمال الشعب المغربي، فنحن نساند الحكومة ونصوت على القانون المالي ولصالحه وننتظر الخطوات المقبلة من حكومة التناوب لبعث الثقة في نفوس المواطنين وتمكينهم من استنشاق الأمل ولوكان بسيطا فإنه ممكنا، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد عبد الرحمان لبدگ رئيس فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية. فليتفضل.

* السيد المستشار عبد الرحمن لبدگ :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتشرف بأن أمثل أمام مجلسكم الموقر لأعرض وجهة نظر فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية، ونحن بصدد مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 98-99 المحال على مجلسنا من طرف مجلس النواب، وذلك لأعرض كما ذكرت وجهة نظر الفريق ورأيه وتصوره واستنتاجاته بخصوص هذا المشروع، والذي سبق من هذا المنبر للسيد وزير المالية والإقتصاد بتقديمه أمام مجلسنا بعد إحالته كما ذكرت من طرف مجلس النواب للبث فيه.

وتجدر الإشارة بادئ بدء إلى أن هذا المشروع يعتبر أول قانون مالي يقدم بعد التعديل الدستوري الأخير، والذي أقر نظام المجلسين، وبعد أن عين صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، أول حكومة في إطار التناوب الذي جاء وكما يتفق الجميع تلبية لرغبة ملكية أكيدة، وأن المشهد السياسي في المغرب يحظى باهتمام وطني ودولي كبيرين، كما أن جميع وسائل الإعلام تتابع عن كثب هذه التجربة التي يتفرد بها المغرب، الذي أصبح يتمتع بسمعة دولية متميزة، نتيجة للأسلوب الحضاري المتميز الذي يدير به جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، سياسة البلاد التي تتسم بالحكمة والواقعية وبعد النظر، فالمغرب كان أول بلد عربي، إسلامي، إفريقي، وكذلك بالنسبة لدول العالم الثالث ككل، يرسم قانونا يتعلق بالحريات العامة سنة 1958، والذي شرع لنا من خلاله جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه، التعددية وحرية الإنتماء السياسي وتأسيس الجمعيات وحرية الصحافة والتجمعات، كما أن جلالة الحسن الثاني نصره الله، إثر اعتلائه عرش أسلافه المنعمين، أبى حفظه الله إلا أن يدشن عهده بتقديم أول دستور سنة 1962، نعتبر أن من أهم معالمه تحريم نظام الحزب الوحيد حينما كانت الموضة السائدة آنذاك هي أن جميع الدول تميل إلى هذا المنحى، كما أن المغرب اعتمد في تلك الظروف وبشجاعة نظام اقتصاد السوق رغم كثير من المحاولات والإنتقادات التي كانت تواجه بها سياسة المملكة. كما أن سياسة السدود والمليون هكتار، كانت من بين التحديات التي ابتكرها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، إذن، فالمغرب يتميز في شخص جلالته ببعد النظر والحكمة كما ذكرت، وقد أكد التاريخ وجاهة هذا الإتجاه وصحته، وهاهو المغرب الآن ينعم باستقرار سياسي فريد من نوعه وببرلمان يعتمد نظام المجلسين وهو نظام لايعمل به إلا في كبريات الديمقراطية المعاصرة وكل هذا يدخل في إطار طموحات جلالة الملك الحسن الثاني الذي عودنا الإبداع والحكمة في أفق تأهيل بلادنا لرفع تحديات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتحقيق غد أفضل للشعب المغربي تحت قيادته الرشيدة كضامن لمؤسسات الديمقراطية بالمملكة الشريفة.

السيد الرئيس،

لقد سبق تقديم مشروع الميزانية إثر تشكيل الحكومة أن قام السيد الوزير الأول المحترم ومن هذا المنبر بعرض للتصريح الحكومي، استهله بعنوان بارز حول إرادة التغيير والتي تمليها كما جاء في تصريحه التحولات المستمرة والسريعة التي يعرفها المجتمع الجديد والمتمركزة على حقائق اقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية وأن التصريح الحكومي وكما جاء على لسان السيد الوزير الأول المحترم، قدر حق التقدير أهمية الجهود المبذولة من طرف مملكتنا، والتقدم المحرز عليه منذ بزوغ فجر الإستقلال إلى اليوم، تحت قيادتي المغفور له محمد الخامس ووارث سره المنصور بالله جلالة الملك الحسن الثاني أطال الله عمره، واستطاعة المغرب المحافظة على وحدته الترابية وإرساء توازناته الأساسية دون الإخلال بتنميته الإقتصادية بفضل تبصر وبعد نظر جلالة الملك الحسن الثاني بطبيعة الحال كما جاء في التصريح الحكومي.

وقد سبق لنا كفريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية، ومن هذا المنبر، ونحن بصدد الرد عن التصريح الحكومي أن شاطرنا السيد الوزير الأول رأيه بهذا الخصوص، لأنه يعتبر إيمانا منا من مسلمات التي يفرض الواجب علينا أن نضع هذه المرجعية المشتركة فوق كل اعتبار، بل إننا قاومنا ونسقاوم كل المحاولة للنيل منها محاطين من كل تشويش من شأنه أن يمس بها لأننا تعودنا وسنظل وسنبقى تغليب المستمر على الطرف الزائد، ولقد أكد التصريح الحكومي في متناول لتوسيع هامش التصرف في الميزانية، عزم الحكومة تأسيس برامج حكومية على أرضية مالية متينة، تحترم مقتضيات التوازنات الإقتصادية والمالية الإجمالية، وأننا سجلنا بأن الحكومة أكدت في تصريحها أن القانون المالي لسنة 98-99، ماهو إلافرصة بالنسبة للحكومة لتدارس الوضعية الإقتصادية والإجتماعية، بكيفية دقيقة وشاملة،كما سجلنا أن الحكومة ستعمل من خلال هذا القانون أي قانون 98-99، على توسيع الهامش المالي الذي يمكن استثماره قصد تعديل المسار في الإتجاه المفصلة من طرف الحكومة، وهذا تجلى في التصريح الحكومي أولا في تبسيط النظام الجبائي وفي

ملاءمته ثانيا مع بعض مقتضيات انقراض الحمائية الجمركية وفي العمل على استقراره على المدى البعيد وفي توسيع الوعاء الضريبي ومحاولة التملص والغش في أفق تخفيف العبء الجبائي وأخيراً في إقرار عدل ضريبي أفضل.

هذه السادة المحترمين تعهدات الحكومة التي جاءت بالحرف في التصريح الحكومي، وسنحاول أن نسلط الأضواء في مشروع القانون المالي لسنة 98-99، ونحن بصدد دراسته لنتأكد هل بالفعل احترمت هذه التعهدات وتم الوفاء بها بصفة شاملة أم لا؟ بل هل تم احترامها بصفة ولو جزئية حتى نقارن من خلال كل هذا بين النوايا التي جاءت في التصريح وبين الواقع الذي جاء في مشروع القانون المالي، مؤكدين في نفس الوقت أننا نقوم بهذه المحاسبة في إطار التعهدات المذكورة بالنسبة للقانون المالي 98-99، كما جاء في التصريح الحكومي، لأننا لايمكن أن نقوم بمحاسبة الحكومة داخل التصريح ككل بصفة شمولية من خلال القانون المالي الذي يتعلق بسنة مالية واحدة خاصة وأن الوصف الذي أعطي للقانون المالي لهذه السنة منذ تسليط التصريح الحكومي هو أنه قانون مالي انتقالي، ولاأخفيكم سر إن قلت بأننا لم نقتنع بالتعليلات الواردة في شأنه لإعطائه هذا الوصف معتقدين أن هناك خلفيات قد تكون سياسية، كانت وراء هذه الإنتقالية، ولانرغب أن ندخل في هذه الحيثيات مفضلين أن ندخل في صلب الموضوع ومناقشته بطريقة موضوعية.

فبالنسبة لتبسيط النظام الجبائي لانجد له أثر يذكر في مشروع القانون المالي، بل إن التدابير الجبائية التي جاء بها القانون المالي والتي قيل في شأنها أنها تهدف إلى تخليق ظروف الإقلاع المقاولة وإنعاشها نعتقد أن تكلفتها الإجمالية جد باهضة، فالضريبة على الشركات 0,25% من رقم المعاملات والضريبة على الدخل نفس الرقم و40% من الضريبة على القيمة المضافة، وهذا ليس بكل صراحة وموضوعية في متناول أغلب المقاولات، باستثناء الأبناك وبعض مقاولات التأمين بالإضافة إلى بعض المقاولات الحديثة العهد في الخوصصة، كل هذا نورده تحت جميع التحفظات لابالنسبة لهذه المقاولات، بل فالعملية كما ذكرت بالغة التكلفة وتشتمل بالإضافة إلى هذا وذاك على تنازلات إضافية، تنازل على الإستهلاك المؤجل، إلغاء الإعتماد القابل للترخيص، مما يجعلنا نتساءل عن الأهداف الحقيقية التي كانت من وراء هذه التدابير. رغم تصريحات الحكومة المتعددة والتي بمقتضاها ذكرت أنها تدابير الغاية الأساسية منها بعث الثقة وتشجيع القطاع الخاص، وأنها تهدف إلى إنعاش المقاولة وضد الترددية، وأنها تهدف إلي تصفية الجو لفتح المجال لإنعاش الإستثمارات، يجعلنا في نفس الوقت نتحفظ في هذا الشأن بأن التدابير قد تكون هبة أو هدية بدون مفعول وأن التشجيعات الحالية المذكورة من طرف الحكومة لقوانين الإستثمار وميثاقاته لم تعطي أكلها، هذا فضلا عن أن هذا الإجراءات لاتفرق بين الملزم النزيه والملزم المتملص إن لم نقل على أنها تشجع المتملصين.

السيد الرئيس،

لانخفي تخوفاتنا أن تكون أغراض هذه التدابير مالية صرفة، وتهدف فقط إلى الحصول على مداخيل إضافية، لسد عجز الميزانية، وفي هذه الحالة نعتقد أنكم ستجدون صعوبات جمة لبلوغ موارد منتظرة والمقدرة في 2,5 مليار درهم، إذا كانت هذه التدابير والإجراءات تدخل في نطاق تبسيط النظام الجبائي لملاءمته مع مقتضيات انقراض الحماية الجمركية، في هذا الإطار، توجهكم الرامي إلى اعتماد المقاولة قاطرة دورها تفعيل النمو يرتكز بالأساس على إنعاش الصادرات، وإن كانت هذه المقاربة ليبيرالية الأساس اعتمدت حل بعض المشاكل، وتتماشى في محتوياتها مع صندوق أو توصيات صندوق الدولي والبنك العالمي إنها بكل موضوعية لم تعط النتائج المرجوة منها في العديد من بلدان العالم، وذلك لسبب بسيط، أنها سياسة لايمكن أن نعتمدها بصفة مجردة، بل لابد من أخذها داخل إطار أكبر وشمولي وأوسع، فالمقاولة بصفة عامة تحتاج بدورها إلى إعادة النظر في عقليتها التي يجب تجاوزها حتى نستطيع أن تواكب أو تستطيع المقاولة أن تواكب محيطها، وأن الدولة نعتقد ملزمة إن كانت تراهن فعلا على المقاولة أن تمحور التوجه الجديد برفع أداء المقاولة وتغييره وفق ما تفترضه تطورات النفق الإنتاجي الذي نعتقد أنه ينبني على المنافسة والجودة والمعرفة والمهارة والكفاءة في أداء إدارة اقتصاد السوق، وبالتالي فإن الحكومة ينبغي أن تروج المنافسة بين مقدم الخدمات ومروج البضائع لتحقيق الجودة وانخفاض التكاليف.

السيد الرئيس،

إن الهدف المتوخاة تحقيقه في عالم متغير، نعتقد أن يتحكم في ضبط الخصائص والمواصفات الضرورية واللازمة والتي يجب أن تتوفر في قاطرة التغيير أي المقاولة في زمن العولمة لشغل هذه المهمة التي ستتمثل في الإيمان بالعولمة كنفق كوني مؤسساتي، ووضوح الرؤيا والأهداف الإستراتيجية التي ترمي إليها المقاولة والإيمان بالمنافسة الدولية وماتستلزمه من تجديد وخلق وإبداع ومخاطرة، فالحكومة ملزمة إن أرادت أن تراهن فعلا على المقاولة بخلق المناخ العام لتدفع بالمقاولة نحو القبول بروح التحويل وهي مثابرة شمولية جديدة في إدراك التغيير والإيمان به، فالتحويل يعتمد على التعبئة وعلى

المرونة وعلى التواصل وكل ذلك في ظل افتراضات إيجابية عن مقومات المقاولة كحب العمل والقدرة على الإبتكار وتقبل المخاطرة. ومن تم فإن العنصر البشري يشكل العنصر الأساسي والمحرك الرئيسي في التأسيس والبناء بالنسبة للمقاولة بحكم المهارات والمعارف التي ساهم بها في صيرورة التغيير إيمانا وسلوكا.

التحول تغيير يرتبط بالمستقبل ويحتاج إلى فترة ليست بقصيرة، قد تمتد لعدة سنوات، وذلك لارتباطه الوثيق بالإدارة، فالإدارة التي تعتبر قطاعاً استراتيجيا حيويا بحكم دورها الطلائعي في الإستثمار والتنمية الشاملة، وأن إدارتنا مع الأسف يعوقها التسيير الروتين مما يؤثر سلباً على القطاع الخاص، ومن ناحية ثانية القضاء الذي بدون استقلاله وتقويته وتوفير الإمكانيات المادية، لايمكن أن يؤدي دوره الذي يعد ضمانة أساسية لازدهار المقاولة، وهنا لابد من الوقوف وقفة ضرورية لنؤكد أن عدم ظهور مدونة للشغل تحدد العلاقات بين الأطراف بصفة عادلة وواضحة وشفافة تجعل كل طرف يطمئن على حقوقه ليؤدي واجباته بشكل جيد حتى نستطيع أن نزرع جواً من الثقة بين أرباب العمل والعمال، والعامل تعتبره ركناً أساسياً في المقاولة، لذلك يجب أن نعمل على تمكينه من التكوين المستمر وتحفيزه وإشراكه في الحوار ومحاورته في كل فترة وحين، في كل مايتعلق بالمقاولة ومستقبلها، حتى نزرع في نفسه الثقة ونجعل منه عنصر مناعة داخل المقاولة.

السيد الرئيس،

هذه تصوراتنا الشاملة بالنسبة للمقاولة، إذا كنا فعلا نرغب أن تلعب دورها، ودور مهم في الإستثمار والتنمية، وأنه يتعين أن نعمل تدريجيا على اتخاذ عديد من الإجراءات لتخفيض سعر الطاقة الكهربائية وتخفيض سعر الفائدة بالنسبة للقروض البنكية وتمكين المقاولة المغربية من تمويل مشاريعها بحرية، قد تلجأ إلى التمويل الخارجي إن اقتضى الحال، وتبسيط المساطر والرخص والتأشيرات. أما المساهمة الإجرائية، فإن مسطرتها بكل موضوعية. وهذا اعتقادنا في فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية على أنها غير مشجعة وتحتوي على شروط تعجيزية ومجحفة مما يجعلنا نكون غير متفائلين فيما يتعلق بنتائجها.

السيد الرئيس،

سنستخلص مما ذكر أن كل هذه الإجراءات التي جاءت بها الحكومة، لايمكننا أن نعتبرها بأي حال من الأحوال تدابير ترمي إلى تبسيط النظام الجبائي وتعمل على ملاءمته مع مقتضيات انقراض الحماية الجمركية وبالتالي فهو يتعارض مع الخطاب السياسي الذي جاء به التصريح الحكومي، إضافة إلى هذا وذاك، أنه لم يقع أي تغيير جذري في بنيات القانون المالي رغم بعض التطورات التي طفت على بعض القطاعات الإجتماعية كالصحة والتعليم والسكن، ولكن على حساب قطاعات حيوية وأساسية خاصة بالنسبة للعالم القروي كالفلاحة والتجهيز الذي نعتبر أن ميزانيتهما جد مجحفة، وبالتالي ستكون لها انعكاسات خطيرة على مستقبل العالم القروي.

السيد الرئيس،

إن الحكومة على علم بأن الموارد غير قارة ولاتستطيع الخزينة أن تتمكن منها خلال السنة القادمة حيث أن 7 ملايير من الدراهيم ستنقص دفعة واحدة وبالتالي فمن حقنا أن نتساءل على الكيفية التي تعتزم الحكومة اتخاذها لسد هذا النقص، ولكي نتمكن من مسايرة العمل الحكومي، يجب على الحكومة في اعتقادنا أن تعمل على مطابقة خطابها واعتقادها مع القانون المالي سواء من حيث الأحكام أو من حيث الأرقام، حتى تبلور تصريحاتها المتعلقة بالتغيير والإصلاح الجذري والشمولي ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر التوازنات المالية والإقتصادية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والتشغيل ومحاربة البطالة والإستثمار، وذلك باتخاذ إجراءات مغايرة للنهج السياسي المتبع من طرف الحكومات السابقة.

وبناءاً على ماسبق، فإن المشروع عكس ماجاء في التصريح الحكومي، يقلص من نفقات البنيات التحتية لبعض الوزارات الأساسية كما ذكرت واستراتيجية كالتجهيز والفلاحة، بنسب جد مهولة وأن الجهة التي اعتبرها الدستور جماعة محلية لم يتم الإهتمام بها بتاتا، فالمشرع اعتبرها إطاراً للدراسة والعمل الإقتصادي يتعين نقلها من مستوى التنظير والإنتقالية إلى مستوى الممارسة والتطبيق الحقيقي. والحكومة مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الحد من الإختلالات والفوارق بين الحواضر والبوادي، واستقطاب الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والصناعية والخدماتية، وتشجيع ودعم البحث العلمي، وذلك بالتفاعل مع الجامعات واستصلاح الأراضي الفلاحية وسن السياسة للتعمير والتهيئة في إطار اللامركزية وحماية الثروات الطبيعية، وخلاصة القول فإن مشروع قانون المالية يحتوي على مقترحات حلول معتمداً على مقاربة سياسية ليبيرالية لحل بعض المشاكل التي تعوقه التنمية.

وهذا يزكي من جهة مبدأ استمرارية السياسة المالية المتبعة من قبل، ويستجيب في جوهره وعمقه لتوصيات الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي كالحفاظ على التوازنات الإقتصادية والمالية والإبقاء على نفس نسبة العجز في الميزانية واعتماد تقليص نفقات الإستثمار واتباع سياسة نقدية صارمة للتحكم في التضخم والحد من نفقات الموظفين والإبقاء على الحد المعتمد في الميزانيات السابقة فيما يخص خلق مناصب للشغل حتى لاتتعدى نفقات الموظفين نسبة 9,5% من الناتج الداخلي الخام، وعليه، فإننا وبكل موضوعية وبكل صدق فإن القانون المالي يتعارض مع الخطاب السياسي للحكومة كما جاء في البرنامج الحكومي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد الرئيس

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد محمد سلامي عن الفريق الديمقراطي والعمل، فليتفضل.

* السيد المستشار محمد سلامي :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

باسم الفريق الديمقراطي والعمل أتشرف بهذه المداخلة لإبداء وجهة نظر رأي فريقي بشأن مشروع القانون المالي لسنة 98-1999، الذي تدارسنه دراسة عميقة من كل جوانبه السياسية والمالية والإقتصادية والإجتماعية وتوقفنا عند إيجابيته وسلبياته وحاولنا بكل ما نملك من قدرات فكرية وسياسية أن نربطه بالتصريح الحكومي كبرنامج التزمت الحكومة بتطبيقه في جميع الميادين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية باعتبار أن مشروع القانون المالي جاء كأول محك لحكومة التناوب أمام المؤسستين التشريعيتين مجلس النواب ومجلس المستشارين، وحاولت أن تتحلل من مجموعات من الإلتزامات، فأصبغت عليه طابع الإنتقالية، رغم أن البرنامج الحكومي هو تعاقد بين الحكومة والشعب الذي بلورت من خلاله سياستها العامة وماتعتزم القيام به في إطار مأسمته بالتغيير وأحيانا أخرى بالإصلاح، وانطلاقا من قناعتنا، فإننا لانسعى من خلال انتقاداتنا بسلبيات هذا المشروع أننا نحاول إحراج الحكومة أو إجهاض تجربة التناوب السياسي، التي أسسها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، على قاعدة الحوار المبني على البيداغوجية بدل الديماغوجية، ذلك نحن في الفريق الديمقراطي والعمل عازمون على بناء صرح الديمقراطي كما رغب به العاهل الكريم ونحن على أبواب القرن 21، بعقلية جديدة وبآلية د يمقراطية تجعل المغاربة من طنجة إلى الكويرة يشعرون بالعيش الرغيد وبعدالة اجتماعية وتوزيع خيرات البلاد بين الجهات والجماعات ورفع كابوس الفقر على الفئات الشعبية المستضعفة والإصلاح الحقيقي للإدارة وقطاع العدل، ووضع مناهج تربوية سليمة ومتفتحة على الثقافات الأجنبية دون التفريط في أصالتنا وهويتنا الوطنية.

فانطلاقا من هذا الإحساس الوطني ومن هذه العزيمة القوية نراهن على إعطاء بلادنا شحنة جديدة لتحقيق طموحات جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده الهادفة بالأساس لإرساء دولة الحق والقانون، ومن أجل تحقيق ذلك، لابد من نهج سياسة الإبداع والإجتهاد ولن نصل لهذا المسعى بأساليب ديماغوجية أو اعتماد على الطرق الترويج السياسي، بل لابد أن تكون هناك إرادة سياسية حقيقية، وتأسيسا على ذلك، فإننا سوف نتصدى من خلال موقعنا لكل سياسة حكومية معاكسة للإرادة الشعبية، لأن معارضتنا لأداء الحكومي لاتندرج بحكم مسبق على مشروع القانون المالي، ولكننا من خلال دراستنا بكل تفحص وإمعان لخطوطه العريضة والمناخ الإقتصادي والمالي الذي هيأت ضمنه الحكومة مشروع القانون المالي، كل ذلك لايمكن أن يشكل محطة للقناعة أولاقتناع، ولكننا سوف نتعامل مع هذا القانون كسائر القوانين الأخرى، بل الأدهى من ذلك فإن الحكومة حاولت أن تبرر تأخرها في عرض القانون المالي على أنظار البرلمان لأسباب استثنائية، فمثل هذا السلوك قد يتنافى مع الدستور ومع القوانين والأعراف التي سارت عليها المؤسسات التشريعية في بلادنا بحيث إنها لم تأت بهذا المشروع في الآجال القانونية المحددة دستوريا، حتى أصبحنا في مناقشتنا لسائر مواده وجداوله خاضعين لإكراهات زمنية، كما أننا تدارسناه في غياب القانون التنظيمي للمالية، هذه ملاحظات أولية لابد من إثارتها حتى تعرف الحكومة الإطار القانوني الحقيقي الذي كان من الممكن أن يوفر لممثلي الأمة المناخ الملائم لإغناء هذا المشروع بما يستحق من اجتهادات.

السيد الرئيس،

إننا نلتقي اليوم ولأول مرة في حياة تجربتنا الجديدة للتداول بشأن السياسة الحكومية في المجالين الإقتصادي والمالي، استناداً على التقرير الأولي الذي تم من خلاله إعداد الميزانية العامة لسنة 98-1999، ويتعلق الأمر في نظر الحكومة بالخصوصيات

الإقتصادية والإجتماعية المطبوعة بالهشاشة، هذه المقاربة لا يقبلها المنطق السياسي لأن الحكومة منذ تعيينها كانت على بينة بكل المشاكل على اختلاف أصنافها وحجمها لما كان أعضاؤها في المعارضة، صرحوا غير مرة، بل أمطروا الأعلام الوطني والأجنبي بتصريحات أكدوا من خلالها أنهم يملكون إجراءات عملية لتقويم الحياة الإقتصادية والإجتماعية، فلهذه الوعود فعلا تضمنها القانون الماضي الذي عرضته علينا حكومة التناوب؟ هذا سؤال نطرحه على الحكومة لكي تكون منطقية مع نفسها.

السيد الرئيس،

مانعتقد أن القانون المالي الذي نناقشه اليوم يشفي الغليل أو يتضمن حلا استعجاليا للمشاكل الإجتماعية المتدنية، ولكنه يتضمن في جوهرها أماني ومقاربات رغم أن الحكومة حاولت أن تميزه على القوانين المالية السابقة بمرافقته لتقرير اقتصادي ومالي عادي كسائر القوانين السابقة، مع العلم أننا كنا ننتظر من هذه الحكومة أن ترجم وعودها الواردة في التصريح الحكومي بإجراءات جديدة، ولكن يظهر أن هذه الحكومة لم تستطع أن تتجاوز ماورثته من مشاريع الحكومة السابقة.

كما كنا ننتظر من هاته الحكومة أن تأتي ببرنامج عملي لإدماج الخريجين حاملي الشهادات، ولكنها اقتصرت على التلويح بالتكوين الإندماجي في محاولة لإشراك القطاع الخاص في حل معضلة العاطلين، ومن ذلك المنطلق نسائل الحكومة من خلال مشروع القانون المالي على الإجراءات العملية لتشغيل 25.000 كل سنة، كما نسائلها من خلال سياستها المالية على البرنامج الحكومي لتقليع مدن القصدير وتحسين ظروف السكن وعيش المواطنين الفقراء في البوادي والحواضر.

السيد الرئيس،

إن الواقع لايتفق، فإذا كانت الحكومة قد اعترفت على أن هناك خللا اقتصاديا واجتماعيا لم تستطع احتواءه في البداية، فإن المسؤولية الحكومية تقتضي أن لاتبالغ في إبهام الرأي العام الوطني، لأن جميع المغاربة يملكون من الإحساس مايجعلهم يرفضون كل السياسات المبنية على الوهم والمبالغة، حيث أكدت الحكومة في عرضها لمشروع القانون المالي على أنه قانون ذو طابع انتقالي، معنى ذلك أنه غير نهائي، وهذا نوع من التناقض واعتراف ضمني للحكومة على أنها لم تستطع في بداية مشوارها تثبيت الأمور، لذلك يمكن القول وبعيداً عن الفرضيات على أننا نناقش قانون المالي يغلب عليه الطابع الترقيعي بعيداً عن الواقعية، رغم محاولة الحكومة لإضفاء سيل من الإيجابيات، شكلا ومضموناً، لذلك فإننا تعاملنا مع هذا القانون بشكل يجعل الحكومة في سياستها الإقتصادية والإجتماعية أن تتكئ على الوهم وإغراقنا في الفرضيات الفلسفية في المجال المالي.

فنحن نريد منها أن تنهج أسلوب الحوار الواقعي لا الأسلوب الرافض لكل مانبهنا له، لأننا مغاربة، نعرف إمكانياتنا الإقتصادية والمالية، نعرف مواردنا وتكالفنا، نعرف حجمنا دوليا وإقليميا وجهويا، نعرف علاقتنا مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

ونعرف حجم الديون الخارجية، فجميع الحكومات السابقة حاولت الإجتهاد لاستغلال كل الوسائل لتقليص حجم الديون الخارجية، حاولت أيضا تقليص نسبة العجز المالي، حاولت محاربة التضخم المالي، كما على هذه الحكومة أن تعترف بأنها وجدت مشاريع اقتصادية واجتماعية جاهزة، حاولت تكليفها من أجل إدماجها ضمن برنامجها واللجوء لبعض الآليات القانونية لتنفيذها.

السيد الرئيس،

إن قراءة متأنية لمشروع القانون المالي، يمكننا التوقف عند الفلسفة المالية التي جاءت بها الحكومة على ضوء ما أسمته بالتوجهات الكبرى التي تم الإعلان عنها في التصريح الحكومي، حيث لجأت الحكومة في عرضها لهذا المشروع بالتركيز على الجوانب الإصلاحية في سياق ثلاث محاور :

المحور الأول : البعد التنموي.

المحور الثاني : البعد الإجتماعي.

المحور الثالث : البعد التوازني.

فبالنسبة للبعد التوازني، فعلى أي بعد نتساءل على أي بعد تنوي تتحدث الحكومة، وفي أي مجال يمكنها أن تواكب متطلبات النمو الإقتصادي لرفع من وثيرته فماهي الأولويات التي أعطتها حكومة التناوب كامل اهتمامها، وهي تدشن عهدها بأول قانون مالي، الواقع أننا أمام ميزانية يغلب عليها الطابع السياسي، أكثر من الواقعية باعتبار أن التنمية لها شروطها وآلياتها، ومن هذا المنظور، هل فعلا أن الحكومة هيأت مناخ الملائم والأرضية لإنجاح الخطة التنموية، فإذا كانت الحكومة لازالت تراهن على الإستثمارات العمومية، فإن هذه السياسة تندرج في إطار إحساس بضعف القطاع الخاص مع العلم أن القطاع الخاص يمكن له أن يلعب دوراً رائداً في أية خطة تنموية إذا عملت الحكومة على تحسين القوانين التي لها ارتباط بالإستثمارات وتعميق الإصلاحات البنيوية وترسيخ مفهومية التوازنات الإقتصادية والمالية والرفع من مستوى معيشة السكان

بصفة عامة، فعظلى أي بعد تنمظوي تتحدث الحكومة في الواقظع الذي نجد فيه الإدارة المغربية لازالت مشلولة من جراء أباطرة تعرف حكومة التناوب من هم هؤلاء الأباطرة.

فعلى أي بعد تنوي تتحدث الحكومة في وقت نجد فيه الفوارق الطبقية ضاربة أطنابها داخل المجتمع المغربي، مع العلم أن هذه الحكومة التزمت بإلغاء الإمتيازات المبالغ فيها كنا ننتظر من الحكومة أن تتقدم إلى البرلمان بلائحة تحدد من خلالها من هم أصحاب الإمتيازات في الإدارات والمؤسسات العمومية.

السيد الرئيس،

إذا كانت الحكومة لم تعد سياستها المالية والإقتصادية، بأنها عازمة على تغطية النفقات العامة والتحكم فيها وتطعيم نمط تدبير العمومي الذي إلتزمه التصريح الحكومي تنفيذاً لمبدأ تخليق في مراقبة صرف المال العام، فهذه الإجراءات ما نعتقد أن الحكومة قادرة على تطبيق سياستها المالية بشكل معقلن في ظل حكومة متعددة الحقائب 41 وزير.

فكيف يمكن الحد من إنفاق العام أمام هذه الظاهرة التي تنهك ميزانية الدولة، وللإشارة، هناك كتابات الدولة بدون ميزانية فرعية، فلماذا هذا الإسراف في التبذير وفي إهدار المال العام؟ هل الحكومة قادرة على نهج خطة تنموية وفق المقاييس الموضوعية تجعل الإنسان المغربي يشعر بالطمأنينة والتفكير في الإنماء الحقيقي لهذه المجموعة من التساؤلات نطرحها على حكومة التناوب لكي تأخذها بعين الإعتبار، لأن المراقبة الحقيقية هي مراقبة الشعب في السياسة الحكومية التي هي لحد الآن تطبق سياسة الحكومة السابقة، والجديد الذي جاءت به الحكومة في سياستها المالية هو التركيز على المقاولة مع سردها لمجموعة من الإجراءات كالتسريع في عملية تحديث النصوص القانونية بهدف تحسين محيط المؤسسات والمقاولة والملاءمة مع الأنماط الدولية، ثم تعد الحكومة لحماية المستهلك واحترام الملكية الصناعية وتطوير مدونة الجمارك والتشغيل والتأمينات وتحسيس كفاءات النسيج الإنتاجي وانعاش الصادرات، كل هذه الإجراءات التي جاءت بها الحكومة تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية، فهي تدخل أساساً في خطاب سياسي استهلاكي وفي جميع الأحوال نتمنى أن تخرج الحكومة من الخطاب السياسي الإستهلاكي إلى إجراءات عملية تمكن شعبنا من التمتع بخيرات البلاد وتوزيعها توزيعاً عادلاً.

السيد الرئيس،

إن تحديث المقاولة المغربية لايجب أن تنطلق من الإعفاء الضريبي فقط، بل هناك اعتبارات أخرى لها ارتباط في الأوضاع الإقتصادية والمالية، لأن هذه الإجراءات التي تضمنها مشروع القانون المالي ليست بإجراءات جديدة، فكل الحكومات السابقة كانت تبني سياستها المالية على أساس تحفيز القطاع الخاص ومحاولة إدماجه في تنشيط النسيج الإقتصادي، لأن تأهيل المقاولة يتطلب أساساً توفير المناخ الملائم كخلق علاقة جديدة بين المستثمر والدولة منها بالأساس، تطهير الإدارة من السماسرة والمتلاعبين بحقوق المواطنين والتسريع بأداء المتأخرات للمقاولات التي هي الآن في حالة إفلاس نتيجة لتأخير الإدارة في أداء مابذمتها، وهذه الوضعية تتطلب التفكير في خلق مسطرة قانونية لمتابعة الدولة في حالة تأخيرها على الأداء ومطالبتها بالفوائد معاملة بالمثل.

أما إذا كنتم تتحدثون عن كثير من الإعفاء الضريبي الذي جاء به مشروع القانون المالي لفائدة المقاولات، فإن هذا الإجراء غير كاف وحده لتحفيز المقاولة، لأننا نخاف أن يصبح مثل هذا الإجراء قاعدة وفي هاته الحالة تضيع الدولة ونفقد الثقة في المقاولة ولم تعد آنذاك مقاولة مواطنة بقدر ما تفقد وظيفتها الإقتصادية التي تراهن عليها الحكومة من خلال التحفيزات التي جاء بها القانون المالي.

السيد الرئيس،

رغم أن مشروع القانون المالي يعطي أهمية للقطاع الخاص في مجال الإستثمارات فإننا نلاحظ بأن الدولة لازالت هي المستثمر الأول في البلاد بصفة مباشرة عن طريق الوزارات أو بكيفية غير مباشرة بواسطة المؤسسات العمومية والشبه العمومية والجماعات المحلية، إلا أن السؤال الذي يبقى مطروحاً هو كيف سيساهم هذا الإستثمار في النهوض بالإقتصاد وتغيير عمل المقاولات وتحفيزها، وفتح المجال أمام كل المبادرات الشخصية، الواقع إن هاته السياسة لن يكتب لها النجاح إذا لم تتوفر وسائل العمل، وإذا لم تكن هناك مساواة ممارسة على جميع المستويات وكذا العمل على تخليق الإدارة وتبسيط المسطرة الإدارية الخاصة لتكوين ملفات الإستثمار، وذلك عن طريق إحداث الشباك الوحيد الذي كان يشكل مطلباً أساسياً لإزاحة كل العوائق التي تعتري المستثمرين المغاربة والأجانب ومما يلاحظ على مشروع القانون المالي أن الحكومة غيبت الخطة الإستثمارية بمناطق الشمال باعتبار هذه المناطق في حاجة إلى كل التسهيلات لخلق مشاريع اقتصادية واجتماعية لتنشيط المنطقة اقتصاديا، وكل أسباب

النجاح متوفرة للنهوض بها ولارتقاء بمستوى المعيشي لسكانها نظراً لتنويع مواردها الطبيعية والجغرافية، فكان على الحكومة أن تأتي لنا بلائحة المشاريع المزمع إحداثها بمناطق الشمال، فإن الحكومة في هذا المجال لازالت تتعامل مع مبدأ تنمية الشمال بأساليب تسويفية، لأن سكان الشمال ينتظرون من حكومة التناوب وضع استراتيجية شمولية ومتكاملة لاستغلال الإمكانات التي تتوفر عليها هذه المنطقة العزيزة على كل المغاربة.

وفي هذا الإطار وانطلاقا من مبادئنا الثابتة نحث الحكومة بمناسبة مناقشة القانون المالي أن تعيد النظر في سياستها إزاء منطقة الشمال وأن تعمل على التسريع بتنفيذ المشاريع المنتجة، لأن الهدف من تنمية مناطق الشمال تعرف الحكومة أبعاده ومراميه الحقيقية، لأن التنمية التي نطمح لها جميعا بغض النظر عن الخلفيات السياسية أن نشاهد بلادنا من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ورشاً من المشاريع الفاعلة تؤهل بلادنا للمنافسة في إطار العولمة ووصول لهذا المبتغى لابد من تحفيز المقاولات وإزالة كل العراقيل خاصة فوائد القروض البنكية التي كثيراً ماتعرقل نشاط المقاولة، فهل الحكومة أتت فعلا بإجراءات عملية لتخفيف هول الفوائد البنكية؟ الواقع أننا أمام إشكالية لابد من البحث عن حلول استعجالية خاصة بالنسبة للقروض التي تقدم للجماعات المحلية من صندوق التجهيز الجماعي الذي يثقل كاهل الجماعات من فوائد قد تعوق مشاريعها. فهل فكرت الحكومة في فتح المجال أمامها للحصول على قروض من أبناك أخرى.

البعد الإجتماعي :

السيد الرئيس،

تمشيا مع المحاور الأساسية التي اعتمدتها الحكومة في إعداد القانون المالي، يمكننا أن نتحدث عن الجانب الإجتماعي الذي أولته الحكومة أهمية وراهنت عليه في سياستها الإصلاحية، ذلك أن مشروع القانون المالي الذي استغرق مدة زمنية مناقشة وتمحيصا، بل جندت الحكومة كل وسائل لتقريب مضامينه لايحمل للمغاربة عهداً ذهبيا، أو أنه سيقضي على المشاكل، لكنه مكننا على الأقل من التعرف على الفلسفة الجديدة التي تحملها الحكومة في تعاملها مع القضايا الإقتصادية والمالية والإجتماعية، رغم أنها حاولت ملامسة الواقع الإجتماعي بإجراءات لاتنفصل عن سياسة الحكومة السابقة، خاصة تنمية العالم القروي، عن الإجراءات العملية التي إلتزم بها التصريح الحكومي في حق العالم القروي، ومن هذا المنطلق لاتحاول الحكومة دغدغة عواطف الشعب بسن بعض الإجراءات التي لها طابع سياسي أكثر منه مالي، كإعفاء صغار الملزمين من الضرائب المطالب تحصيلها قبل فاتح ماي 95، التخفيض من مديونية 230.000 درهم من صغار الفلاحين - إحداث 12.000 منصب شغل - إنعاش تشغيل الشباب عن طريق التكوين الإندماجي - إحداث صندوق التنمية الإجتماعية لأجل مكافحة الفقر في الوسط القروي - الزيادة في اعتمادات بعض الوزارات الإجتماعية كالشبيبة والرياضة والصحة العمومية ووزارة التنمية الإجتماعية والشغل ووزارة الثقافة.

فهل هذه الإجراءات كافية وحدها لحل القضايا الإجتماعية التي تتسع هوتها ويتم تفريقها لأسباب متعددة؟ فعلى أي إعفاء تتحدث الحكومة بالنسبة لصغار الفلاحين؟ سؤال، إن الموضوع يحتاج إلى استطلاع رأي الفلاحين الصغار الذين أصبحوا مهددين في حريات نتيجة المتابعات الممارسة عليهم من قبل الصندوق الوطني للقرض الفلاحي هذا الصندوق الذي تعرض لاختلاسات ومع ذلك سكتت الحكومة وحاولت في إطار القانون المالي أن تغفل هذا الموضوع، لأنه يدخل أساساً في حماية المال العام.

أما مشكل التشغيل فهو في وضعيته كارثة بحيث إن 12.000 منصب شغل فلن تحل سوق طلب الشغل ولن تلبي رغبات الجيل الذي يعتصم أمام البرلمان وفي جهات أخرى.

السيد الرئيس،

إن تحسين المحيط الإجتماعي يتطلب من الحكومة ترتيب الأولويات باعتبار أن مجابهة معضلة الفقر بكل مظاهره في بوادينا وحواضرنا يستدعي استراتيجية خاصة لتحسين ظروف عيش المواطنين، فكيف يمكن تنمية العالم القروي في ظل عالم قروي يفتقر لأبسط شروط الحياة كالطرق والماء الصالح للشرب والكهرباء، ومما زاد هذا العالم القروي قهراً وتهميشا هي السياسة الحكومية، حيث قزمت الإمكانيات الموضوعة له وتحويلها لفائدة موارد أخرى، ويظهر ذلك في اعتمادات المكتب الوطني للكهرباء وحرمانه من 550 مليون درهم وبهذا الإجراء ساهمت الحكومة في توقيف سياسة الكهربة القروية التي كانت متبعة في عهد الحكومات السابقة، وكذلك تخفيض ميزانية وزارة الفلاحة بـ 40% وكذلك ميزانية وزارة التجهيز، فهل مثل هذه الإجراءات تساهم فعلا في تحسين الظروف الإجتماعية؟ وهل بهذه السياسة تجعلنا الحكومة نتوقع فعلا أنها ترغب في القضاء على الفقر وتحفيز السكان على الإستقرار بالعالم القروي؟ ولكن يظهر أن الحكومة مازالت غارقة في الشعارات بالنسبة لتنمية العالم القروي، لأن سكان البوادي أتعبهم إيقاع التنمية بدون إجراءات عملية فعلية، إن حكومة التناوب تراجعت

عن إتمام البرامج الوطنية للرأي مما ينتج عن هاته السياسة تدهور مردودية المنتوج بصراع بصفة عامة والتقليص من فرص الشغل، فهل تراجع ميزانية القطاع الفلاحي تمكن من تأهيل مختلف الأنشطة الفلاحية بالعالم القروي وإدماجها داخل الإقتصاد الوطني وتأهيل المنتوج الوطني للمنافسة الدولية مستقبلا؟ سؤال، وهل التدابير المتخذة في هذا المجال تشجع الفلاحين على الإستقرار بأراضيهم؟ فلن يتحقق ذلك في خضم سياسة تفتقر لكل القواعد التنموية بالعالم القروي.

السيد الرئيس،

زملائي المستشارين.

إن المعضلات الإجتماعية التي تعامل معها القانون المالي بشكل محتشم ومحاولة الحكومة تبرير ذلك بالعجز المهول والإمكانات المتواضعة، وهذا الإعتراف إرادي يجعل الحكومة أمام خيار واحد وهو اللجوء إلى القروض الخارجية أو محاولة تحويلها إلى استثمارات لأن السياسة الحكومية في المجال الإجتماعي تتطلب أساساً إزالة الحيف الإجتماعي وتطويق المشاكل بإجراءات عملية، لأن الحكومة من خلال القانون المالي منشغلة بالهاجس السياسي، مع العلم أن المغاربة ظلوا دائما متآزرين خاضعين لكل الإجراءات الهادفة إلى الحفاظ على السلم الإجتماعي.

السيد الرئيس،

البعد الثالث والأخير، هو البعد التوازني، إن الحديث عن التوازنات الأساسية في مجال تدبير المالية العمومية يجعلنا في هذا النقاش ننطلق من طرح السؤال الآتي وهو : على أية توازنات مالية تتحدث الحكومة في مشروع القانون المالي؟ الواقع أن الحكومة لازالت تراهن على تدابير وإجراءات من أجل التحكم في الإنفاق العام، إلا أن الملاحظة الأولى على هذا المشروع بأن الحكومة مصرة على التقويم والتقليص من عجز الخزينة ومقارنة بسيطة مع القانون المالي السابق الذي حصر العجز في نسبة 2%، ونسبة التضخم في 1%، في حين أن الحكومة الحالية تحصر نسبة العجز في 3% رغم أن الظروف الإقتصادية الدولية والوطنية مواتية فهذا التوقع ينبني على الوهم المبيت لأن الحكومة لجأت للمؤسسات العمومية بمساهمة في ميزانية الدولة، فهل فعلا أن هذه المؤسسات ستمد الميزانية بالمبالغ المحددة لها؟ أم أن هذه المبالغ سجلت في مشروع القانون المالي من أجل التوازن فقط؟ الواقع أن هذا التوازن المالي سيضعف البعد التنموي باعتبار أن مساهمة المؤسسات العمومية في موارد الدولة سيؤثر على المشاريع الإجتماعية والتجهيزات الأساسية خاصة تنمية العالم القروي الذي نلاحظ أن هذه الحكومة لم تعطه مايستحق من العناية والرعاية، لأنه يشكل فضاءاً مهما للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، لأنه لاتوازن مالي أو اقتصادي بدون توازن اجتماعي.

السيد الرئيس،

زملائي المستشارين،

السيد الوزير،

بعد عرضنا لمختلف المحاور التي ارتكز عليها القانون المالي من خلال الإختيارات الإقتصادية والإجتماعية التي نهجتها الحكومة، تلك الإختيارات التي تعاملنا معها على ضوء التوقعات الإقتصادية والمالية، إلا أنه للتأكد فإننا ضمن فرق المعارضة تقدمنا بمجموعات من التعديلات التي طالت قطاعات إجتماعية استراتيجية وحاولنا عرض هذه التعديلات سواء داخل اللجنة المختلطة أو بالجلسة العامة، فطرح كل التبريرات الرامية إلى إغناء المشروع المالي، باقتراحات تستهدف بالأساس دعم مشاريع تنموية خاصة بالعالم القروي إلا أنه وياللأسف الشديد لم تستجب الحكومة لهذه التعديلات، وفي جميع الأحوال فإننا سوف نتعامل مع هذا المشروع بالقدر الذي تعاملت معنا به الحكومة، وفي الأخير أتمنى من الحكومة أن تدرك عمق مواقفنا من مشروع القانون المالي. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد أحمد التويزي عن فريق الإتحاد الدستوري فليتفضل:

* السيد المستشار أحمد التويزي :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على الرسول الأمين.

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

أتدخل اليوم باسم فريق الإتحاد الدستوري في مناقشة القانون المالي برسم السنة المالية 98-99 وإن فريقي وهو يساهم في المناقشة العامة وبعد ذلك في مناقشة الميزانيات الفرعية، سينطلق من موقع المسؤولية، فالمسؤولية الوطنية التي يتحملها والأمانة التي يقدر جسامتها وسيتخذ دائما نهج المعالجة الموضوعية والواقعية معتبراً كما دأب على ذلك المصالح العليا للبلاد فوق كل اعتبار، ونعتقد أن مناقشة القانون المالي مناسبة لتأكيد تصوراتنا ومواقفنا، انطلاقا من موقعنا كمعارضة مسؤولة واقعية وبناءة، حول العديد من القضايا

والإنشغالات ذات الصلة بالقانون المالي موضوع حديثنا، كما تشكل فرصة سانحة للعودة إلى البرنامج الحكومي الذي رفضناه في حينه لدواعي اعتبرناها معقولة للوقوف على مدى ترجمة هذا القانون للوعود التي حفل بها التصريح الحكومي آنذاك.

إنني وأنا بصدد تناول الكلمة أجدني أستحضر كل ماقيل حول القانون المالي سواءاً لدى تقديمه من طرف الحكومة في شخص السيد وزير الإقتصاد والمالية في البرلمان بمجلسيه، أو من خلال ماكتب حوله في الصحف الوطنية وخاصة من طرف الصحافة الموالية للحكومة، التي أصبغت عليه بلغتها المنشرحة المزهوة بنفسها ما لايحتمله القانون المالي بنفسه، كما أستحضر التدخلات التي تمت باسم الحكومة على شاشة التلفزيون، وكلها مواقف تحمل المشروع مالا يطيق، هذا في الوقت الذي لايعدو أن يكون فيه هذا المشروع مجرد مشروع عادي لاجديد فيه شكلا ومضمونا، مجرد طرح عادي حاولت الحكومة إرفاقه بمجموعة من المسكنات والمهدئات من قبيل قانون انتقالي إصلاحي، قانون الأمل إلى غير ذلك من المسكنات، وهي مسكنات لا أثر لها في الحياة اليومية للمواطنين، لأنه مهما وقع التفتح في الكلمات والأوصاف والنعوت، فإنها لايمكن أن تكون بديلا للواقع المعيش أو أن تحل محله، بل أن إصرار الحكومة على عدم تبني الشفافية المبنية على المكاشفة والمصارحة للرأي العام، يجعل خطابها يحفل بالمتناقضات وكأنها أشياء مترادفة، وهكذا أصبح التغيير يعني الإستمرارية، والأمل يعني الإحباط والإنتقالي يعني الثابت، فالإنتقالية تتنافى ومايخلقه القانون المالي من التزامات مالية تعقبها آثار وعواقب تتغلغل، فتتوزع على كامل نطاق الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، وترهن البلاد والعباد لسنة بكاملها.

لذا، فإننا نتساءل بصدق عن مدى ترجمة هذا القانون لمفهوم التغيير، هذا مع العلم أنه كان من المفروض أن ينعكس التصريح الحكومي على مستوى القانون المالي لكي يجعله أول لبنة في التغيير ومحطة أولى ضمن المحطات اللاحقة حتى نلمس جميعا فحوى هذا التغيير، ولكن أي شيء من هذا لم يتحقق ومايتبين لنا من خلال ما أبداه السيد الوزير من مواقف طيلة مناقشة هذا المشروع في لجنة المالية، أن ثمة شيء كبير قد حصل، فلقد تنازلت الثقافة النظرية والعقلانية المزهوة بنفسها من برجها العاجي لصالح العقلانية والواقعية، إن ماينبغي أن يكون تحول إلى ماهو كائن، فلقد تكشفت الحقائق أمام الحكومة الجديدة، وبدأت عملية المصالحة مع الواقع وماعليها إلا أن تتحلى بالنزاهة الفكرية لتقوم بمصادقة الشعب المغربي.

ومن البديهي أن تكريس الحكومة للنهج الليبيرالي وللخيارات السابقة بما يعني ذلك من الحفاظ على نفس التوجهات التي وقع تبنيها من طرف الحكومات السابقة والتي تتمثل في إبقاء على نفس السياسية الإقتصادية بما تتطلبه من المحافظة على التوازنات العامة وحصر عجز الميزانية في نسبة 3% والإرتكاز على القطاع الخاص باعتباره أداة لتحريك عجلة الإقتصاد، بل وقد تضمن القانون المالي بعض الإعفاءات الضريبية من أجل كسب ثقته وتحفيزه، كلها عناصر تؤكد أن الحكومة الحالية لم تكن تتوفر على مبادرات بديلة غير تلك التي سبق تبنيها من قبل الحكومات السابقة، والتي كانت محط انتقاد تشنيع من طرف الحكومة الحالية أيام تواجدها في خندق المعارضة، ولعل وعي الحكومة بهذه الحقيقة هو الذي دفعها إلى وصف القانون المالي بالإنتقالي كغطاء سياسي تختفي وراءه في اللحظة التي أغفلت فيها عن وضع تصور لطبيعة المرحلة المقبلة، فماهي طبيعة المرحلة المقبلة؟ وإذا كنا اليوم في مرحلة انتقالية فمن أي نقطة ننتقل؟ وإلى أي نقطة سنصل؟ ثم ماهو الوضع النهائي الذي نصبو إليه، ولعل هذه الضبابية إلى جانب التأخير الذي لحق تقديم الميزانية والورطة القانونية التي أطرت هذا التقديم من شأن كل ذلك تعقيد وضعنا المالي والإقتصادي ليس على الصعيد الوطني فقط، ولكن على الصعيد الدولي الذي لاتستسيغ مؤسساته المالية التأخير الحاصل في تقديم القانون المالي في آجاله، بحيث يصبح هذا التأخير محط تساؤلات تثير شكوكاً في وضعنا المالي والإقتصادي، هذا في اللحظة التي نسعى فيها إلى كسب ثقة المستثمرين في الداخل وفي الخارج ولعل مايكسب صفة الإنتقالية لهذا المشروع... لهذا القانون بعض المصداقية هو التأخير الذي طال تقديمه بحيث استغرق من البرلمان الصيف كله، ونكاد نربط بين الدورتين فيما يشبه بالقولبة المالية بأعمال المجلسين.

وفي هذا الإطار فإننا نستنكر ماتروجه الحكومة ومنابرها الإعلامية من رغبة أكيدة في تحميل مجلس المستشارين مسؤولية التأخير في المصادقة على القانون المالي، بل ونحتج على ممارسات الحكومة الرامية إلى افراغ مجلس المستشارين من دوره الحقيقي واختصاصاته التي يضمنها الدستور والتي عكسها الرفض المنهج لتعديلات المجلس وكأن دور هذا المجلس ينحصر في المصادقة على ما تأتي به الحكومة، وأن حرصاً منا على أن يضطلع هذا المجلس بكامل أدواره واختصاصاته، فإن فريقنا لن يتوانى على الإسهام بفعالية فيما يخدم أهداف المجلس وترسيخ قاعدة للبناء الديمقراطي التي كانت من وراء إنشائه.

السيد الرئيس المحترم،

إخواني المستشارين،

إن الحكومة مطالبة بإبراز خياراتها بشكل واضح وجلي بدل الإختفاء وراء الوضعيات الإنتقالية وإننا نعتقد بصدق أن الإنتظارية لايستفيد منها الوضع الإقتصادي والإجتماعي، ولايعقل أن نستمر في هذا المنحى والحالة أن بلاد مطالبة بمتابعة سياسة إصلاحية جذرية وجرِيئة ليس فقط على المستوى الإقتصادي والمالي، ولكن أيضا على مستويات الإدارة، على مستوى العدالة والتعليم، ذلك أن القانون المالي ليس فقط إنجازاً حسابياً وأرقاما ومعطيات بقدر ماهو توجه عام يفترض أن يعزز المكاسب ويزيد من صنعة التأهيل وحجم تنمية مطلوبة، وإذا ماعدنا إلى الإطار العام الذي أطر إعداد القانون المالي والظروف الداخلية والخارجية وما اعتراها من تطورات وتغيرات طارئة لكي نرى أن إلى أي حد استفاد القانون المالي من كافة هذه المعطيات يمكن الجزم أنه حضر في أجواء يمكن وصفها عكس ماتدعي الحكومة بكونها إيجابية، بالرغم من الإكراهات الملازمة لدى وضع كل قانون مالي، ذلك أن الحالة العامة للإقتصاد تعكس ظروفا مواتية من أجل وضع ميزانية طموحة بالنظر إلى كونها تتزامن مع مايعرفه نمو صادراتنا من ارتفاع يجسده الإقبال المتزايد على الفوسفاط وهو ارتفاع يمثل دفعة للإقتصاد الوطني ويقابل هذا الإرتفاع انخفاض في أثمان البترول، وأن توفر هذين المعطيين يمثل في حد ذاته فرصة مواتية أمام الدفع بعجلة اقتصادنا الوطني خاصة إذا ما أضفنا إلى ذلك التحسين النسبي للمحصول الزراعي وانعكاساته على الدورة الإقتصادية.

وإذا كان اقتصادنا يتفاعل بشكل قوي مع أوضاع السوق الأوربية، فإن الإنطلاقة الإقتصادية التي تشهدها هذه السوق والتي لم تعرفها منذ عقود من المنتظر أن ترفع من حجم الطلب باتجاه السوق المغربية، مما سيؤثر إيجابا على نمو صادراتنا ويراكم رصيدنا من العملة الصعبة، وفوق كل هذا فإن المؤشرات الإيجابية لمعطيات المكرواقتصادية التي خلفتها الحكومة السابقة التي كان للوفاق الوطني شرف الإسهام فيها وذلك بحصر نسبة العجز في أقل من 2%، والتحكم في التضخم بنسبة 1,5%، وكذلك حصر عجز الحساب الجاري في نسبة 0,5%، والذي كان يتم تغطيته بشكل واسع بواسطة النسبة التي يحققها النمو، من شأن كل ذلك أن يوفر أسباب تحفيز بلادنا نحو انطلاقة جديدة، وإذا أضفنا لكل ذلك الإنتعاش النسبي الذي بدأت تعرفه بعض القطاعات مثل السياحة وغيرها، أدركنا أن بعض القطاعات مثل السياحة وغيرها، أدركنا أن الظرفية الإقتصادية مواتية مقارنة مع ماعرفته بلادنا منذ أوسط السبعينات أو خلال عقد الثمانينات ومقارنة أيضا مع الوضعية الخاصة لسنة 95 والتي تميزت بجفاف قرن الذي ضرب البلاد والعباد وهي السنة التي تسلمت فيها الحكومة التي شاركت فيها الوفاق الوطني مهام تسيير الشأن العام وأنجزت خلالها إنجازات مهمة وتركت للحكومة الحالية قطاف ثمارها، إن هذه المقارنات تعكس بوضوح أن الإنتظارية التي تطبع سلوك الحكومة الحالية من شأنه أن يفوت فرصة استثمار وتوظيف هذه المعطيات الإيجابية لفائدة اقتصادنا الوطني، وإذا كان لامناط من مواجهة الإكراهات والضغوطات، فلأن مهمة الحكومة أية حكومة تكمُن في القدرة على تجاوز هذه الإكراهات والقيود وليس الوقوف عندها، ذلك أن ممارسة الشأن العام يقتضي التحلي بمنهجية التجاوز ومعانقة المفترض والممكن وأحياناً المستحيل، وإذا كانت الحكومة الحالية قد وجدت فيما تعتبره إرثا ذريعة لتبرير فشلها، فإن هذا الإرث هو إرثنا جميعا نراه إيجابيا في مجمله، وإنما وصلت إليه بلادنا من إنجازات دستورية وتشريعية وماتتوفر عليه اليوم من بنيات إقتصادية وإجتماعية إنما هو نتيجة تصور وجهود وعبقرية جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، الذي حقق لهذا البلد الطيب في ظل الرؤية الواضحة والمسيرة الصحيحة استقراراً وازدهاراً على كل المستويات مما ألحق المغرب بركب العالم الحديث المتنامي ووضعه في موقع مناسب من مواقع الحضارة الإنسانية.

السيد الرئيس المحترم،

مما لاجدال فيه، أن هاجس التحكم في التوازنات هو إحدى العناصر الأساسية البارزة في هذا القانون المالي، وإذا كان فريقنا يلح دائما على مبدإ التحكم في هذه التوازنات بما يعزز ذاتيتنا وقدراتنا ويحقق لنا استقلالية قرارنا، فإننا نسجل من باب الموضوعية وعي الحكومة بهذه الحقيقة، إلا أننا لانستسيغ اللجوء إلى المؤسسات العمومية من أجل تحقيق التوازنات المالية مما قد يعوق معها سير هذه المؤسسات وعرقلة برامجها الإستثمارية والتنموية.

ونعتبر في فريقنا أن الحكومة تتحمل جزءاً من المسؤولية في عدم استخلاص 2,5 مليار درهم، من مداخيل الضريبة المتوقعة لأنه كان إليها يعود أمر تدبير هذه الإستخلاصات، كما أنه إذا لم تم تحقق الخوصصة ماكان متوقعاً منها، فذلك راجع أساساً إلى الإرتباك الواضح في سياسة الحكومة إزاء موضوع الخوصصة، حيث كان من المنتظر خوصصة جهاز لهاتف النقال وغيرها من مؤسسات علما أن إنجاح سياسة الخوصصة يقتضي الإسراع في وثيرتها، كما يتوقف على مدى الإستفادة من عنصر الزمن كبعد لإغناء عنه في هذا المجال.

السيد الرئيس،

لقد انتظرنا بتطلع كبير هذه الميزانية، وكنا ننتظر أن نستفيد من الظرفية الملائمة من أجل تأكيد خياراتها وتجاوز التوازن الهش الذي يطبع اقتصادنا ومن أجل هذا كان ينبغي التصدي إلى عمق الأشياء لإدخال إصلاحات أساسية تمس بالأساس :

أولاً : الإدارة، التي يتعين تبسيطها وإكسابها الدينامية اللازمة والنجاعة وجعلها في خدمة الوطن والمواطن.

ثانيا : العدالة، وذلك من أجل استكمال دولة الحق والقانون.

ثالثا : الإطار التشريعي والتنظيمي، وخاصة مدونة الشغل لتسوية العلاقات الإنتاجية بين الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين ومتابعة سياسة تحرير والخوصصة.

رابعا : التعليم في اتجاه تعميمه والرفع من جودته ومردوديته.

خامسا : سياسة اجتماعية فعالة تتحاشى التبذير وعقلية تقديم الإعانات. وهي إصلاحات لانجد لها سبيلا من خلال ماتم رصده في هذه الميزانية حيث يصعب علينا أن نفصل بين الأهداف والغايات وبين الوسائل المسخرة لتحقيق هذه الأهداف ويعنى ذلك أن حجم هذه الإصلاحات يبقى رهيناً بحجم ماتتيحه هذه الميزانية من إمكانيات وهي إمكانيات لاترقى البتة لما تم التعبير عنه من أماني في التصريح الحكومي.

وقد لاحظنا في حينها التصريح الحكومي بشكل لافي صيغة فيه يخلو من إلتزامات محدد وواضحة وأن المقاربة الكيفية التي اعتمدها التصريح جعلته إنشاء بليغاً فارغاً من الوجهة التقنية من أية أبعاد قابلة للقياس، وبالتالي ترجمتها على أرض الواقع، وسعيا وراء تقوية نسيجنا الإقتصادي وتأهيل المقاولات الوطنية في ظل شروط المنافسة الغير المتكافئة بادرت الحكومة إلى إعفاءات ضريبية تشجيعية كما استهدفت أيضا بعض الإعفاءات الجمركية إلا أنه عند التحليل نجد أن هذه المبادرات إنما هي نتيجة لظروف ومصادفات أملتها ضرورة التوفر على مليارين ونصف من أجل تحقيق توازن الميزانية كما صادفت الإعفاءات الجمركية بداية العمل بمقتضيات الگاط.

وهكذا نجد أن دوافع هذه المبادرة لاتنطلق من منظور اقتصادي شامل بقدرما أملتها ظروف ترسيخ مبدإ التوازنات المالية ومايقدسر بصحة هذه الإستنتاجات هي أن الآجال التي يطرحها القانون المالي لأداء المستحقات كافية لأن نجرد هذه المقاولات من السيولة المالية التي تحتاج إليها في تدبير أنشطتها الإقتصادية وبالتالي إمتصاص الدم من شريانها. إن تأهيل المقاولة المغربية رهين بمدى تحسين الدولة لمحيط عمل هذه المقاولة وذلك بخفض عوامل تكلفة الإنتاج وتبسيط المساطر الإدارية وتطبيع العلاقة بين المواطن والإدارة، كما أنه ينبغي العمل على توطين التكنولوجية واستثمار إعداد المهندسين والعلماء الذين قد ينساب إبداعهم نحو المهجر، ولايكفي أن نبني قاعدة اقتصادية عريضة وقوية، وذات تكنولوجية، بل نحتاج أيضا إلى أسواق واسعة تتجاوز السوق المحلية الضيقة والأسواق الخارجية التي ألفناها إلى إقامة علاقات قوية مع أسواق جديدة متعطشة وقادرة على استيعاب منتجاتنا الصناعية والفلاحية، وهذا كله من أجل إعداد بيئة ملائمة للاستثمار ترسم في النفوس صورة سهلة للإدارة والإنجاز.

إن فريق الإتحاد الدستوري يدعو الحكومة إلى أن تسعى بحزم إلى إقامة حوار من خلال قنوات عادلة مع شركائنا بأوربا وغيرها، ليس فقط بهدف التلميع صورتها، ولكن من أجل التدبير النشيط للمديونية ومعالجة الهجرة والتنمية والتكنولوجية والمواصلات بمايحقق ببلادنا الحفاظ على مصالحها ومكتسباتها ويكسبها القدرة على التكيف مع الأوضاع المستجدة والطارئة.

السيد الرئيس،

لقد أسهمنا في مناقشة هذا القانون، ولقد كان إسهامنا النوعي والكمي خير دليل على صدق تعاملنا، وتقدمنا بمعية فرق المعارضة بتعديلات بلغت 31 تعديل وهي لم تكن بهدف المزايدة السياسية، أبداً، كما كان عليه الأمر في السابق، وإنما بهدف صقل مشروع القانون المالي وتحسينه لكي يرقى إلى مستوى القوانين السابقة، كما استهدفنا منه إلى العناية إلى ماوقع تهميشه بالمرة في هذا القانون، وأعني بذلك العالم القروي لقد كانت تعديلاتنا تنحو باتجاه مواصلة دعم المكتسبات بخصوص الكهربة القروية، بخصوص شق الطرق، لفك العزلة عن المواطنين، فكيف يمكن الحديث عن التنمية القروية في ظل التهميش الذي طال كل من ميزانيتي قطاع الفلاحة وقطاع التجهيز.

إن العالم القروي هو المجال الأوفر للتنمية لمستقبل مغرب الغد وبدون العناية بهذا المجال لايمكن الحديث عن سياسة اجتماعية، إن الرفع من قيمة الاعتمادات المخصصة للقطاع الإجتماعي بنسبة 44% بدل 41%. لايبلور بصدق التوجه الإجتماعي للحكومة في ظل التهميش الذي طال ميزانيتي الفلاحة والتجهيز، وفي ظل الجمود الذي

اعترى جل ميزانيات الوزارات التي انعكس عملها على القطاعات الإجتماعية بنسب مختلفة أو متفاوتة، بل إن مانخشاه هو أن تعود الحكومة إلى اعتماد سياسة الإعانات التي تعود بنا إلى مفهوم الدولة الرزاقة، فما أحوجنا إلى خلق شروط لجعل المواطن ديناميا حركيا مبادراً ومساهما ومنتجا بدل ترسيخ ثقافة التواكل والإنتظارية وتقديم العرائض المطلة كرواسب لثقافة اشتراكية متداعية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أضحى التشغيل هاجسا وطنيا وحتى دوليا ونظراً لكون البطالة تمثل ظاهرة معقدة، ينبغي وبكل شفافية تظافر كافة المجهودات لمختلف الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين مع الحرص على تحقيق نموا اقتصادي مستديم للتغلب على هذه الظاهرة التي باتت مقلقة في بلادنا وهو ما دأبنا على قوله من موقع المسؤولية حيث كنا ولانزال ندعو إلى ضرورة التشغيل المنتج لا التشغيل من أجل التشغيل من خلال تظافر كافة العوامل، وبدون أن نسقط في الحد لغات للغوية التي امتاز بها البعض في هذا الموضوع الذي أضحى يؤرق كثيراً من الأسر المغربية، نؤكد من جديد دعمنا وتأييدنا المطلق للخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى عيد الشباب المجيد ونرى فيه بادرة أمل حقيقية من أجل التغلب على هذه المشاكل.

السيد الرئيس،

لم تحظى الجهة بالعناية الضرورية من طرف الحكومة في أول قانون مالي لها الأمر -استسمح- لم تحظ الجهة بالعناية الضرورية من طرف الحكومة في أول قانون مالي، الأمر الذي يجعلنا نتساءل حقيقة عن التوجهات اللامركزية لهذه الحكومة، وعن ما إذا كانت بصدد تدعيم هذه التوجهات، وذلك بنقل وتفويض بعض القرارات على مستوى الجهة، خاصة وإن إشكالية التشغيل يمكن أن نتعبأ لها في إطار هذه الجهة لتساهم بدورها في استنهاض الموارد البشرية والمحلية وتفعيل هذه الموارد فيما يخدم التنمية الجهوية.

السيد الرئيس المحترم،

جاء القانون المالي ليحقق توازنا هشة، مبنية على موارد استثنائية، نمول بها نفقات دائمة وبالتالي فقد جاء القانون المالي ليحل مشكل اليوم، ولكن ليعقد الغد، لأنه وبالرغم من هذا الحجم من موارد استثنائية التي وظفت في تمويل النفقات العامة، فمازال العجز كبيراً بنسبة 3%، ونخشى أن تأت الحكومة في السنة المقبلة وليس عندها ماتغطي به النفقات التكرارية لكل سنة، فإذا كانت الحكومة هذه السنة قد أخذت شيئا وأعطت شيئا، فإنها قد تجد نفسها في وضع من يأخذ كل شيء ولايعطي أي شيء، ومن هنا فإننا لانلمس من خلال هذا القانون المالي إرهاصية إبداعية ولا ابتكار في ظهور منظور تنموي شامل بقدر مايكرس ميزانية حسابية ضيقة، يكرس الضبابية في الرؤيا المستقبلية، ولايستشرف المستقبل على نحو واعد. وشكراً السيد الرئيس، ولذا، سوف نرفض هذه الميزانية. وشكراً.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد محمد الجوهري رئيس فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية. فليتفضل.

* السيد محمد الجوهري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

أتدخل باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية، لمناقشة، بل لتقديم العرض العام حول ميزانية آخر القرن 98-99، أول ميزانية تقدم في مجلس المستشارين لأول مرة بعد تنصيبه، وهي مناسبة اغتنمها الجميع، أغلبية ومعارضة لتوضيح الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية للسياسة المغربية منذ الإستقلال إلى الآن، بل واغتنمها البعض لتكريس ولتوضيح الدور المغربي على المستوى العالمي، كان الأليق بالحكومة أن تكثف حضورها لتستمع إلينا، لأن هذا الكلام يوجه إليها وهو يفيدها وتستفيد منه، كل الحكومة، نعم، السيد الوزير الحاضر هو يمثل الحكومة، وسيبلغ لها كل ماقيل ومايرمز إليه، وكل مايقال من هنا يقال كلام مباشر وكلام غير مباشر، حضور الحكومة يجعلنا نطمئن إلى عملنا، يجعلنا نطمئن إلى رسائلنا التي نبعثها، والمحاورة وجها لوجه هي أفيد وأعمق، لن يكون تدخل فريق الأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية هذه المرة أكثر حدة، فهو تكملة للمداخلات التي سبقت ونحن نتحاور من أعلى هذه المنصة، ومن جميع المنصات في اللجان وفي غيرها منذ تنصيب هذه الحكومة ومنذ بداية هذه الدورة. وماتبقى من الحوار والنقاش سيقدم أثناء مناقشة الميزانية الفرعية.

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون المالي 98-99، أمام مجلسنا الموقر وهو أول مشروع قانون مالي يعرض على مجلس المستشارين في إطار مقتضيات الدستورية الجديدة المتعلقة بإحداث برلمان من مجلسين.

وقبل أن أتطرق إلى مضمونه، أود في البداية أن أبدي بعض الملاحظات التي وإن كانت تبدو ذات طابع شكلي، إلا أنها تعتبر شرط صحة له، إن أول ملاحظة يمكن إثارتها في هذا الصدد هي أن مشروع القانون المالي لم يعرض مباشرة على مجلس المستشارين، وإنما عرض أولا على مجلس النواب الذي صادق عليه بتاريخ 14 غشت 98، غير أن هذه المصادقة وكذا المناقشة الجارية من لدن مجلس المستشارين حوله قد تمت وتتم خارج الأجل القانوني بصرف النظر عن القانون التنظيمي للمالية الذي يمكن الإستناد إليه.

الملاحظة الثانية، أن هذا المشروع أن مشروع هذا القانون المالي قد عرض على البرلمان خارج الإطار الدستوري ذلك أن الفصل 51 من الدستور يوضح في فقرته الأولى بأنه يصدر قانون المالية عن البرلمان بالتصويت طبق شروط ينص عليها قانون تنظيمي -هذا نص الدستور- ولانعتقد بأن السيد وزير المالية يجهل هذه الإشكالية وإنما نستغرب لعدم تعرضه لها، وتوضيحه لها، بالرغم من الجدل الذي ثار حولها وعلى مستويات متعددة لذلك فإن التساؤل مازال قائما حول ما إذا كان مشروع هذا القانون المالي قد قدم في إطار قانون التنظيمي للمالية سنة 1972، وهذا الطرح لايمكن قبوله، لأن هذا القانون التنظيمي لايتلاءم مع المقتضيات الجديدة للدستور باعتباره أسمى قانون، أم قدم في إطار مشروع القانون التنظيمي المعروض على البرلمان؟

وهذا الطرح أيضا مردود، لأن أي قانون تنظيمي لايمكن إصدار الأمر بتنفيذه إلا بعد أن يطرح على المجلس الدستوري بمطابقته للدستور على حسب الوجود. وهكذا، فإن مايمكن استنتاجه من الملاحظتين السابقتين، هي أن الحكومة من خلال عدم تهييئها للإطار القانوني لمشروع القانون المالي في الأجل المطلوب تكون قد ارتكبت خطأ فادحا، لأنه كان من أوجب الواجبات عليها أن تحرص وهي في بداية ممارسة مهامها على احترام مقتضيات الدستور أكثر من ذلك، فإن التوجيهات السامية لجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، كانت واضحة في هذه الشأن، حيث أكد في الكلمة السامية التي ألقاها يوم 14 مارس 98، بمناسبة مثول أعضاء الحكومة الجديدة أمامه على مايلي : - على الحكومة أن تنظر في القانون التنظيمي لأقول المالي، ولكن في القانون التنظيمي للمالية قبل الشروع في دراسة القانون المالي، كان هذا قبل منتصف شهر مارس من السنة الجارية، ومشروع القانون المالي لم يقدم إلى المجلس إلا في أواخر شهر يونيو، ألم تكن فترة ثلاثة أشهر ونصف كافية لتقديم مشروع القانون التنظيمي إلى البرلمان، خاصة وأن الحكومة لاتنطلق من فراغ.

إننا لم نجد في الواقع تفسيراً لهذا التقصير إلا في العجز الذي أبانت عنه الحكومة في هذه المرحلة، ونخشى أن يكون هذا التقصير وهذا التعامل مع البرلمان مقصوداً، لأن الحكومة تعلم علم اليقين بأن قانون المالية للسنة الذي يصدر عن البرلمان يتوقع مجموع موارد وتكاليف الدولة وقيمها وينص عليها ويأذن بها ضمن توازن اقتصادي ومالي، كما نعلم بأن القانون التنظيمي للمالية هو الذي يحدد المفاهيم والعلاقات بين السلطتين التشريعية والتنظيمية في هذا المجال، وفي إطاره يقع الإتفاق على هذه المفاهيم وتحدد أسس تلك العلاقات لاعتمادها في جميع المراحل التي يمر منها القانون المالي لذلك، فإن دراسة مشروع القانون المالي والتصويت عليه في غياب القانون التنظيمي للمالية يعد بمثابة توقيع على بياض للحكومة ولوزير المالية على وثيقة صلاحية التحكم، والحكومة بعملها هذا خارج إطار القانون التنظيمي للمالية، تكون قد صادرت حق البرلمان في المراقبة، كما تكون قد حرمت المعارضة من وسيلة المراقبة ومن حقها في النقد، وبتحللها من هذه المراقبة البرلمانية بما فيها مراقبة المعارضة، تكون قد عطلت الآلة الديمقراطية، هذا فضلا عن الصلاحيات المخولة لها في هذا المجال، والمثملة طبعا والتي تعرفونها جميعا في إمكانية فتح الإعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية بمرسوم طبقا للفقرة الثالثة من الفصل 50 من الدستور.

- فتح اعتمادات إضافية خلال السنة المالية؛
- وقف تنفيذ نفقات مأذون بصرفها؛
- ترحيل الإعتمادات المفتوحة بالميزانية العامة؛
- فتح اعتمادات في إطار أموال المساعدة والهبات والوصايا؛
- السماح بتجاوز الإعتمادات خاصة بالدين العمومي والدين العمري؛
- السماح بتجاوز الإعتمادات المقررة لأجور الموظفين والأعوان طبقا للأحكام الواردة في الأنظمة الأساسية المطبقة على هؤلاء في تاريخ دخول قانون المالية حيز التنفيذ؛

- تدبير الموارد البشرية على مستوى الوظيفة العمومية بأكملها والتوقيف الموقت لاستخدام المناصب المالية.

إذا أضافت الحكومة هذه الصلاحيات إلى صلاحية التحلل من أحكام القانون التنظيمي، تكون بذلك قد انتهكت الديمقراطية وانتهكت مبدأ فصل السلط.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أما بالنسبة لمضمون مشروع القانون المالي، وبالرجوع إلى مذكرته التقديمية وإلى التقرير المواكب له، حول الأوضاع الإقتصادية والمالية، وآفاق تطورها، وكذا إلى العرض التقديمي للسيد وزير الإقتصاد والمالية، نجد بأن هذا المشروع يتمحور حول أربع انشغالات تعرفونها جميعا.

إن المحلل لهذه الإنشغالات لايمكنه إلا أن يسمل بأهيمتها، وينظر إليها بنوع من التفاؤل أمام التحديات الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها بلادنا، غير أن الطابع الذي أعطي لمشروع هذا القانون والمقتضيات التي جاء بها، لاتعكس هذه الإنشغالات بالشكل الذي كان منتظراً من حكومة التغيير، الشيء الذي جعل هذا المشروع مخيباً للآمال التي كانت تعلقها عليه مختلف فئات الشعب المغربي، وسأكتفي بتوضيح ذلك من خلال بعض الأمثلة.

لقد وصفت الحكومة مشروع هذا القانون بالإنتقالي، الشيء الذي فاجأ الجميع، لأنهم لم يكونوا ينتظرون من حكومة التغيير أن تدشن عهدها بقانون من هذا القبيل، وهي التي كانت دائما من موقع المعارضة تعد بوجود البديل خاصة وأنه يتبادر إلى الذهن مع هذ الوصف أن الإستحقاقات الكبرى التي ينتظرها المغاربة سواء من حيث تحريك الإقتصاد الوطني أو من حيث حل المشاكل الإجتماعية ستؤجل، وهذا في حد ذاته يتنافى مع الإنشغالات التي أحدثتها الحكومة وفي مقدمتها خلق شروط الإقلاع الإقتصادي في جو من الثقة، فكيف يمكن خلق هذه الشروط والعالم الإقتصادي يعيش في ظل قانون انتقالي حالة الترقب وعدم الإطمئنان؟ إن هذه الإنتقالية تتجسد في الواقع في الإنتظارية السائدة على كل المستويات والتي تكرسها الإجراءات الجديدة التي جاء بها المشروع مثل المساهمة الإبرائية والعفو الضريبي أو التسوية الضريبية، والتقرب إلى رجال الأعمال.

وهنا أود أن أذكر بأن السيد الوزير الأول، عندما قدم برنامج حكومته، كما قد سجلنا تدخلنا آنذاك باسم الحركة الشعبية، بأن هذا البرنامج مليئ بالإستراتيجيات دون أن أسير في الإتجاه النقدي لعمومية تلك الإستراتيجيات لأنني كنت آمل في أن يقع تجسيدها في المشروع القانون المالي وهاهو مشروع هذا القانون أمامنا اليوم، إنه خال من تنفيذ أية استراتيجية مما ذكر، فأين هي الوعود التي كانت الحكومة الحالية حينما كانت في المعارضة توزعها يمينا وشمالا، ولماذا هذا التراجع المفاجئ بين عشية وضحاها، إنها تساؤلات لايمكن إيجاد تفسيراً لها إلا في كون الحكومة قد اصطدمت بالواقع، فلم تجد يداً من اقتفاء أثر الحكومات السابقة ومن السير على نهجها فجاء هذا المشروع بشهادة الكثير من المحللين استمراراً للقوانين المالية السبقة، التي لايختلف عنها لا في شكله ولافي جوهره بل إن الحكومة قد تبنت نفس البرامج والمشاريع وأصبحت للمسؤولين فيها نفس اللغة بحيث إنما كان بالأمس موضوع الإنتقاد أصبح اليوم مقبولا بل ومرغوبا فيه، إن المنطق يفرض أن يأتي هذا المشروع بالجديد لأن المناخ الإقتصادي العام الذي هيئ فيه كان ملائما ويختلف اختلافا ملحوظا عن المناخ الذي وضعت به قوانين المالية للسنوات السابقة، سواء تعلق الأمر بالمحيط العالمي أو بالمحيط الوطني، ذلك أن سعر البترول قد عرف انخفاضا ملحوظا من 18 إلى 13 دولار للبرميل الواحد، وأسعار الفوسفاط ومشتقاته في تحسن، ومعدل التضخم في بلادنا منخفض جداً، وقطاع السياحة بدأ يستعد عافيته، ومؤشرات الإنتاج الفلاحي تدعوا إلى التفاؤل، وثقة المستثمر الأجنبي تزداد في بلادنا، إلا أن الحاصل هو أن كل هذه العوامل لم نلمس لها أثراً بارزاً في هذا المشروع، بل إن هاجس التقويم والتقليص من عجز الميزانية ظل حاضراً بالرغم من أن البرنامج الحكومي لم يجعل منه شرطاً لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، أكثر من ذلك فإن نفقات الإستثمار قد تقلصت برسم هذا المشروع بالنسبة لقطاعات منتجة هامة مثل الفلاحة والتجهيز وهذا مالم تخفيه الحكومة حين أكدت بأن تحديد الإعتمادات المفتوحة برسم نفقات الإستثمار قد خضع لإنشغال الحفاظ على الإستثمارات العمومية في مستوى ملائم، وبأن المشاريع المدرجة في الميزانية قد خضعت لإنتقاء صارم، وأن الإستثمارات المباشرة للدولة تميل نحو الإستقرار أو بالأحرى لاترتفع إلا بوثيرة متواضعة نسبيا.

حضرات السادة،

من السمات الرئيسية لهذا المشروع، أن الحكومة لم تسلك فيه الزيادة في الضغط الضريبي، بل حاولت البحث عن موارد للميزانية خارج الضرائب وفي هذا الإتجاه أيضا أقدمت على صلح ضريبي

واسع النطاق، تمثل بالخصوص في اقتراح حل مشكل الضرائب المتراكمة وغير المؤداة والخيار الممكن للتقادم المسبق بالنسبة للوحدات الإنتاجية الخاضعة للضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل، وتصفية مستحقات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي المتراكمة، وتصفية الملف القائم منذ العديد من السنوات بين إدارة الجمارك والمقاولات المصدرة، وخاصة منها التي تعمل تحت نظام الإستيراد الموقت، والإعفاء من الحقوق والرسوم المطبقة على معدات التجهيز قد تبدو هذه الإجراءات مهمة لكن نخشى أن يكون الهدف منها هو دغدغة العواطف وتحسين الصورة الذي الملزمين، لأن تحليلا بسيطا لهذه الإجراءات من حيث تعامل الإدارة مع الملزمين ومن حيث السلوك الذي ستخلفه لدى هذه الفئة، لايدعو إلى الإطمئنان لجدواها وفعاليتها بالنسبة للتعامل مع الملزمين فقد تم وضع مسطرة خاصة لتسويات الضريبية المقترحة يصعب إلى حد ما استيعابها واللجوء إليها من طرف الجميع خلال الأجل المحدد، ومن تم فإن التحكم في مصير الملزمين يبقى في آخر المطاف في يد الإدارة، إدارة الضريبة وأعوانها بالرغم من التأكيد بأن هذه الإجراءات ستساهم في خلق الشروط المناسبة لإنطلاق القطاع الخاص وإخراجه من جموده، وانتظاريته وبالتالي في تحقيق الإقلاع الإقتصادي، فالملزم لكي يستفيد من هذه التسوية الضريبية لابد أن يدلي بمعلومات مخالفة في غالب الأحيان، لماسبق أن أدلى به، وهذا ما يجعله في موقع حرج، وقد يشجع البعض على اعتياد سلوك مماثل في تعامله مع إدارة الضرائب، الشيء الذي ليس في صالح لا إدارة الضرائب ولا المتعاملين معها، لذلك، فإن المنطق الأخلاقي يملي على الحكومة أن تتعامل مع الملزمين بالضريبة وغيرهم تعاملا نبيلا وشريفا حتى تبقى الإدارة كمايجب أن تكون في خدمة المواطن، خاصة وأن الأمر يتعلق بملزمين أميين أحيانا لهم دورهم في التنمية الإقتصادية للبلاد من حيث مساهمتهم في الإنتاج الوطني وتوفيرهم لعدد لايستهان به من مناصب الشغل بالإضافة إلى أداء واجباتهم كملزمين بالضرائب، وكان يجب التعامل معهم بحسن نية وحسب مستوياتهم وعقلياتهم.

وفي هذا الصدد يمكن إثارة مسألة المحاسبة التي يتولاها جهاز المراقبة المتكون من المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية التابعة له والمحاسبين، لأن الحكومة لم توضح منظورها لهذا الجهاز الحيوي، وبالتالي لم تعالج الآليات الحقيقية للتأهيل المطلوب، وهي تعلم علم اليقين مدى قلة هؤلاء المحاسبين مع أن كل عملية محاسبية يجب أن يضطلع بها محاسب، لذلك، فإنه آن الأوان لوضع منظور آني ومتوسط المدى لهذا الجهاز ولهذه الآلة.

ومن جهة أخرى فإن التسوية الضريبية يطرح إشكالية التوفيق بين الإجراءات الخاصة بهذه التسويات الضريبية وبين قواعد التجريم الضريبي الجاري بها العمل في بلادنا لأن الإستفادة من هذه التسويات يقتضي من بين ما يتقضي التنازل عن الدعوة الجارية، فماهي الضمانات التي يتوفر عليه الملزم لحل مشكلته نهائيا بعد هذا التنازل؟ وهل هناك ضمانات بعدم اللجوء إلى التصريح الذي يتقدم به الراغب في التسوية الضريبية لتطبيق قواعد التجريم الضريبي عليه فيما بعد؟ ثم مامصير المتابعات الجارية ضد بعض الملزمين؟ إلى غيرها من الجوانب المعقدة في هذا الموضوع والتي تقتضي القيام بحملة واسعة النطاق للتوعية في أوساط كل الملزمين المعنيين بالأمر حتى تتحقق هذه الإجراءات أهدافها.

وخلاصة القول، إننا نريد صلحا جبائيا عاما يتحقق عليه الإجماع الوطني ويحقق العدالة الجبائية بين سائر الملزمين صلحا يضع حداً لكل التراكمات السابقة ويخلق وضعية جديدة لتأهيل ملزمين للمستقبل، صلحا يحفظ للملزمين كرامتهم ويضمن لهم حقوقهم، نريد أيضا صلحا لاتفريط في حقوق الدولة، صلحا يجب أن تكون فيه الحكومة قوية لمواجهة المتملصين من الضرائب، كما تواجه المجرمين والخونة والأعداء الخارجيين، لأن مسؤولية الدولة في مواجهة العوائق والتحديات، كيفما كان نوعها شيء آخر، غير المسؤوليات المدنية الخاصة والشبه الخاصة، ففي سبيل المصلحة العليا للبلاد، قد تقدم الحكومة على اتخاذ إجراءات صارمة وقاسية، ويجب عليها أن تتخذ هذه الإجراءات حتى ولو وجهت من لدن بعض الفئات، ولها الحق في اللجوء إلى البرلمان لطلب تجديد الثقة، ونحن في سبيل اتخاذ أي إجراء فعال سنساندكم ونصوت معكم أيتها الحكومة. وأنتم كثيراً ماتتحدثون عن إغفال المواعيد وإضاعة الفرص، وأنتم في لحظة الفرصة ونحن جميعا معكم فلا تتوانوا كما يقال فالبدار غنيمة، ولاتتسرعوا وراء ماتسمونه بالإكراهات وأنتم خائفون من طلكم حائرون بين أن تنالوا رضى جميع الأطراف، فتلك غاية صعبة المنال.

السيد الرئيس،

إن الإجراءات التي يقترحها مشروع القانون المالي ذات الطابع الجبائي بالرغم مما لها وماعليها لاتكفي وحدها لإعطاء الإنطلاقة المنشودة للقطاع الخاص ولخلق المناخ الملائم لخروجه من جموده وانتظاريته، بل إنها ستبقى عديمة الجدوى إذا بقيت معزولة ولم تواكبها على مستويات متعددة إجراءات أخرى يكمل بعضها البعض، وسأحاول أن أوجز بعضها فيما يلي : لاخلاف في أن السوق المالية الوطنية

تتسم بنوع من الجمود إن لم نقل بأن هذه الجمود مافتئ يتكرس مع مرور الأيام في الوقت الذي أصبحت فيه الحاجة أكثر من أي وقت مضى ماسة إلى تنشيط هذا السوق، وحتى إذا ما تحركت بعض فعالياتها، فإنها تتحرك تحرك السلحفاة بحذر شديد خلافا لما هو عليه الأمر في الدول الأوربية، حيث تتحرك الأمور بسهولة وتحرك معها عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لأن المناخ ملائم والشروط الضرورية لقيام هذه الحركية متوفرة، هذا بالرغم من الإمكانيات الكبيرة والمتنوعة التي تتوفر عليها بلادنا في مجالات شتى والتي تؤهلها لمواجهة المنافسة الأجنبية.

ولاشك أن السبب في هذه الوضعية التي نعايشها جميعا يرجع إلى المستقبل الغير الواضح أمام الفاعلين الإقتصاديين، والشك هو السيد الموقف، فضلا عن أن شروط كسر هذا الجمود غير متوفرة وآلة تصريف الإنتاج وتنظيم مسالكه فاسدة، وكنا نأمل في أن يتدارك مشروع القانون المالي هذه الوضعية، ويضع الأسس والقواعد الصلبة لتجاوزها غير أنه أغفل الكثير من جوانبها المهمة، فكانت الحلول التي يقترحها جزئية وبالتالي فإنه لن ينتظر منها أن تفي بالمراد وتحقق الغاية المنشودة. إن توفر المناخ الملائم والكفيل بتشجيع القطاع الخاص الوطني منه والأجنبي لاينحصر في الإجراءات ذات الطابع الجبائي، لأن المستثمر الحقيقي لايتخوف من أداء الضرائب وغيرها من الواجبات، مادامت هذه الضرائب والواجبات في الحدود القانونية والمعقولة والمتعارف عليها، وإنما يقتضي بموازاة ذلك إيجاد الحلول اللازمة وبالسرعة المطلوبة وبالشجاعة الكافية لمختلف المشاكل التي تعترض المستثمر، بدءاً بتكوين ملف الإستثمار وإلى غاية تصريف منتوجه، وتتصدر هذه المشاكل على الخصوص وكأمثلة على مُشكل المخاطب الوحيد في مرحلة تكوين الملفات الإستثمارية.

لقد طال الحديث في مختلف الأوساط المعنية بالإستثمار عن هذا المشكل، وعن مشكل تعقيد المسطرة الإدارية المرتبطة به، وبالرغم من اقتناع الجميع بضرورة تعجيل بحل مشكل تعدد المخاطبين، فإن الواقع لم يطرأ عليه أي تغيير ودار لقمان ماتزال على حالها وليس أمام المستثمر إلا أن يتحلى بصبر أيوب إذا أراد أن يكون ملفه الإستثماري، وكم هي الفرص التي ضاعت منا من جراء تعقيدات هذا المشكل، وضاعت معها إمكانيات مهمة في مجال التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجية، وما أحوجنا إليها في مثل هذه الظروف أكثر من ذلك فإننا نسمع ونرى تجارب ناجعة لبعض البلدان المجاورة في هذا المجال دون أن تحرك فينا ساكناً للإستفادة منها اقتفاء آثارها بالرغم من أن الأمر لايتطلب لاعتمادات ولاموارد بشرية إضافية، وإنما يتطلب قراراً سياسيا جريئا فقط، وتركيز النظر على الإشكالية بشيء من الجهد أقل بكثير مما يصرف لسحق الخصوم السياسيين.

مشكل الأرض، كان هذا المشكل ومايزال من بين المعوقات التي يواجهها المستثمر في بلادنا، لأنه كلما ارتفع ثمن الأرض إلا وانعكس ذلك على كلفة المشروع الشيء قد يؤدي بالمستثمر في حالة كثيرة إلى التخلي عن مشروعه أو البحث عن مكان آخر لإقامته، لاسيما إذا كانت هناك شروط مغرية خاصة وأن المنافسة قائمة على أشدها، لذلك فإن حل هذا المشكل يبقى رهينا بإحداث مناطق صناعية تتوفر لها التجهيزات الضرورية وبشروط ميسرة وأثمان مشجعة رهن إشارة المستثمرين ويجب التأكيد في هذا الصدد على توفير الرسوم العقارية لقطاع الأرضية الموضوعة رهن إشارة المستثمرين تفادياً للمشاكل التي يعانون منها والتي عاشها عدد من المستثمرين ولازالوا لعدة سنوات من جراء عدم تهييئ تلك الرسوم العقارية.

مشكل ارتفاع عوامل الإنتاج، يعاني الإستثمار في بلادنا أيضا من مشكل ارتفاع عوامل الإنتاج سواء تعلق الأمر بالقطاع الفلاحي أو بالقطاع الصناعي أوبقطاع الخدمات ومن بين هذه العوامل الكهرباء والگازوال وغيرهما من مواد الطاقة والمواد الأولية، وتساهم في هذا الإرتفاع بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية بالنسبة للمواد الأولية المستوردة.

وبطبيعة الحال فإن ارتفاع أثمان هذه العوامل ينعكس على كلفة الإنتاج وعلى قدرة هذا الأخير التنافسية. أما المشاكل المطروحة على مستوى الأبناك فيتصدر هذه المشاكل ارتفاع نسبة الفوائد على القروض التي يحصل عليها المستثمرون من الأبناك، والتي لاغنى لهم عنها في معظم الحالات للدخول إلى عالم الإستثمار، ومما يزيد من حدة هذه المشاكل أن الأبناك تحتكر هذا القطاع الشيء الذي يشكل عرقلة في وجه الإستثمار، ويجعل المقاولة غير قادرة على المنافسة التي أصبحت مفتوحة وللتخفيف من هذه المشاكل يجب إعادة النظر في نسبة هذه الفوائد إذا لم يكن فتح آفاق جديدة أمام المستثمرين في هذا المجال مع فرض مراقبة مشددة على هذه الأبناك على غرار مايجري به العمل في عدة بلدان متقدمة.

إنعدام المساواة المقاولات في الحصول على المعلومات والصفقات أيضا لم يعد سراً بأن هناك مشكل انعدام المساواة بين المقاولات في الحصول على المعلومات وبالتالي على الصفقات وفي ذلك نوع من

الإمتياز وعدم تكافؤ الفرص بين المقاولات الشيء الذي تجب محاربته مع معاقبة المتلاعبين وهذا لن يأتي إلا بتخليق التعامل بين كل الأطراف المعنية بصفقات الدولة، قد يقال بأن بعض هذه المشاكل قد عالجتها الحكومة في هذا المشروع أو وعدت بمعالجتها بمناسبة مناقشة أو مناقشته أو في التصريح الحكومي، غير أن معالجتها لم تكن بالشكل المطلوب، لذلك فإنني أغتنم هذه الفرصة للمطالبة بأن تعطي الحكومة لهذه المشاكل كل العناية التي تستحقها، لأنها مرتبطة فيما بينها وحلها يجب أن يكون حلا شموليا، إذا كانت هناك إرادة حقيقية لخلق المناخ الملائم للقطاع الخاص حتى ينطلق الإنطلاقة الحقيقية ويساهم بدوره كاملا إلى جانب القطاع العام، وبالتعاون معه وفي تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي يتطلع إليها الشعب المغربي وتتناسب مع إمكانياته وطموحاته.

سيدي الرئيس،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

إن المتفحص لمقتضيات القانون المالي المعروض على مجلسنا الموقر والإهتمامات الحكومية التي يعكسها لا بدأن يلاحظ هناك نوعا من التناقض بين ماكان يردده المسؤولون في الحكومة الحالية وهو في موقع المعارضة وماسطرته الحكومة في البرنامج الذي قدمه السيد الوزير من جهة وبين التدابير التي يقترحها هذا المشروع من جهة أخرى، ويتجلى هذا التناقض على سبيل المثال لا الحصر في :

لقد قامت الحكومة في إطار هذا المشروع بإغداق أموال طائلة على بعض الوزارات مثل وزارة التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل التي عرفت الميزانية المقترحة لها زيادة 5,4 مرات، مع أن هذه الوزارة لاتشغل كسائر الوزارات إلا في حدود احتياجاتها، ووزارة الإسكان التي تم رفع ميزانيتها بحوالي 40% مع أنها لاتقوم بعملية بناء المساكن ولاتدفع أية تشجيعات للمنعشين العقاريين، في حين قامت بتقليص ميزانيات وزارات أخرى مثل وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، بالرغم من أنها تشرف على قطاعات تسهر على أمننا الغذائي مثل الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني.

ويهم تدخلها قطاعات مهمة للغاية مثل الطرق والسدود والماء الصالح للشرب، لقد قامت الحكومة بهذه الإختيارات دون أن تبين الأسباب الكامنة وراء ذلك، والمقاييس التي تم على أساسها تخفيض ميزانية هذه الوزارات والزيادة في ميزانية وزارات أخرى، وإنما ما برزت به قراراتها لم يقنعنا وهو تبرير نظري أكاديمي، لاعلاقة به الواقع، إن العالم القروي خلافا لما كان متوقعا، لم ينل ضمن التدابير التي يقترحها مشروع القانون المالي العناية التي يستحقها بالرغم من أهمية ساكنة هذا العالم، ومن الخصائص التي يعاني منها في العديد من المجالات الحيوية وفي مقدمتها التجهيزات الأساسية من طرق وكهرباء وماء صالح للشرب ومواصلات سلكية ولاسلكية ومرافق اجتماعية من مستوصفات ومراكز صحية ومؤسسات تعليمية ودور الشباب وخزانات وغيرها، وبالرغم من المشاكل التي يخلقها للعالم الحضري من جراء الهجرة القروية المتزايدة إلى المدن من أجل البحث عن العمل وتحسين مستوى المعيشة، وبالرغم من الفوارق المهولة القائمة بينها وبين الوسط الحضري والتي مافتئت هوتها تتسع مع مرور الزمن، والأمثلة على عدم الإهتمام بالعالم القروي كثيرة ومنها بالإضافة إلى تقليص ميزانية وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، وميزانية وزارة التجهيز، وهما الوزارتان اللتان تتدخلان على نطاق واسع في المجال الترابي لهذا العالم، اللجوء إلى المكتب الوطني للكهرباء للمساهمة في الميزانية العامة للدولة بمبلغ 550 مليون درهم، وكان من الأولى أن يصرف هذا المبلغ على إدخال الإنارة للقرى، لكن سبق للسيد الوزير في جواب له أن أكد بأنه من المرتقب أن لايكون لهذه المساهمة أي وقع سلبي على وضعية المكتب، فعلا قد لايكون لها تأثير على وضعية المكتب الوطني للكهرباء كإدارة، ولكن أكيد أنه سيكون أثر سلبي مؤكد على برنامجه، ولا أدل على ذلك من أن التقرير الإقتصادي والمالي المرافق لهذا المشروع يشير إلى أن برنامج الكهربة القروي لمليون 500.000 مسكن فقط سيمتد إلى سنة 2010، فكيف يقبل فرض هذه المساهمة عليه، وواحد من برامجه سيمدد لفترة تزيد على 12 سنة بالرغم من الطابع الإستعجالي لهذا البرنامج بالنسبة لهؤلاء السكان، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن برنامج إنشاء 11.000 كلم من الطرق القروية، والذي سينجز على مدى 9 سنوات لامفر لهم فيها عن مواصلة العيش في عزلتهم -أي القرويين-، هذا بصرف النظر عن الكثيرين الذين لم يشملهم هذا البرنامج، وعليهم أن ينتظروا الذي يأتي ولايأتي.

أما عن تزويد ساكنة العالم القروي بالماء الصالح للشرب فيجب انتظار حوالي 6 سنوات ليصل معدل التزويد إلى 85% للسكان القرويين، بالرغم من حيوية هذه المادة التي تتوقف عليها الحياة، في حين أن نسبة 15% من السكان القرويين وهي نسبة مهمة، الله وحده هو الذي يعلم متى سيقع التفكير فيهم، وماقيل عن التجهيزات الأساسية ينطبق على التجهيزات الإجتماعية وفي مقدمتها المستوصفات والمراكز الصحية التي يعلم الجميع

مايعاني سكان القرى من جراء انعدامها ومن انعدام التجهيزات والأدوات بالنسبة للوحدات التي كتب الله لها أن ترى النور، هذه أمثلة فقط من معاناة سكان القرى ومن موقف القانون المالي الحالي منها هذا في الوقت الذي كان ينتظر فيه سكان العالم القروي من حكومة التغيير أكثر من ذلك، كانوا ينتظرون منها أن تفكر في إقامة مشاريع تنموية في أوساطهم لتقريب الشغل منهم وإبعادهم شبح الهجرة عنهم وعن أجيالهم القادمة، خاصة وإن الإمكانيات الطبيعية والموارد البشرية متوفرة، وما ينقص هو حسن برمجتها واستغلالها بمراعاة خصوصيات كل منطقة، وهذا وحده الكفيل بمحوى الفوارق بين المدن والعالم القروي وداخل هذا العالم القروي، بينما كان يسمى بالمغرب النافع والمغرب النافع.

وبالإضافة إلى ما سبق، هناك قطاعات أخرى لها ثقلها الكبير في الإقتصاد الوطني، لم تحظ بالإهتمام اللازم في إطار هذه الميزانية ويتعلق بقطاعات السياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري، فهذه القطاعات كلها تشغل عدد لايستهان به من اليد العاملة، وتجلب مبالغ طائلة من العملة الصعبة من خلال تسويق المنتوج محليا أو تصديره إلى الخارج، وفضلا عن ذلك فهي توفر إمكانيات مهمة للإستثمار سواء من طرف المغاربة أو الأجانب، وكان على الحكومة أن تولي عنايتها لاستغلال تلك الإمكانيات ومواجهة المنافسة الخارجية التي تزداد شراسة وحدة في ظل العولمة، ومما يؤخذ على هذا المشروع أيضا أنه لم يضع الجهة في المكانة التي تستحقها كمؤسسة دستورية، تلك المكانة التي قد استمدتها من الإهتمام الذي أولاه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله منذ البداية حيث قام جلالته بتسليم القانون المتعلق بها إلى الأحزاب السياسية إبرازاً لأهميتها وإشراكا لهذه الأحزاب في تحمل الأمانة، ومع ذلك فإن كلمة الجهة كانت شبه غائبة في الوثائق التقديمية لهذا المشروع، ولم ترد إلا في سياق الحديث عن الإنشغالات الأربعة السالفة الذكر، فلماذا تعمدت الحكومة تجاهل الجهة؟ هل لأنها غير مقتنعة بهذه المؤسسة؟ نتمنى أن لايكون الأمر كذلك، وعلى كل حال لايمكن تفسير ذلك إلا بتسجيل تراجع الحكومة عن هذه المؤسسة التي نعتبرها مكسباً وهو تراجع خطير عن اللامركزية واللاتمركز الذي يفسح المجال أمام المغاربة لتحقيق التنمية الشاملة ويهيئ البلاد للإنخراط في القرن 21.

سيدي الرئيس،

السادة المستشارون،

فيما يتعلق بمحاربة البطالة، جاء مشروع القانون المالي والوثائق المرافقة له بأنه سيتم إحداث 12.000 منصب مع استفادة كل من إدارة الدفاع الوطني ووزارة العدل ووزارة الداخلية من تعويض 5000 منصب ستصبح شاغرة بسبب التقاعد، بالإضافة إلى تشغيل 25.000 من الشباب العاطل تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة عيد الشباب المجيد الأخير.

وعلى الرغم من أهمية هذه الحصة، فإنها تبقى دون طموحات الشباب العاطل ودونما كان ينتظر من هذه الحكومة التي أعطى المسؤولون فيها وهم في موقع المعارضة وعوداً كثيرة في هذا الشأن، ولا يمكن إثارة موضوع التوظيف والبطالة دون أن تتبادر إلى الذهن مجموعة من التساؤلات التي نسجل منها : ماهو منظور الحكومة إلى فئة الخالدين والمحظوظين والذين يواصلون عملهم بالرغم من تجاوزهم لسن التقاعد دون أن يطبق عليهم القانون؟

- وماهو منظور هؤلاء الذين يتقاضون أجورهم وهم قابعون في بيوتهم ومن بينهم أطر وهمية حسب ماتدعيه الأحزاب الحاكمة، وقد يصل عددهم حسب صحافة أحزاب الحكومة إلى 32.000؟ ثم كيف تتعامل الحكومة مع المسؤولين الذين قضوا 4 سنوات فأكثر على رأس إدارتهم مع العلم بأن التوجيهات الملكية السامية واضحة في هذا الشأن؟ هذه تساؤلات لم نقف لها على أجوبة خلال متابعتنا لمشروع هذا القانون على مستوى المستشارين، وقبل أن أختتم هذا التدخل لابد أن أقول كلمة حول الإصلاحات البنيوية التي إلتزم التصريح الحكومي الذي أدلى به السيد الوزير الأول يوم 16 أبريل 98-، باتخاذها في مجال الإدارة العمومية والعدل ومحيط المقاولات والتعليم، وجاء التقرير الإقتصادي والمالي المرافق لهذا المشروع مؤكداً عليها وعلى الأهداف المتوخاة منها، إنها فعلا أهداف سامية ونبيلة، ترجم مجموعة من المشاغل والإهتمامات التي كانت وماتزال تستأثر بعناية الرأي العام المغربي التواق إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، تكون مبنية على أسس صلبة، ولكن ماهي الوسائل والأدوات التي تضمن تحقيقها؟ وهل هناك من سبل توفير تلك الوسائل والأدوات، من المؤكد أن القيام بهذه الإصلاحات اعتباراً لأهميتها وأبعادها لايمكن أن يتم دفعة واحدة، بل لابد من سلوك نوع من التدرج وبرمجة ذلك على مراحل، لأن هناك إصلاحات تكتسي صبغة استعجالية وإصلاحات تكمن برمجتها على مدى المتوسط وإصلاحات يكون برمجتها يجب أن تكون طويلة المدى، غير أن مشروع القانون المالي لم يوضح بالشكل المطلوب أية واحدة منها، تلكم كانت

حضرات السادة،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أهم الملاحظات التي ارتأيت أن أتقدم بها بإيجاز كبير باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية على هذا المستوى، بعد المناقشات المستفيضة التي ساهم بها أعضاء فريقنا بالحيوية والجدية المعهودة فيهم في اللجان الدائمة، أشكركم، واستسمح إن أطلت، والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد عبد الحق التازي رئيس الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية. فليتفضل.

* السيد المستشار عبد الحق التازي :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على آخر المرسلين وآله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

إننا في الفريق الإستقلالي للوحدة والعادلية نعتبر هذه المناقشة حول مشروع قانون المالية 98-99، لحظة مهمة في مسار الحوار الوطني من أجل إنضاج الشروط الملائمة لانتقال بلادنا من عهد آلي عهد جديد، ولذلك فإننا لانعتبر تدخلنا هذا مجرد تعبير أو تسجيل مواقف بخصوص المشروع في حد ذاته، وإنما هو مساهمة منا في إغناء ذلك الحوار والإرتقاء به إلى المستوى الذي تفرضه المسؤولية الوطنية وتتطلبه مصلحة الوطن والشعب المغربي في هذه المرحلة المتميزة لتحدياتها الكبرى وبآمالها العريضة التي تخترق كل الآفاق وتجعل التفاؤل بالمستقبل يكبر، ومن نافلة القول أن هذه المساهمة تمثل امتداداً لمساهمة إخواننا في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب لدى تدخلهم في مناقشة المشروع مع أخذ طبيعة ومكونات هذه الغرفة بعين الإعتبار.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، نرى أن مشروع قانون المالية هذا وليداً طبيعيا للظرفية السياسية والإقتصادية والمالية والإجتماعية التي أعد فيها، وما كان ممكنا ولا وارداً أن يشكل قطيعة مع الماضي، لأن الحكومة الجديدة التي أعدته على قدر كبير من الوعي والمسؤولية لتفكر التفكير السليم. وتتحاشى القفز على الوقع، ولأن الإرث الثقيل الذي خلفته السياسات التي اتبعتها الحكومات السابقة يبقى ضاغطا بقوة على أي قرار يمكن اتخاذه ولايسمح بأي محاولة للتجاوز بسرعة، ولذلك فإننا نعتبر المشروع انتقالي، ونشاطر الأخ وزير الإقتصاد والمالية الرأي حين اعتبره انتقاليا ومؤشراً وليس المدخل العريض للتغيير، لكن التعبير الإنتقالي هذا يجب أن يفهم في سياق الأحداث الوطنية منذ تنصيب الحكومة الجديدة وبالمعنى الإيجابي والمستقبلي أيضا وليس بأي معنى آخر، فرغم ضغوط وإكراهات الظرفية بمختلف مكوناتها بما فيها استحقاق إن ناتجة عن إلتزامات المغرب الدولية والجهوية سواء منها المترتبة عن الإلتزامات مع المنظمة العالمية للتجارة أو عن اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي، ورغم محدودية الوقت الذي توفر لها لأنها لم تحصل على المصادقة البرلمانية على برنامجها إلا في نهاية أبريل الماضي، فإن الحكومة الجديدة لم تستسلم للأمر الواقع كما كان يحدث في الماضي، ولم تتصرف بعقلية تبذير الأمر الواقع كماهو وكما كان يحدث في السنوات الماضية، بل تصرفت بإرادة وجرأة وذكاء لكسر الحلقة المفرغة الموروثة ولتوفير شروط انطلاقة جديدة عبر اتخاذ عدد من القرارات الكبيرة والهامة الكفيلة بخلق محيط جديد للحياة الإقتصادية والإجتماعية ولتنفيذ البرنامج الحكومي الطموح على طريق تحقيق مشروع مجتمعي يزاوج بين التقدم بمختلف أبعاده الإقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية والثقافية والديمقراطية وبين صيانة الهوية التاريخية للشعب المغربي الإسلامية ذات الروافد الثقافية الغنية والمنفتحة على التقدم وهنا يمكن الطابع الإنتقالي للمشروع ولعدد من سماته الأساسية التي يمكن أن نجملها في الآتي :

1 - إن المشروع يندرج في إطار المبادرات الهادفة إلى خلق مناخ عام جديد بالبلاد متميزاً باسترجاع الثقة وبالشعور بالطمأنينة وبالتالي تجاوز الأسباب التي جعلت الشك ينتشر ويلف بغيومه المستقبل، ولحجز المبادرات ويعرقل الحركة ويدخل في الدوامات المطلوب من هذه الحكومة الإسراع بإخراج البلاد منها، وهذا شيء أساسي ومهم جداً لبلادنا حاليا ومستقبلا، وبالأخص فيما يتعلق بالإستثمار وفيما يتعلق بالإنتاج والدفع بوثيرة النمو الكفيل بإحداث أكبر عدد من مناصب الشغل وتحسين مستوى معيشة السكان، لأنه بدون مناخ يوحي بالثقة لايمكن لأي شيء أن يسير إلى الأمام أو أن يحدث تقدم وهذا ما أكدته التجربة، ونسجل في هذا الإطار بإيجابية أن الحكومة اتخذت في مشروع قانون المالية هذا عدداً من القرارات المهمة والجريئة في الميدان الضريبي والجمركي، بهدف تجاوز عدد

من مخلفات الماضي، دعمتها عدد من التعديلات التي تقدمت بها الأغلبية الحكومية بمجلس النواب بعد دراستها من قبل نواب ومستشاري هذه الأغلبية، وقبلتها الحكومة بنفس الروح التي اتخذت بها قراراتها ويتعلق الأمر بتسوية حسابات بعض المنشآت وبالمساهمة الإبرائية والعفو الضريبي وإلغاء بعض الديون الضريبية وكذلك بتصفية بعض الحسابات لدى الأنظمة الإقتصادية للجمارك، ويمكن القول بصراحة ونزاهة أنه تتوفر اليوم إمكانيات حقيقية بالنسبة للمقاولات المغربية لتجاوز مخلفات الماضي في إطار من الطمأنينة والوضوح والسير نحو المستقبل بثقة وفي إطار من الشفافية وشروط دولة القانون، والمطلوب من الجميع أن يتحفز ويعمل على الإستفادة من هذه الفرصة المتاحة للجميع وعلى إنجاحها لتحقق الغايات المتوخاة منها، لأن في ذلك مصلحة الجميع وفيه مصلحة البلاد التي هي المنطلق والغاية.

2 - إن المشروع يمثل خطوة مهمة لإصلاح المالية العمومية وعقلنة برمجة موارد والنفقات وذلك بإعادة الإعتبار للميزانية العام للدولة في بنية القانون المالي وبالأخص فيما يتعلق ببعض الموارد التي كانت منفلتة ومن شأن الإصلاحات التي تضمنها القانون التنظيمي للمالية والذي صادق عليه مجلسنا أمس، أن تعمق هذا الإتجاه في السنوات المقبلة، ومن شأن الحرص الحكومي على تدبير المالية العمومية تدبيراً صارما وعقلانياً أن ينتج تطوراً في الإتجاه السليم الذي يترتب عليه ارتفاع مستوى الإدخار العمومي الذي توجد بلادنا في حاجة ماسة إليه لتطوير الإستثمار العمومي، وتمكين البلاد من حل العجز الذي تعاني منه في ميدان البنيات التحتية الضرورية للنشاط الإقتصادي وللسياسة الإجتماعية وهما أمران توليهما الحكومة الحالية أهمية استراتيجية.

3 - إن المشروع يؤكد حرص الحكومة على التحكم في العجز الإجمالي للخزينة وتقليصه إلى أدنى الحدود ضمن تصور واضح أعلن عنه التصريح الحكومي لضمان توازن أمثل للإقتصاد الكلي، وهذا شيء أساسي داخليا قبل كل شيء، لأنه يضمن تحرر القرار الوطني من أي ضغوط خارجية ولأنه يدعم مناخ الثقة المرغوب في خلقه، لأن تقليص عجز الخزينة يعني إمكانية تطوير الإدخار العمومي وبالتالي تخفيف ضغط الخزينة على الإدخار الخاص وعلى قروض الإقتصاد والفوائد البنكية، وعلى النشاط الإقتصادي والنمو عامة مع تطوير إمكانية التمويل الذاتي للإستثمار العمومي كما سلف، كما أن تقليص ذلك العجز يعني تجنب بعض طرق التمويل التي يترتب عليها التضخم الذي نعرف جميعا أنه مضر بالقدرة الشرائية للأغلبية الفقيرة ومعرقل للإستثمار والإنتاج والنمو.

ونحن نعرف جميعا أنه غير مسموح في عالم اليوم بتجاوز حدود معينة فيما يتعلق بالعجز الإجمالي للخزينة والتضخم وعجز الحساب الجاري لميزان الأداءات وإلا تعرضت مصالح البلاد لأضرار جسيمة في مختلف معاملاتها مع العالم، وبالأخص فيما يتعلق بقرارات الإستثمار الأجنبي التي تأخذ بعين الإعتبار وضعية الإقتصاد الكلي، ونحن في حاجة ماسة إلى ذلك الإستثمار لتعويض ضعف الإدخار الداخلي، وفيما يتعلق بتعاقدات بلادنا الجهوية والدولية، وبالأخص مع الإتحاد الأوربي.

4 - إن المشروع عمل على تكسير الطوق ومواجهة عائق الموارد والإمكانيات خصوصا في ظل التراجع المتوقع للمداخيل الجمركية ليعلن عن انطلاق السياسة الإجتماعية التي فصل فيها البرنامج الحكومي. إذ رغم ضعف نمو الموارد المتوقع، فقد حرصت الحكومة على الوفاء بالإلتزامات السابقة في ميدان الحوار الإجتماعي، ومكنت آلاف الموظفين من فرصة الترقية وتحسين مداخيلهم، كما مكنت رجال التعليم العالي من الحصول على الدفعة الثالثة، وصرفت تعويضات مهمة للفوج الأول من عمال مفاحم اجرادة الذي يغادر عمله في هذه السنة في أفق إغلاق هذه المفاحم التي استنفذت إمكانية استغلالها الإقتصادي ويتعلق الأمر بالتحملات لايمكن لأحد إنكار ثقلها الكبير على الميزانية في ظل الإرث الثقيل، كما حرصت الحكومة على إحداث 12.000 منصب شغل ستستفيد منه الأطر ذات التكوين العالي، وعلى توسيع مجال الإستفادة من إعادة إحداث المناصب التي تصبح شاغرة من جراء الإحالة على التقاعد لتشمل وزارة العدل ومكنت وزارة الشبيبة والرياضة من اعتمادات الإلتزام في ميدان التسيير لم تكن تستفيد منها لحد الآن إلا وزارة الصحة، ورفعت الميزانيات المخصصة للسكنى وللثقافة بشكل ملموس، ومع ذلك نقول أن الأمر يتعلق بالإعلان عن بداية سياسة إجتماعية، لأن هذه القرارات والإجراءات لاتكفي لحل معضلات إجتماعية معقدة موروثة عن سنوات من الإهمال للسياسة الإجتماعية، بل ومن التراجعات والتخليات في الميدان الإجتماعي وبالأخص فيما يتعلق بالعالم القروي الذي بقي معزولا وغارقا في تأخره وكذلك الجهات والمناطق الفقيرة التي كان حظها من النمو ضعيفا جداً، بل ومنعدما في بعض الحالات، وتركت لفقرها المدقع أو للأنشطة الغير الرسمية.

السيد الرئيس،

إن هذه السمات الأساسية لمشروع قانون المالية 98-99، تجعل منه مشروعا انتقاليا وخطوة على طريق تجاوز الإنغلاق الذهني والسياسي، والأداء الذي ميز السنوات الماضية وخلق الجمود وأبقى النمو في ضعفه التاريخي وأخر الإصلاحات الهيكلية، لأن تلك السمات تبين أنه ورغم كل شيء، فهو مشروع ذو وجهة مستقبلية ويتوخى أولا وقبل كل شيء ضمان محيط مناسب ومحفز على السير قدما إلى الأمام والتعلق بالمستقبل أكثر من انشداد إلى الماضي دون رجات أو حتى أخطاء في تقدير الظرفية والمعطيات العالمية، وهذا شيء أساسي ومهم.

وقد أحسنت الحكومة صنعا عندما أرفقت مشروع قانون المالية بعدد من القرارات المهمة المتميزة بنفس الروح التي ميزته، ونخص منها بالذكر المشروع المتعلق بديون الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي الذي يتوخى بدوره تصفية تركة ثقيلة لماض لانحتاج وصفه ولإنجاح عملية إعادة هيكلته وإصلاح لهذا الصندوق ليقوم بدوره في توسيع التغطية الإجتماعية وتنويع خدماته مع تجنيده التجنيد الذي يحاول البعض توريطه فيه وضمان احترام التعددية النقابية بالبلاد، وكذلك مشاريع أخرى معروضة على البرلمان أن ينتظر عرضها عليه قريبا، إذ من شأن هذه القرارات أن تقوى الثقة المرغوب في تعميمها وتقويتها.

لكننا في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية وأعون تمام الوعي أن مهما حسنت نية الحكومة ومهما كانت أهمية القرارات التي اتخذتها أو ستتخذها، فإن الأهم من درجة التجاوب معها من طرف المعنيين بنفس الدرجة من حسن نية ومن ثقة في المستقبل ومن التفاؤلية، ولهذا فإننا ننتهز فرصة هذا التدخل لنتوجه إلى كل المقاولات المغربية وإلى كل المقاولين المغاربة ليشاركوا بكثافة وبشكل طوعي، لأن كل القرارات المتخذة دعوة إلى المشاركة الطوعية وفي عملية مشتركة وتاريخية لبلورة مناخ جديد للمقاولة والأعمال والشغل، متميز بصفاء من كل عناصر التلويث والإحباط القديمة يتأتى لكل مكونات المجتمع المدني والدولة من السير سويا على قاعدة عقد اجتماعي واضح، على طريق الإستثمار والإنتاج ورفع القدرة التنافسية لإقتصاد بلادنا ليكون مؤهلا في أفق الإستحقاقات المترتبة عن إلتزاماتنا الدولية وفي مقدمتها إقامة منطقة للتبادل الحر، أورو المتوسطية سنة 2010، وليكون هذا الإقتصاد ممنعا وقويا حفظا مصالح كل أطراف المقاولة ولمصالح البلاد، ونحن نوجه هذا النداء لايخامرنا شك في أن الضمير الوطني حي في المقاولة المغربية، وأن الوعي الوطني لدى المقاولين المغاربة صاح واضحا، وأن المقاولين الذين كانوا بالأمس في مقدمة النضال من أجل إنهاء الحجر والحماية واسترجاع استقلال البلاد وشرعيتها الوطنية سيكونون اليوم ولاشك في مقدمة المعركة الوطنية الكبرى من أجل ربح الرهانات التنمية والتأهيل والمنافسة ورفع تحديات العولمة والشراكة مع الإتحاد الأوربي، وسيكونون كذلك في مقدمة مدعمي الإصلاحات التي شرعت فيها البلاد والتي يعتبر مشروع قانون المالية من سوائل وأدوات تحقيقها عن مساندي الإنتقال إلى مرحلة الشفافية والوضوح والثقة.

لكننا نؤكد في نفس الوقت أن نجاح هذه العملية يتطلب وباستعجال أن يتم الشروع في إصلاح عميق ومدروس لهياكل الإدارة المغربية لملاءمتها مع المرحلة ومتطلباتها إصلاح يخفف من الطابع البيروقراطي الثقيل لهذه الإدارة بشكل حقيقي، ومن التعقيدات المسطرية والقانونية التي تقوى ذلك الطابع البيروقراطي، ويحررها من الفساد ومن الرشوة لتقوم بدورها في تقديم الخدمات التي هي مكلفة بتقديمها بنزاهة واستقامة وكفاءة وبأقل كلفة حتى تسترجع مصداقيتها، ليس لدى الفاعلين الإقتصاديين بل لدى المواطنين جميعا، وتتجاوز الشك الذي يلفها ويخترقها خصوصا في ظل إعادة الهيكلة الجارية للدولة والإقتصاد والعلاقات الإجتماعية والسياسية التي تستدعي إعادة تجديد دور الإدارة وإعادة توجيهها لتتلاءم مع المعطيات الجديدة، ونحن إذ نلح على إصلاح الإدارة في هذا السياق، فإننا مقتنعين تمام الإقتناع أن القرارات المتضمنة في مشروع قانون المالية أو تلك المرافقة له أو أي قرارات تتخذ في المستقبل بهدف تجسيد إرادتها في الإصلاح والتغيير، لن يتأتى لها أن تتحقق أو أن تحقق الأهداف المتوخاة منه إلا بإدارة منضبطة للإرادة السياسية ومحترمة للقانون وللمواطنين، ونظيفة وفعالة إذ بإمكان الإدارة أن تمثل عرقلة وأن تحرك اتجاه القرارات إذا ما كانت فاسدة ومقاومة للإصلاح ومنشدة إلى التعقيدات، ونحن نعرف أن مقاومة الإصلاح تتم بشكل مكشوف في بعض الإدارات، وهذا واضح مثلا في الإذاعة والتلفزة المغربية أو على مستوى بعض الإدارات المحلية على سبيل المثال لا الحصر، ولابد من أن نشير في هذا السياق واعتباراً لطبيعة تكوين هذا المجلس إلى أن أي إصلاح إداري جديد بهذا الإسم يجب أن يتجه إلى دعم عدم التركيز الإداري في إطار تصور واضح وديموقراطي لتطور من اللامركزية غير أنه يجب التنبيه في نفس الوقت إلى أن عدم التركيز الإداري لايعني بأي حال من الأحوال تقوية الإدارة على حساب الهيآت المنتخبة، ولايمكن أن يعنى بالأحرى خلق سلطات موازية للسلطات الحكومية أو بعرقلة

للعمل الحكومي الذي يجب أن يتميز بالتضامن ويتميز بالإنسجام تحت مسؤولية الوزير الأول، هذه المؤسسة الجديدة التي حصل عليها الشعب المغربي بإرادة جلالة الملك نصره الله، ونحن ننتظر أن يتم الإعلان قريبا عن ميثاق حسن التدبير الذي كان البرنامج الحكومي قد أشار إليه.

السيد الرئيس،

إننا نولي أهمية كبيرة للقرارات التي تضمنها مشروع قانون المالية وللمؤشرات التي تستنتج منه، لكننا نولي أهمية كبيرة، بل قصوى للإصلاحات المرافقة والكفيلة بوضعنا على أبواب مشاريع قوانين مالية جديدة تعكس بالكامل البرنامج الحكومي والإرادة الحكومية الإصلاحية والتغييرية، وإذا كان الإصلاح الإداري في تلك الإصلاحات ومن أكثرها استعجالا، فإنه ليختزلها، فنحن ننتظر أن يأخذ الإصلاح القضائي طريقه ليبرز بشكل واضح في حياة البلاد والمواطنين، لأن القضاء هو ضمانة الدولة القانون التي لا إصلاح بدونها والدعامة التي لامحيد عنها لتخليق الحياة العامة وتطوير مؤسساتها وأدائها وحماية الصالح العام.

ونعتقد أن هذا الإصلاح الأساسي يجب أن يكون موضوع حوار وطني ليأتي نتيجة عمل توافقية ويحظى بدعم ومساندة الجميع، ويكون له الآثار المتوخاة أي تأكيد السلطة القضائية كسلطة مستقلة ومحتكمة لأخلاق رفيعة ومتحررة من كل الضغوط، ومتوفرة على كافة الوسائل والإمكانيات اللازمة وفي مقدمتها الإمكانيات البشرية المتمتعة بتأهيل عال وتخصصات واضحة.

ولا يفوتنا أن ننوه في هذا السياق بالجهد الذي تبذله وزارة العدل في هذا الإتجاه، ولما أنجزته من خطوات على الطريق الصحيح خاصة في الميدان الإقتصادي. ومما لاشك فيه أن النجاح في تحقيق الأهداف المتوخاة من مختلف الإصلاحات المتمثلة في دعم التنمية الوطنية والإرتقاء بمستوى معيشة المواطنين يتطلب بلورة استراتيجية وطنية واضحة المعالم تجعل المستقبل منظوراً للجميع، هنا في المغرب وأيضا لشركاء المغرب الخارجيين حتى نخرج من مرحلة من التيه الاستراتيجي وسيطرة الأمد القصير بل القصير جداً لنعرف ماذا نريد وإلى أين نريد أن نسير وذلك في ضوء إمكاناتنا الحالية أو الإمكانات الداخلية والخارجية الممكن تعبئتها في المستقبل.

ومما لاشك فيه أن الحكومة عرضت في برنامجها عناصر استراتيجية، بل ومكونات مشروع المجتمعي، لكن يلزم الإنطلاق من ذلك البرنامج لتعميق التشاور والحوار مع كل الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، كي يتم تطوير إمكانية التوافق على منظور استراتيجي موحد للمجتمع بمختلف مكوناته يكون في النهاية مرجعا للسياسات والإختيارات والمشاريع والبحث عن التوازنات الإقتصادية والمجتمعية، ولذلك فإننا ننتظر أن تجدد بلادنا علاقاتها مع المخطط في القريب، وننتظر أن أن يعتمد التخطيط منهجا جديداً وبالأخص بتوسيع نطاق التشاور والحوار ليكون شاملا لمختلف مكونات المجتمع المدني قبل وبعد إعداد المخطط، لأننا نعرف جميعا أن المخطط حتى وإن كان دوره توجيهيا يجب أن يتحرر من المنظور الذي يحصر بشكل أساسي في برمة ميزانية الإستثمار في مدى متعدد السنوات، ليصير فعلا تلك الوثيقة المرجعية القائمة على استراتيجية وطنية للأهداف التي يجب أن يسعى لها الجميع، لضمان انسجام التنمية وشمولها للتراب الوطني وتحاشي المآزق التي تترتب عن اختيارات أو مشاريع غير مدروسة تكلف غالبا وتبدد الموارد النادرة.

وفي هذا الإطار لابد أن نؤكد في هذا التدخل وما أكدنا دائما على الحاجة الماسة إلى امتلاك سياسة صناعية واضحة، ومن حسن الحظ أن السيدة وزير الصناعة معنا هنا، لأن محيطنا العالمي بتطوراته الهائلة في ميادين الإستثمار والتكنولوجية والمبادلات التجارية والمالية المتحررة أكثر فأكثر من قيود الحمايات بعد إحداث المنظمة العالمية للتجارة وانتشار لنشاط الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف أنحاء العالم وإلى أن حاجتنا نحن إلى تطوير الإستثمار للقضاء على أسباب النمو الضعيف وإلى التأهيل لمواجهة التحديات العولمة والشراكة الأوروالمتوسطية يفرضان علينا أن نختار بوضوح مايلائم حاجيات بلادنا ويخدم مصلحتها في الميدان الصناعي حتى لايتم التورط غداً في أي منغلق، ونحن ننبه من الآن إلى الأخطار المحذقة بصناعة النسيج والألبسة الوطنية في ضوء عدد من المتغيرات وفي مقدمتها الإتجاه إلى تكتيك الإتفاقية المتعددة الأطراف وإدماجها في التجارة الحرة علنيا وبالتالي فقدان الإمتياز الذي كنا نتمتع به لحد الآن في السوق الأوربية مقارنة مع منافسينا وبالأخص منهم الآسيويون، ونعتقد أن ملامح هذه السياسة بدأت تتسم من خلال مشروعين طمظون وديرو، يتخذ مشروع قانون المالية إجراءات لصالحها، لكن

هذه الملامح يجب أن تتطور لتصبح واضحة كي يتأتى لنا أن نتحرك على أساسها لجلب استثمارات ومشاريع أخرى بنفس الأهمية وأكثر، ونعمل على إشراك الشركات الكبرى العالمية في تطوير صناعتنا وساحتنا وتقييم ثروات باطن أرضنا وتطوير صادراتنا بما يترتب على ذلك من انتقال للتكنولوجية لاكتساب الخبرات وتطوير للتكوين والتأهيل وهذا مايجعلنا نؤكد طرحنا الذي سبق أن عبرنا عنه والقاضي بالتعاقد مع أكبر مكاتب الخبرة العالمية والمعروفة بمصداقيتها بدون تعقيد وبدون عقدة كذلك لتساعد بلادنا على تعيين عدد من الأهداف الواجب بلوغها في الساحة العالمية المتميزة لمنافسة قوية على جلب الإستثمارات الإنتاجية الكبيرة وذلك حتى نتمكن من رفع القيمة المضافة وطنيا ونتموقع في السوق العالمية بشكل جيد. ورغم مانوليه للإستثمار الخارجي من أهمية في منظورنا للسياسة الصناعية، فإننا وكما يعلم الجميع ننطلق من إعارة كل الإعتبار لإمكانيتنا الوطنية، ونعتقد أن سياسة صناعية يجب أن تتوجه لإيجاد الحل الملائم والصالح لمشكلة الإستثمار الداخلي التي تبدو أصعب من مشكلة الإستثمار الخارجي اليوم، وهذا مايعيدنا إلى مسألة المناخ الملائم وبناء الثقة وتحقيق الإصلاحات الإدارية والقضائية والقانونية اللازمة وتخليق الحياة العامة، وامتلاك استراتيجية واضحة، لكن هذه العناصر إذا كانت ضرورية وأساسية، بل وحاسمة فإنها لاتكفي لوحدها لتوليد كل الآثار التي نرجوها، لأن هناك عوائق أخرى كبيرة للإستثمار والمقاولة والتشغيل ببلادنا تتطلب بدل جهود حاثثة لتجاوزها ونذكر منها مشاكل التمويل البنكي وكلفة عوامل الإنتاج وتوسيع السوق الداخلية وتنويع منافذ الصادرات. وفي هذا الإطار نعود للإلحاح أن يبذل مجهود من طرف جميع الأطراف المعنية، كي يتم تخفيض كلفة التمويل البنكي للنشاط الإقتصادي بشكل حقيقي لأن الفوائد عندنا ماتزال باهضة وأسعار الخدمات البنكية ماتزال غامضة وماتزال المنافسة لم تنطلق بشكل حقيقي في القطاع البنكي. كما أن الخدمات البنكية ماتزال تقليدية ومتأخرة على الخدمات التي تباشرها الأبناك اليوم في العالم لصالح زبنائها وبالأخص لصالح المقاولات، والجميع يعرف أن النسيج الإنتاجي المغربي متكون في أغلبيته من مقاولات صغيرة ومتوسطة ضعيفة التمويل الذاتي، وتحتاج أكثر من غيرها للوساطة البنكية والفوائد المعقولة وتفهم مشاكلها وحاجاتها إلى معاملة متميزة، بل لتقوم بواجبها في توفير مناصب الشغل، ونحن إذ نعي أن بلادنا في حاجة إلى شركات ومؤسسات كبيرة وقوية لمواجهة المنافسة المفروض علينا مواجهتها فإننا نؤكد أنه لايمكن أن يكون هناك تأهيل للإقتصاد المغربي للإستحقاقات العولمة والشراكة مع الإتحاد الأوربي إلا بتأهيل مقاولاتنا الصغيرة والمتوسطة وتقويتها ماليا وتأطيريا وهيكليا، لأن ذلك هو الكفيل بتجنيبها خطرا الإندثار السريع، وهذا ما يجعلنا نلح على ضرورة تبني برنامج خصوصي ومتكامل لشراكة مع الأبناك والجمعيات المهنية لمرافقة مقاولاتنا الصغيرة والمتوسطة في عملية التأهيل ومساعدتها على حل مختلف المشاكل التي تواجهها باستعمال مختلف الآليات الممكنة ومن ضمنها آلية الضمان.

وقد تقدمنا للسيد وزير الإقتصاد والمالية بعدد من التعديلات فيما يخص مقاولات الشباب المحدثة في إطار القانون 87-36 انطلاقا من هذا المنظور ومن اعتبارنا للدور الذي تلعبه مقاولات الشباب في ميدان التشغيل الذي يتطلب الدعم والمساندة ولانشك في أن الأخ الوزير سيولي الأهمية الضرورية لهاته التعديلات وسيعمل بالفعالية التي يتميز بها لحل مشاكل المقاولين الشباب.

السيد الرئيس،

إن المرحلة السياسية التي نمر بها والمفتوحة على آمال كبيرة وتفاؤل بالمستقبل، كانت ممكنة بفضل التوافق الذي أراده جلالة الملك بداغوجية وأسلوبا بالإنتقال إلى عهد جديد، ونعتقد أنه مطلوب في هذه المرحلة على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي، اعتماد منطق الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني لربح الرهانات المغرب ومواجهة التحديات التي يواجهها، والشراكة والتعبئة التي ندعو إليها لايمكن أن تتم إلا بين أطراف تقوم بينها علاقات سليمة بوعي مشترك للفوائد التي تعود على الجميع وعلى الوطن، سواء منها مايخص الإقتصاد الوطني المحتاج إلى نمو سريع على قاعدة الإستثمار وارتفاع الإنتاجية والقيمة المضافة أو مايخص الجانب الإجتماعي الذي يستدعي تعبئة كل الجهود وكل الإمكانات وكل الإرادات الخير لنطوره كي يتحسن مستوى معيشة السكان بشكل حقيقي في المدن والقرى وكل الجهات، فيتأتى لبلادنا أن تقضى على الفقر وكل مظاهر التهميش وتحقق خطوة أساسية على طرأ التنمية البشرية التي هي غاية كل النشاط الإقتصادي وكل العمل الحكومي وكل فعالية للمجتمع المدني.

وبديهي أن القضاء على الفقر والتهميش يمر بالضرورة عبر حل معضلة البطالة وتوفير عدد من مناصب الشغل وبالأخص لهذا العدد الكبير من الخريجين العاطلين الذين يحركون كل ضمير حي ويطرحون علينا إشكاليات جوهرية فيما يخص نظام التعليم والتكوين لبلادنا، وأيضا فيما يخص مستوى النمو والحاجة إلى تطويره وتشريعه باعتباره الحل الحقيقي للتشغيل، ولاشك أن الجميع قد استوعب الدلالة

العميقة لخطب جلالة الملك لهذا الشأن وآخرها خطاب 20 غشت، إن ربط التعليم والتكوين بحاجيات البلاد وتحديات المفروضة عليها مسألة حيوية لكل تنمية اقتصادية حقيقية فبذلك نضمن التشغيل ونجعل التأهيل في خدمة التطور الشمولي الذي يحتاجه المغرب.

فلابد أن نقول في هذا السياق أن التأهيل الحقيقي ينبغي أن يكون اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا بشكل متلازم، ونحن نراهن بوضوح وكلنا تفاؤل على أن تعطي الحكومة الجديدة لتأهيل كل هذه الأبعاد، كما نراهن بوضوح وبآمال وثقة لأن هذه الحكومة قادرة على تطوير منطق الشراكة على أساس التشاور والحوار مع كل الأطراف لتحصل التعبئة المتوخاة للجميع في إطار من الإقتناع والوضوح والشفافية لمواجهة مشاكلنا وربح رهاناتنا ومواجهة التحديات بقوة ومناعة وجدارة، لأن ذلك من صميم قناعتنا المشتركة ومن برامجنا.

السيد الرئيس،

من الواضح مما سلف أننا نتبنى مشروع قانون المالية 98-99، لأننا نعتبره خطوة صحيحة على الطريق الصحيح ولأننا نراه يفتح أبواب الأمل في حدوث الإصلاح والتغيير المنشود ويعلن عن بداية الإصلاحات التي من أجلها تكونت هذه الحكومة، تلك الإصلاحات الكفيلة بتدعيم دولة القانون والمؤسسات وترسيخ الديمقراطية في تربة هذا الوطن ويجعل الشفافية تميز تدبير الشأن العام حتى لايبقى هناك فساد ولاامتيازات، وحتى تسود الأخلاق والقيم، ونحن إذ نصوت على هذا المشروع ولصالحه، فإننا نفعل ذلك بضمير مرتاح وبتفاؤل وثقة بأن المستقبل أمامنا ويجب أن نسير نحوه بروح جديدة استعداداً للعمل والبدل لنضمن غداً أحسن لأبناء هذا الوطن وللأجيال الصاعدة والمقبلة في كنف وطن متقدم وديمقراطي ومحفوظ الهوية ومتمتع بالإحترام الذي هو جدير به في محيطه العالمي، شكراً، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار الكلمة للمستشار السيد محمد الفاضلي رئيس فريق الحركة الوطنية. فليتفضل.

* السيد المستشار محمد الفاضلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الوطنية المنبثق عن الحركة الوطنية الشعبية في إطار مناقشة أول مشروع قانون مالي يعرض على مجلس المستشارين من طرف حكومة التناوب، التي نعتز بمشاركتنا فيها والمعروض على أنظار المجلس بعد التعديلات الدستورية الهامة لسنة 1996 وسأحاول في هذه المداخلة أن أبدي بعض الملاحظات وبعض الإقتراحات وإن اقتضى الحال بعض الإنتقادات والتي سبق لفريقنا بمجلس النواب أن تعرض لجزء منها وتقدم في شأنها بتعديلات هامة أغنت المشروع الذي تقدمت به الحكومة بتنسيق تام طبعا مع فرق الأغلبية بالمجلسين وهذا مادفع بفرق الأغلبية بمجلس المستشارين أن لاتتقدم بأي تعديل انسجاما مع مواقفها بمجلس النواب، وانسجاما مع اليوم الدراسي الذي نظمته فرق الأغلبية، وكذا اليوم الدراسي الذي نظمه حزب الحركة الوطنية الشعبية.

السيد الرئيس،

انسجاما من جهة مع مبادئنا وإغناءاً للمشروع المعروض علينا. لقد قام الإخوة أعضاء الفريق بتدخلات واسعة على مستوى اللجان وعبروا عن رأي فريقنا على مستوى هذه اللجان واليوم ونحن نناقش هذا المشروع، نعبر عن رضائنا وعن تفاؤلنا للمستقبل لما ساد هذا المشروع من مناقشات على جميع المستويات، إنسجاما مع الرؤيا الواضحة التي نتمتع بها في حزبنا والتي تتماشى مع التغيير، وانسجاما من جهة مع الثوابت التي حكمت وتحكم عملا سياسي داخل الحركة الوطنية الشعبية، ومن باب التذكير، نعرض لبعض منها :

- التشبث بالملكية الدستورية الضامنة الوحيدة لوحدتنا الوطنية.
- الدفاع عن مكتسبات والثوابت الوطنية وعن مقدسات العليا للبلاد.
- التمسك بالتعددية السياسية والنقابية والثقافية التي كنا ومنذ فجر الإستقلال من المساهمين الأساسيين في إقرارها.
- إحترام حقوق الإنسان واحترام الرأي الآخر من خلال الحوار الفعلي والفعال.

- الدفاع عن التوزيع العادل لثروات البلاد على مختلف جهات المملكة مع ضمان إشراك المواطنين في الحياة العامة للبلاد.
- تغليب المصلحة العليا للبلاد.

تلكم من جهة بعض المبادئ التي دافعنا وندافع عنها حتى ينعم كل مواطن أينما كان وكيفما كان بالكرامة الكاملة تحت القيادة الرشيدة لعاهلنا المفدى جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

والمشروع الحالي الذي هو بطبيعة الحال ترجمة واقعية وموضوعية للتصريح الحكومي يستجيب في كثير من محتوياته لمبادئنا هذه من جهة. ومن جهة أخرى انسجاما مع إلتزاماتنا ووفاءاً لتعهداتنا بمساعدة حكومة التناوب والتي لانشارك فيها فحسب، وإنما نعتبر أنفسنا من ممهدين الأساسيين لهذا التناوب. وبالتالي سنعمل كلما في وسعنا لإنجاح هذه التجربة الرائدة التي هي أولا وقبل كل شيء من عبقرية وصنع صاحب الجلالة نصره الله. كما أكد على ذلك التصريح الحكومي، ونحن في الحركة الوطنية واثقون بل مقتنعون بأن النجاح سيحالف عمل حكومة التغيير، لأنها تحظى بثقة ودعم صاحب الجلالة ومساندة غالبية فئات الشعب المغربي، مكونة من أعضاء يعدون من خيرة أبناء هذا الوطن، وعلى رأسهم الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي المتشبع بروح الوطنية والمواطنة، رأس ماله الحقيقي ورصيده النضالي والتراكمات الوطنية، وخصاله وتوجهاته كلها في خدمة الوطن.

السيد الرئيس،

قبل أن أستعرض الملاحظات التي عبر عنها أعضاء فريق الحركة الوطنية من خلال حضورهم ومساهماتهم في مختلف اللجان، أرى من الضروري الإشادة والإعتزاز بما قطعه المغرب في الآونة الأخيرة من أشواط هامة في مجال تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان جعلته يسير بخطى ثابتة نحو احتلال مكانة جد محترمة في كل المحافل الدولية، وسأتوقف بالتحديد عند محطة من محطات الأخرى التي أسست لدولة الحق والقانون عند مجلس المستشارين الذي يهمنا بشكل مباشر.

هذا المجلس الذي يعتبر إلى جانب مجلس النواب وجهان لعملة واحدة البرلمان، هاته العملة التي أبى من خلالها صاحب الجلالة تصريف تطلعات ومطالب الشعب المغربي بإجراءات وتشريعات من شأنها تحقيق المطالب على أرض الواقع، وترفع من مستوى المعيشي لرعاياه الأوفياء، ويمكن القول وبدون مجازفة أن مراهنة صاحب الجلالة على الفعالية المتمثلة تحت هذه القبة الموقرة لم تكن لتخيب الآمال المعلقة عليها، وهذا ماتضح من خلال آليات مراقبة الأداء الحكومي ومن خلال المناقشات المفيدة التي دارت بمختلف اللجان ولعل ماميز هذه المناقشات كون السادة المستشارين هم في ذات الوقت مسؤولين بالجماعات المحلية والغرف المهنية وبالمجالس الجهوية، ومعنى ذلك أنهم في ارتباط مباشر مع المواطنين، ومن ضمن المختصين في التدبير اليومي للشأن العام، ومن باب الأمانة نقول أن حكومة التناوب قد شاركت بقسط وافر في هذا النجاح من خلال إغنائها للنقاش ولما أولته للمجلسين معا وبدون تمييز من اهتمام بالغ، حيث لم يبخل أعضاؤها على اللجان ست الدائمة بكل مالديهم من معطيات وبيانات وإجاباتهم الصريحة على مختلف التساؤلات قلما عهدنا ها من قبل، واستجاباتهم لكل الإقتراحات البناءة مهما كان مصدرها، بل وتعاملهم بالموضوعية حتى مع التدخلات التي جانبت الصواب، ولم تعمل إلا على تمطيط الجلسات. فهنيئا لنا جميعا -أيها الإخوة الأعزاء، حكومة وبرلمانا على هذه المكتسبات التي لانسعى من ورائها إلا خدمة الصالح العام.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

بالرجوع إلى مشروع القانون المالي نؤكد على أن تهييئ القانون المالي لايمكن أن يتم بمعزل عن أوضاعنا الداخلية وعن المناخ الدولي المحيط بنا، ذلك أن أية ميزانية، مهما كان حجم اعتماداتها وكيفما كان واضعها، لابد وأن تأخذ بالحسبان إنشغالات واهتمامات وهموم المواطنين، ومعرفة دقيقية لإمكانياتها حتى تعمل على ترتيب الأولويات، دون إغفال المحيط الدولي الذي قد يؤثر سلبا أو إيجابا على تنفيذ السياسة المالية الموجودة. إلا أنه كيفما كانت التركيبات أية حكومة مغربية، فستضع في أولوياتها قضية وحدتنا الترابية، وهذا شيء طبيعي بالنظر إلى الإجماع الوطني الحاصل حولها والذي يعتبر بمثابة الصخرة الصلبة التي تتكسر عليها كل مناورات وخصوم وحدتنا الترابية.

وبهذه المناسبة نؤكد مرة أخرى أن المغرب يسير في الطريق الصحيح في استرجاع صحرائه أحب من أحب وكره من كره، وأغتنم هذه الفرصة لأشيد ببسالة وتضحيات قواتنا المسلحة الملكية ورجال

الدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني المرابطين في تخوم الصحراء، دفاعا عن أمن واستقرار أقاليمنا الجنوبية وحفاظا على مكتسباتنا الوطنية. كما لن ندع الفرصة تمر دون الترحم على أرواح شهدائنا الأبرار الذين سقطوا في ساحة الشرف دفاعا عن الوحدة الترابية وأمن وطنها وحرمتها. وبهذه المناسبة ندعو الحكومة أن تولي المزيد من العناية والإهتمام لأبنائهم وأراملهم وبل لمزيد من الجهود لتزويد أقاليمنا الجنوبية بكل ما تحتاجه في جميع الميادين، وعلاقة دائما بقضية وحدتنا الترابية وكما أشرت سابقا إلى ضرورة عدم إغفال المحيط الدولي، نتساءل في فريقنا وفي هيأتنا وبكل صدق عن مردودية ديبلوماسيتنا في المحافل الدولية، مقارنة مايصرف عليها من أموال باهضة وبالعملة الصعبة، هذا طبعا إذ استثنينا المجهودات التي بذلها ويبذلها السيد وزير الدولة، وزير الخارجية المحترم والوزراء المنتدبين لوزارته، وبالمقابل نشيد بما قام به ويقوم به البرلمان المغربي من توطيد لأواصر الصداقة المتينة مع مختلف الهيآت البرلمانية الإفريقية والعربية والدولية، كانت من نتائجها المباشرة سحب عدد كبير من الدول اعترافها بالجمهورية الوهمية، ومثل هذا العمل النبيل يجب تكثيفه وتعزيزه خدمة لقضايانا الوطنية الكبرى.

السيد الرئيس،

ذكرت بأن أولى الأولويات هي قضية وحدتنا الترابية والتي لم تكتمل إلا باسترجاع سبتة ومليلية السليبتين وباقي الجزر. أما الأولويات الأخرى فهي متعددة بالنظر إلى الخصائص المتراكمة في كل القطاعات والحالة هذه أنه من الممكن أن نختلف في ترتيب الأولويات التي من شأنها ترجمة تطلعات المواطنين إلى واقع ملموس، ويمكن أن نختلف في حجم الإعتمادات التي ستسمح بتنفيذها وهذا الإختلاف في تصورات وتوجهات هو في الواقع صحي إن دلى على شيء فإنما يدل على انشغال واهتمام مختلف الفرق البرلمانية بمصالح من إئتمنوهم للدفاع عنهم وسعيهم الحثيث لإيجاد أنجع الحلول لمشاكلهم، ومع ذلك مالايجب أن يختلف فيه اثنان والمزايدة السياسية فيه تماما كما هو حاصل من إجماع بالنسبة لصحرائنا المغربية هو مصير شبابنا إذ ليس من حق أحد أن يتاجر سياسيا أونقابيا بهم، ولا أن يغلق باب الأمل في وجههم، فالمسؤولية مسؤوليتنا جميعا الحكومة مسؤولة والأغلبية مسؤولة والمعارضة مسؤولة والمجتمع المدني هو بنفسه مسؤول والقطاع العام مسؤول والقطاع الخاص مسؤول، بل حتى الشباب أنفسهم لهم طرف من المسؤولية، ويجب أن نقولها بكل صراحة والصدق المعهودين في الحركة الوطنية الشعبية مسؤولون عن تغيير عقلية الإتكال عن الدولة وحدها وانتظار التوظيف الذي قد يأتي أولا يأتي، بل عليهم أن يتشبعوا بثقافة جديدة، ثقافة اعتمادهم على مؤهلاتهم الفكرية والمهنية للخلف أو المساهمة في تفعيل دور المقاولة، شريطة طبعا أن توفر لهم الدولة كل إمكانيات النجاح، وعلينا هنا نستلهم فحوى الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب الأخيرة الذي ركز فيه حفظه الله عن اعتبار قضية تشغيل الشباب قضية وطنية بعد الصحراء المغربية، والمسؤولية تقتضي إذن تظافر الجهود والإجتهاد في ابتكار أساليب جديدة، أساليب لإدماج شبابنا سواد الخريجين منهم أو من لم تسمح لهم ظروفهم المعيشية المفروضة عليهم من استكمال دراستهم وهم كثيرون، وبالخصوص في العالم القروي، إن المجهودات التي تقوم بها الحكومة في هذا الميدان وإن كانت لاتلبي مرحليا كل المتطلبات، فهي مشجعة بالإضافة إلى المناصب المحدثة والمحتفظ بها برسم سنة 98-99، فقد اعتبرت تكوين 25.000 شاب سنويا من أجل الإدماج، كما جاء في الخطاب الملكي بمثابة دفتر التحملات ستعمل جاهدة على الإلتزام به والوفاء بهذا الإلتزام، يمر حتما عبر تشجيع الإستثمار وتوسيع قاعدة الإستفادة من الخدمات العمومية، وبمعنى آخر تقوية اقتصادنا الوطني مما سيمكن من خلق فرص جديدة للشغل ستساهم بدورها في تحريك عجلة الإقتصاد، وهذا ما جعل مشروع القانون المالي الجديد باختصار يخص تأهيل المقاولة بعناية فائقة عبر خلق جو من الثقة بين الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين ومختلف مكونات الدولة جو يتسم بالشفافية ويرتكز على التشارك والتعاقد من خلال حوار جاد ومسؤول.

وقد يتساءل سائل هل بإمكان الحكومة التي وجدت نفسها أمام ميزانية بالرغم من ضآلتها، يلتهم تسيير نصفها وتمتص الديون ثلثها أن تحقق ماتصبو إليه من تنمية شاملة مستديمة. بالتأكيد إذا بقيت التركيبة البنيوية للميزانية على حالها، فسيكون هامش التحرك الحكومة واتخاذ مبادرات جديدة جد محدودة، لكننا واثقون بأن حكومة التناوب ستبتكر حلولا أخرى بجانب الميزانية، وماهو مؤكد أيضا أننا واعون كل الوعي بالوضع الحقيقي للبلاد من خلال تشخيص دقيق للوضع الإقتصادي والإجتماعي ومعرفة جيدة بالنسبة لتأثير المناخ الإقتصاد العالمي على الميزانية العامة للدولة، جعلنا نضع أصبعنا على مكامن الضعف والقوة عاقدين العزم كل العزم على تخطي كل الإكراهات وتحدي كل الإشكاليات لوضع المغرب على سكة العصرنة والإزدهار وإخراجه من الوضع الحالي الذي لايمكنه أن يتحمله لا مزيد من التدهور ولا مزيد من الإنتظارية.

وهكذا ستلاحظون -أيها السادة- أن مشروع القانون المالي لهذه السنة قد خرج عن المألوف وعن المفهوم القانوني المحاسبي الضيق، وجاء بتدابير مصاحبة، ستعمل تدريجيا على تغيير تلك البنية المعيقة للإستثمار، فعلى المستوى الإقتصادي، إن الظرفية التي تسلمت فيها حكومة التناوب مهامها تتسم بوضع اقتصادي هش وتقلبات كبيرة في الإقتصاد العالمي، وهذا ما جعلنا نتخذ سلسلة من الإجراءات الإستثنائية لإعادة الثقة للفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين وتكسير حالة الترقب لدى رجال المال والأعمال من أجل تحقيق استثمار منتج وفعال يستجيب للمتطلبات التنمية الشاملة والمستديمة، وحامل في طياته البعد الإجتماعي. نكتفي بذكر جزء منها :

- فتح سلسلة من الأوراش تهم الإصلاح الإداري والجبائي والضريبي والقضائي والمالي.
- دعم قوة المناعة لدى المقاولة المغربية في أفق الإعداد لتطبيق مقتضيات اتفاق الگاط التي ستحرر بموجبها التجارة العالمية من الحواجز الجمركية.
- تحسين الاقتصاد الوطني عبر ضمان جودة الخدمات والمنتوج الوطني بأقل تكلفة تحسباً لانعكاسات الشراكة مع أوربا.
- حصر العجز في 3% احتراما لتحقيق التوازنات الكبرى.
- العمل على تحويل جزء من الديون المتراكمة إلى استثمارات واستبدال جزء آخر بديون أقل فائدة وبشروط ميسرة.
- ترشيد النفقات العمومية وتدبير محكم للموارد البشرية والمادية.
- إقرار جملة من الإعفاءات ضريبية والجمركية وتصفية المتأخرات المحسوبة على الملزمين الصغار وتخفيف ديون الفلاحين الصغار.
- حذف الفوائد والذعائر المتقادمة الإبرائية.
- المساهمة الإبرائية وتصفية مستحقات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.
- إجراءات جديدة تخص الشمال.

هذه جملة من الإجراءات التي تسعى الحكومة الموقرة من ورائها إلى تفعيل ميثاق الإستثمار ليحل محل قانون الإستثمار الذي أصبح متجاوزاً. ميثاق سيمكن كما أشرنا سابقا إلى خلق مناخ الثقة والشفافية والمصداقية ومن توسيع الوعاء الضريبي، علما أن تطلعات الأخرى لازالت في حاجة إلى الإهتمام أكثر، ستمكن من دعم ميزانية الدولة والزيادة في مداخلها بشكل ملحوظ كقطاع الصيد البحري الذي بإمكانه أن يلعب دوراً كبيراً في تأمين الأمن الغذائي والمساهمة في دعم سياسة التشغيل وجلب العملة الصعبة ما أحوجنا إليها. ثم قطاع الصناعة التقليدية الذي يشغل لوحده نسبة جد كبيرة من الصناع والحرفيين وهو قابل لتوفير مزيد من فرص الشغل والإستثمار إذا ما تم ربطه بقطاعات أخرى كالسياحة والديبلوماسية مما ينعكس إيجابيا وبشكل متبادل على هذه القطاعات.

في إطار دعم المقاولة وتشجيع الإستثمار يجب فتح مجال أوسع لجاليتنا بالخارج وتسهيل المسطرة الإدارية أمامهم ومنحهم مزيد من التسهيلات ليطمئنوا أكثر وليكونوا مرتبطين أكثر بوطنهم، هذه الإجراءات لانقول طبعا بأنها وحدها كافية للنهوض بالبلاد إذا ماتساءلنا مثلاً عمّا سيستفيد العالم القروي بشكل مباشر منها، ولكن مع ذلك نقر بأنها تؤسس لمناخ جديد ولعقلية جديدة في إطار التعامل سيمتها الأساسية الشفافية والموضوعية.

أما عن المستوى الإجتماعي فالأوضاع الإجتماعية لفئة عريضة من المجتمع لاتبعث عن الإرتياح، فالفقر قد وصل لدى بعض الفئات إلى حد لايطاق، والأمية بدورها استفحلت خصوصا لدى الفتيات تجاوزنا نسبة الدول أقل نمواً منا، والبطالة لم تعد تفرق بين الأميين الذين لم تتاح لهم فرصة التمدرس والخريجين حاملي الشهادات. بما فيها الشهادات الجامعية العليا وهو ما أدى إلى بروز ظواهر اجتماعية غريبة عن قيمنا الثقافية والأخلاقية المتشبعة بتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف ومنها على الخصوص تفشي الإنحراف والعنف والإجرام والسرقة وبروز ظاهرة الهجرة السرية التي أصبحت وصمة عار في مغرب نهاية هذا القرن، والهجرة نحو ضواحي المدن التي استغلها البعض للإغتناء اللامشروع مماسمي بمحاربة السكن الغير اللائق، أضف إلى ذلك الحالة المزرية التي تعيشها البادية المغربية من جراء التهميش والعزلة، وهذا الواقع المزري يدفعنا للتعامل معهم بكل مايستحقه من عناية وتخصيص الحيز الكبير له من انشغالاتنا، وهنا إشارة واضحة في هذا الإتجاه في المشروع الحالي. الإهتمام بالعالم القروي والسعي نحو تزويد ساكنته بالماء الشروب والكهرباء والمستوصفات والطرق والمسالك وإمكانيات تطوير الفلاحة مع العمل أننا بالطبع دون طموحاتنا في الحركة الوطنية الشعبية.

- الإعتناء بالسكن الإجتماعي.

- توسيع التغطية الصحية وتوفير الإستشفاء بأقل تكلفة خاصة بالنسبة للشرائح الإجتماعية محدودة الدخل.

- إعادة النظر في سياسة اللامركزية واللاتمركز حتى يكون أداء الجماعات المحلية أكثر استجابة لمطالب السكان ودعمها بما تحتاجه من إمكانيات وستكون فرصة عقد المناظرة المقبلة، فرصة للإدلاء بآرائنا واقتراحاتنا مساهمة من الحركة الوطنية الشعبية في إغناء تجربتنا الديمقراطية لما تحتله هذه الجماعات من اهتمام بالغ ولما نعلقه أيضا عليها من آمال عريضة.

- الزيادة في اعتمادات وزارة ذات الطابع الإجتماعي للوفاء بالتزاماتها، بالإلتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها وفي مقدمتها ماتضمنه الحوار الإجتماعي. ومن مزايا هذا الحوار الإجتماعي القرارات التي نتجت عن هذا الحوار والمتعلقة باجرادة وسيف الريف بإقليم الناظور. كل هذا طبعا لايعفينا من القول بأن القطاع الإجتماعي لازال في حاجة إلى عناية أكثر، ونرجع دائما للعالم القروي الذي دافعنا عنه منذ أمد بعيد وسنظل ندافع عن تأهيله ضمن منظور شمولية حيث لايمكن أن نسكت عن حالة الفلاح الذي أصبح مثقلا بديون القرض الفلاحي والذي كان من المفترض أن يكون فيه الفلاح شريكا وليس زبونا. ولاعن وضعية أراضي الجموع ولا الأراضي المسترجعة ولا الأراضي الغير المستغلة والتي لنا رأي فيها، سندلي به في الوقت المناسب.

وعلى المستوى الثقافي -السيد الرئيس- نلاحظ أن الحكومة واعية كل الوعي بما للثقافة من دور حاسم في الرفع من مستوى المعرفي للمواطنين وماعبرت عنه من خلال إلتزاماتها على إنعاش كافة مكونات ثقافتنا الوطنية بأبعادها الإسلامية والعربية والأمازيغية وانفتاحها عن الحضارات الأخرى، وجاء مشروع القانون المالي ليسير في نفس الإتجاه، حيث تمت الزيادة بنسبة هامة من ميزانية وزارة الشؤون الثقافية وهو مانثمنه لكن نلاحظ أن التعامل مع الثقافة الأمازيغية ظل حتى الآن محتشما ولايرقى إلى تطلعاتنا في الحركة الوطنية الشعبية، وهذا ماسنرجع إليه بتفصيل عند مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة الإتصال.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

هذه إذن بعض التجليات مشروع القانون المالي والتي سيعود لها إخواني في الفريق بنوع من التفصيل أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية، منها ماهي في حاجة إلى اعتمادات مالية ومنها ماهي في حاجة فقط إلى تعبئة شاملة لمختلف مكونات المجتمع المغربي قصد الإسهام في تأهيل المغرب للخروج من الوعضية الحالية ولولوج القرن المقبل بثقة في المستقبل، والطريق إلى ذلك لن تكون بالطبع سهلة، بل تتطلب مجهود أكبر، وتضحيات جسام، والمشروع الحالي رغم طابعه الإنتقالي، فهو يؤسس لبناء مغرب قوي متماسك، مغرب يعرف كل واحد فيه ماله وماعليه، مغرب الكل فيه سواسية أمام القانون، العدالة فيه عادلة، والإدارة صالحة، في خدمة المواطن، وليس العكس، مغرب يتسم بتكافؤ الفرص وتوزيع عادل لخيرات البلاد، وكذلك لخيرات النمو. إذن بإشعاع جو من الثقة والشفافية والحرية في التعبير وتوسيع مجال الإعلام والمعرفة، سيتضح الطريق المستقيم خدمة للوطن والمواطنين، بدلا من بعض الطرق الملتوية التي يسلكها البعض لعرقلة مسيرة الإصلاح. ومسيرة الإصلاح ستستمر لأنها من إرادة صاحب الجلالة وتجندت لها كل الطاقات الحية للبلاد متجاوزة كل العراقيل التي ستقع وكل الحواجز. لذا فنحن في فريق الحركة الوطنية سنصوت كما صوتنا في مجلس النواب لصالح هذه الميزانية، وندعمها. وأشكركم السيد الرئيس، أشكركم إخواني المستشارين على الإنتباه.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد عبد الله الشرقاوي، رئيس الفريق الإشتراكي. فليتفضل المستشار.

* السيد عبد الله الشرقاوي :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على الرسول الأمين.

السيد الرئيس المحترم

السيد الوزير المحترم

إخواني السادة المستشارين المحترمين

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الإشتراكي بمجلس المستشارين الموقر، لأناقش مشروع القانون المالي لسنة 98-99، وقبل التطرق إلى الموضوع أريد أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد وزير الإقتصاد

والمالية والأطر المساعدة له على المجهودات التي بذلوها من أجل إعداد مشروع قانون المالية والوثائق المرافقة له، والتي ساعدت بدون شك على استيعاب ولدراسة المشروع وعلى الشروحات والبيانات التي أدلوا بها داخل لجنة المالية لتوضيح الميكانيزمات والكشف عن خلفيات وأبعاد القانون المالي، إنه أول مشروع قانون مالي تتقدم به حكومة التناوب والتغيير، بعد أن عرفت بلادنا في السنوات الأخيرة مخاضا على عدة مستويات، أهمها إدخال الإصلاحات التي تضمنها دستور 13 سبتمبر 96 والذي أصبح بموجبه البرلمان يتكون من مجلسين يتمتعان باختصاصات تشريعية واسعة، وأصبحت الجهات مؤسسات دستورية، كما أعيد الإعتبار إلى التخطيط بعد قطيعة دامت عدة سنوات، وعلى إثر ذلك عرفت بلادنا انتخابات سابقة لأوانها، لكنه مع الأسف الشديد كانت نتائج الإقتراع لاتعكس الخريطة السياسية الحقيقية، وبما أن استفحال أوضاعنا الإقتصادية وتدهور أحوالنا الإجتماعية لن تعد تتحمل إعادة إنتاج نفس الممارسات السابقة والأساليب المعروفة بتدبير الشأن العام، وتجنبا لحالة وخيمة العواقب، فإن تعيين وزير أول أحد رجالات هذا البلد رجل يتمتع بالإحترام والتقدير لمصداقيته ورصيده النضالي جاء تعبيراً للإرادة الملكية السامية، إرادة التغيير والتناوب، فعاد الأمل من جديد يراودنا لإصلاح مايمكن إصلاحه، وذلك بوضع الأسس اللازمة لركوب قطار النماء والتقدم، قطار القرن 21، قرن العولمة والمنافسة والتحديات الكبرى،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون،

إن التذكير بما سبق يعيد إلى الأذهان ظروف وملابسة تشكيل الحكومة الحالية التي لم تتمكن من تقديم تصريحها إلا يوم 17-4، ومباشرة بعد المصادقة عليه من لدن مجلس النواب، كانت مطالبة كما حثها على ذلك صاحب الجلالة نصره الله يوم تنصيبها بتحضير مجموعة مشاريع قوانين كانت في انتظارها، وفي مقدمتها القانون التنظيمي والقانون المالي، وتوالت الأحداث والمحطات فكان تدبير الزمن السياسي يتطلب من الحكومة دراية ومهارة، كما أن التشخيص العلمي والدقيق للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لم يكن بالأمر الهين، فالشروع في ترجمة التصريح الحكومي إلى برنامج وأرقام يستوجب وقتا أطول مما هو موفر، ونتيجة لذلك لم يكن بالإمكان إلا صياغة مشروع قانون مالي انتقالي كمدخل وتوطئة لبرنامج حكومي واضح الأهداف والمعالم مرفوقا بالآليات المادية والبشرية اللازمة لتصريفه إلى واقع ملموس. فماهي الإجراءات الأساسية التي أتى بها المشروع؟ وإلى أي حد يعكس هذا مشروع التصريح الحكومي؟ إن إلتزامات المغرب مع المنظمات العالمية للتجارة والإتحاد الأوربي، وكذلك الظرفية الإقتصادية العالمية التي تتميز بالمنافسة والعولمة وحجم الدين الخارجي والداخلي وانكماش الإقتصاد الوطني، كلها عوامل متداخلة ومتشابكة، غير أنها لم تنل من الإرادة السياسية للحكومة ولا من عزمها الأكيد على تحقيق مايصبو إليه عاهلنا المؤيد بالله وماينتظره الشعب المغربي قاطبة.

إن فريقنا الإشتراكي المنتمي إلى الأغلبية يثمن غاليا ماجاء به مشروع القانون المالي من تدابير نعتبرها الترجمة الأولى للإختيار الإجتماعي الذي تضمنه التصريح الحكومي، وسوف نسوق في هذا الباب بعض الأمثلة على ذلك.

- لقد ضاعف المشروع ميزانية قطاع في الشغل والتضامن والتنمية الإجتماعية بـ 5,4، فانتقلت بذلك من 145 إلى 245 مليون درهم، وانتقلت ميزانية وزارة الصحة من 720 إلى 800 مليون درهم مسجلة زيادة قدرها 11%، أما وزارة الإسكان والتعمير وإعداد التراب الوطني فقد سجلت ميزانيتها زيادة تقدم بـ 40%، حيث انتقلت من 185 مليون درهم إلى 260 مليون درهم لاستكمال برنامج مكافحة السكن الغير اللائق وتهيئة المناطق الحضرية، وعرفت كذلك ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة ارتفاعا يناهز 47%، حيث رصد 120 مليون درهم بدل 75 في السنة الفارطة، لتتمكن من استكمال وإحداث البنيات التحتية اللازمة لممارسة رياضية وتوسيع شبكة المجموعات التربوية بتأطير الشباب والعناية بالطفولة وإعطاء الإهتمام الكامل للعناية بالمرأة حتى تساهم بفعالية في بناء المغرب الحديث، كما أعيد الإعتبار إلى الثقافة، فارتفعت ميزانيتها بنسبة 45%، حيث قفزت من 35 إلى 50 مليون، لإتمام بعض المؤسسات الثقافية وصيانة المواقع التاريخية، ومن نفس المنطلق، حرصت الحكومة علي تسوية الترقية الداخلية لرجال التعليم وإرجاع المطرودين لتضع بذلك حداً للأخذ والرد الذي عرفه هذا الملف، كما خصصت 700 مليون درهم للمساهمة في حل مشكلة معضلة عمال مناجم اجرادة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخت المستشارة،

الإخوة المستشارون،

إذا كان ركوب الإختيار الإجتماعي لامناص منه لحكومة التغيير، فإن البحث عن مصادر تمويله تطلب اجتهاداً وحنكة، خاصة إذا علمنا أن حجم النفقات الإجبارية وتسديد الديون يكلفنا أكثر من 85%، من الميزانية العامة، فإن النسبة المتبقية متواضعة لدرجة لا تؤدي إلى الإستثمارات اللازمة في مختلف الميادين، فالدولة لازالت المستثمر الرئيسي، مع العلم أن الحكومة تسعى جادة إلى الدفع بالعمل التنموي من خلال إقلاع الإستثمار وتنمية شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص، وخلق جو من الثقة والتكامل وتهييئ الشروط الملائمة والكفيلة بإخراج القطاع الخاص من الإنتظارية والركود بتأهيله وتقديم العون له والمساعدة للمقاولة المغربية لتساهم بدورها كذلك في التنمية الوطنية، وما القرار الجريئ الذي اتخذته الحكومة والمتمثل في العفو الضريبي والإجراءات الجمركية إلادليل على ذلك، إن أحد الإجراءات الهادفة إلى توظيف التحول السياسي لنشر ثقافة جديدة، ثقافة التعاقد والتآزر وتجديد أساليب تدبير الشأن العام دعما لدولة الحق والقانون وتخليق الحياة العامة.

إن القطاع الخاص مطالب اليوم وأكثر من أي وقت مضى بأن يرقى إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه ليتجاوب مع الإجراءات الحكومية والرغبة الملكية في حل أزمة التشغيل من خلال برنامج التكوين والإدماج لإعادة الأمل إلى الشباب العاطل وتحرير الطاقات الكاملة في المجتمع للإنخراط في تنمية شاملة ومستديمة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

الإخوة المستشارون،

إن رصد اعتمادات خاصة للعالم القروي من أجل إحداث الطرق والربط الكهربائي وتوفير الماء الشروب والعناية بالأقاليم الشمالية من شأنه أن يفك عنها عزلتها ويرفع التهميش الذي لحقها على امتداد عقود خلت، إن تنفيذ المشاريع والبرامج الحكومية تتطلب اعتمادات مالية ليس بإمكان ميزانية الدولة توفيرها خاصة وأن مشروع القانون المالي لم يأت بضريبة جديدة ولاقام بزيادة في الضرائب القديمة، فكان لزاما على بعض المؤسسات العمومية أن تساهم في الميزانية العامة، علما أنها كانت في منأى عن كل حسيب ورقيب، وبما أن مداخيل الخوصصة مصادر غير دائمة أي تتوقف مع توقف عملية الخوصصة، فإن الرهان عليها ظرفي ويبقى توقع مليارين من الدراهم كعائدات للسنة القادمة مبلغ من الممكن تحصيله.

أيها الإخوة،

إن الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية رغم انتمائه لحكومة التناوب والتغيير ومساندته لها، لن يدخر فريقه الإشتراكي جهداً في إبداء الملاحظات وممارسة النقد البناء الهادف إلى إغناء مشاريع الحكومة مساهمة منا في العمل المشترك لإنجاح تجربة أرادها صاحب الجلالة وعلق عليها الشعب المغربي آماله، ومن هذا المنطلق، نسوق مانراه مساعداً ومكملا للعمل الحكومي.

إن الحكومة مطالبة الآن بالإسراع بوضع المخططات الجهوية والوطنية والعمل على تدقيقها في الزمان والمكان، وتحديد الوسائل والآليات اللازمة لترجمتها إلى أرض الواقع، بترسيم الجهة كمؤسسة لدعم التنمية المستديمة، لأن مركز القرار السياسي والإقتصادي يحد من فعاليتها، وحتى تلعب دورها التنموي كاملا، ينبغي أن ترصد لها الإمكانيات المادية والبشرية مستقبلا، بتوسيع -أي الحكومة مطالبة- بتوسيع اختصاصات الجماعات المحلية باعتبارها أداة للتنمية المحلية مع التخفيف من الوصاية وتشديد الرقابة البعدية ومراجعة ظهير 30 سبتمبر 76، بالعمل كذلك على تشجيع الإستثمار الوطني دون إهمال الإستثمار الخارجي لتستفيد بلادنا من التكنولوجية الحديثة، بتحسين المردودية الجبائية، بتعزيز المراقبة والحد من التملص الضريبي، مطالبة كذلك بترشيد نفقات المؤسسات العمومية وإيقاف التبذير العام ووضع حد للإنزلاقات، بإصلاح القضاء والإدارة ومحاربة الآفات الإجتماعية المتفشية فيهما، وجعل حد للرشوة والزبونية والتعليمات.

وختاماً فإن العجز المالي ليس قدراً وقضاء اقتصاديا، وهو لايخدم توازنات الإجتماعية التي بلادنا في أمس الحاجة إليها، فالأمر يتطلب قبل كل شيء أن لاتتغلب كفة التوازنات المالية على كفة التوازنات الإجتماعية. شكراً لكم. والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكراً السيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد رحال الزكراوي رئيس فريق التجديد والتقدم الديمقراطي. فليتفضل.

* السيد المستشار رحال الزكراوي :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أيتها السيدة،

أيها السادة،

يشرفني باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي الذي يضم مستشاري كل من حزب التقدم والإشتراكية والحزب الإشتراكي الديمقراطي، أن أتقدم وأن أتدخل في المناقشة العامة لمشروع القانون المالي لسنة 1998-1999، الذي عرضه أمام مجلسنا السيد وزير الإقتصاد والمالية.

إن مشروع القانون المالي كما صادق عليه مجلس النواب يعد خطوة أولى في اتجاه تطبيق مضمون التصريح الحكومي الذي تقدمت به حكومة الإصلاح والتغيير ولذلك، فإن أية قراءة موضوعية لهذا المشروع يجب أن تتم في ضوء التصريح الحكومي بعد وضعه في سياقه السياسي العام، سياق التناوب التوافقي الذي دشنه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، فمنذ منتصف شهر مارس الماضي دخل المغرب تجربة سياسية جديدة ومنفردة تمثلت في إسناد مسؤولية تدبير الشأن العام وتسيير الحكومة إلى زعيم من زعماء الكتلة الديمقراطية التي اكتنزت وهي في موقع المعارضة رصيداً نضالياً زاخراً ومصداقية مؤكدة وذلك في إطار تحالف حكومي أملته الخريطة السياسية المغربية والوضعية التاريخية التي تعيشها البلاد.

لقد شكل هذا الحدث التاريخي تحولا جذريا في مسار بلادنا التي كانت عشية التناوب التوافقي على وشك الإختناق، وجاء تشكيل حكومة التغيير ليعود الأمل إلى النفوس كما يدل على ذلك التجاوب العميق الذي عبر عنه الشعب المغربي بمختلف فئاته ووضع التصريح الحكومي الذي ناقشه مجلس المستشارين الخطوط العريضة للبرنامج الذي تعتزم الحكومة تطبيقه على أساس أن يتم تدقيقه من خلال القوانين المالية ثم بعد ذلك تتوفر الرؤيا الكاملة لاستراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية عبر مخطط التنمية الذي ستشرع الحكومة في إعداده قريبا، والذي يشكل الرجوع إلى العمل به فعلا إحدى عناصر التجديد في العمل الحكومي الحالي.

لقد سجلنا في حينه أن التصريح الحكومي يشكل تحولا نوعيا في تدبير شؤون البلاد، ويزرع دينامية جديدة كما أنه يبعث آمالا كبيرة ومشروعة، لكننا كل الملاحظين الموضوعيين، كنا ندرك جيداً أن طموح الحكومة الجديدة سيصطدم لامحالة بالإرث الثقيل الذي خلفته الحكومات المتعاقبة بسبب إخفاقاتها في مجالات حيوية عديدة ولاسيما المجالات الإجتماعية التي تشكو عجزاً مهولا.

كما كنا ندرك جيداً أن إمكانية الدولة محدودة وبالتالي ماكان ليفاجئنا اضطرار الحكومة إلى صياغة مشروع قانون مالي انتقالي، وهذا معطى موضوع لابد من أخذه بعين الإعتبار لدى مناقشات مشروع القانون المالي المعروض علينا، فهذا المشروع يتسم بطابع انتقالي لكونه يتضمن بالإضافة إلى مؤشرات تغيير واضحة عناصر من الماضي تتمثل على الخصوص في الإكراهات الهيكلية المرتبطة بهشاشة المالية العمومية والبنية الحالية للميزانية التي تلتهمها كما أوضح السيد الوزير نفقات التسيير بنسبة 53% والمديونية بأكثر من الثلث مما لايترك إلا إمكانيات ضعيفة جداً للتجهيز.

لكن المهم في نظرنا هو أن المشروع يتميز عن القوانين المالية السابقة بكونه يولي اهتماما فائقا للمجالات الإجتماعية وينفتح على المقاولات لمواصلة عملية تأهيلها من أجل إقامة شراكة جديدة تقوم على الثقة وترتكز على إشراك الدولة والمقاولة والمجتمع المدني في معالجة المشاكل المطروحة، ومن هذه الزاوية، يشكل مشروع القانون المالي قطيعة مع قوانين المالية السابقة تماما مثلما شكل التصريح الحكومي قطيعة مع الماضي على أكثر من مستوى، لعل أهمها اعتماد مقاربة جديدة للعمل الحكومي تنطلق من استراتيجية واضحة تقوم على وضع ميثاق لحسن التدبير والسعي إلى تخليق الحياة العامة وإدخال الإصلاحات الضرورية في العمل والإدارة وغيرهما من المجالات الحيوية ونهج الحوار أسلوبا للعمل.

لقد توفق مشروع القانون للربط بين أبعاده الثلاثة أي البعد الإجتماعي والبعد التنموي والبعد التوازني مركزاً في ذلك على الشق الكيفي دون أن يهمل الشق الكمي. فأمام ضعف الإمكانيات وضخامة الإكراهات وهشاشة المالية العمومية، تسعى الحكومة من خلال التدابير العملية التي اتخذتها وهي كثيرة والإجراءات المصاحبة التي تعتزم اتخاذها للحد من الإسراف والتبذير والعمل على تفعيل نمط التدبير الحكومي الذي إلتزم به التصريح مما يجسد مبدأ تخليق الحياة العامة في جميع المجالات، في مقدمتها مجال مراقبة الصرف المالي العام، وانطلاقا من ضرورة فتح صفحة جديدة في العلاقات الإجتماعية، في جو من التصالح والإصلاح اتخذت الحكومة إجراءات ملموسة تتعلق بمواجهة تحديات التوازن الإجتماعي وسدا لعجز المهول في هذا الميدان، والمثال على ذلك الإجراءات التي اتخذت في عدة وزارات، في مقدمتها وزارة التربية الوطنية.

وفي هذا الإطار لايسعنا في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي إلا أن ننوه بعزم الحكومة على تغايب المنظور التعبوي التشاركي وعدم انتظار وفرة الموارد المالية لمكافحة المظاهر الصارخة للإختلال الإجتماعي، وعلاقة بمدى وفرة أوعدم وفرة الموارد المالية لإنجاز هذه المشاريع، يجدر بنا أن نتوقف هنا عند رأي وجيه على العموم ويتعلق الأمر بالقول بأن القرارات التي لاتحتاج إلى تمويل مالي غالبا ماتكون هي الأصعب، لأنها تهم تغيير الذهنيات وتجاوز عقليات والتخلي عن عادات معينة. وهذا صحيح إلى حدما، وربما إلى حد بعيد، لكن لايجب أن يكون مبرراً للبقاء مكتوف الأيدي، وخاصة بالنسبة للحالات التي يتطلب حلها قراراً سياسيا واضحا وحازما، ذلك أنه من الضروري تمكين حكومة الإصلاح والتغيير من الوسائل الكافية لتنفيذ سياستها، إذ لا يعقل أن يتم إلى هذه الدرجة أو تلك عرقلة عمل الحكومة من طرف بعض الجهات على الصعيد المركزي أو الجهوي أو المحلي أوداخل مؤسسات تابعة للدولة وملزمة بتطبيق سياسة الحكومة. وشكراً لكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد رحو الهلع رئيس فريق جبهة القوى الديمقراطية. فليتفضل.

* السيد المستشار رحو الهلع :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية للتدخل في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 98-99، لعرض موقفنا إزائه وتقديم بعض الملاحظات التي نعتبرها من موقعنا ضرورية، ومعلوم أن مناقشة قوانين المالية عموما ومشروع قانون هذه السنة بالخصوص ليست مناقشة أرقام فقط، بل هي بالأساس مناقشة توجهات وخيارات، ذلك أن مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد دراسته ماهو في الواقع سوى بلورة علمية للتصريح الحكومي الذي عرضه علينا السيد الوزير الأول، والذي عبرنا بخصوصه عن وجهة نظرنا، ويكتسي مشروع القانون المالي هذا أهمية خاصة في نظرنا لعاملين اثنين، العامل الأول الذي يفسر أهمية هذا القانون هو كون مناقشته تتم حسب مقتضيات الدستور المراجع وفق مايقتضيه العمل التشريعي لبرلمان من غرفتين، فالمغرب يعرف هذه التجربة والجميع يتابعها عن كثب، وإذا كان الوقت سابقا لأوانه لتقييم هذه التجربة، فإن مسؤولية الرقي بعمل المؤسسة البرلمانية إلى مستوى التحديات المطروحة هي مسؤولية الجميع، وإن يمكن القول من الآن -السيد الرئيس- إن مجلس المستشارين الذي يشرفنا الإنتساب إليه يطلع بدوره كاملا غير منقوصا ويقوم بجميع الإختصاصات التي يخولها له الدستور، ولايسعنا نحن في فريق جبهة القوى الديمقراطية سوى تأكيد حرصنا على التنسيق مع باقي الفرق البرلمانية لتمر أشغالنا في جو تطبعه المسؤولية والجدية والثقة المتبادلة، فنحن إذن في مرحلة تجربة واختبار، وهمنا هو الدفع بالممارسة الديمقراطية قدما لما فيه خير بلادنا، تمشيا مع الرغبة الصادقة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني أعزه الله ونصره، ويتمثل العامل الثاني في كون مشروع القانون هذا هو أول مشروع قانون مالي لأول حكومة في أول عهد للتناوب، لذا، فمن الطبيعي أن تتجه الإنظار إلى الثابت والمتغير فيه، وإلى ما إذا كان التغيير الذي جاء به يشكل قطيعة مع الماضي، أم هو تغيير في الإستمرارية، ونظن حسب استقرائنا لجميع القرائن، إن هذا الطرح الثاني هو الأقرب إلى الصواب، وخير دليل على هذه العناصر التي تثبت الطابع الإنتقالي المميز لهذا القانون والذي نذكر منها مايلي :

1 - هناك بعض النفقات المدرجة في المشروع كانت مبرمجة في الماضي في شكل برامج متعددة السنوات، لذا، فإن أية حكومة كانت، مهما كان توجهها لايمكنها أن تفض الطرف وتتنكر للإلتزامات السابقة.

2 - حكومة التغيير لم يكن لها متسع من الوقت لإعداد مخطط خماسي يندرج في إطاره قانون المالية، وفي انتظار إعداد هذا المخطط لايمكن لقانون المالية إلا أن يكون انتقاليا.

3 - تقييد التطلعات هذا المشروع بفعل الإكراهات العديدة التي يواجهها الإقتصاد المغربي والمالية العمومية تحديداً.

4 - احتلال التدابير الإستثنائية حيزاً هاما في المشروع والتي يمكن إجمالها في الإعفاء الضريبي في موارد الخوصصة في عائدات اتفاقية الصيد البحري وفي تصديقات المؤسسات العمومية.

السيد الرئيس،

إن المغرب دخل عهداً جديداً في تاريخه، عهداً دشنته حكومة التناوب والتغيير، نقول عهداً جديداً، لأن التراكمات الكمية الذي سجلها المغرب منذ الإستقلال في مختلف الميادين، قد هيأت بمايه الكفاية كل الشروط الموضوعية للدخول في هذا العهد الجديد، وأضحت الشروط ناضجة، بل ولربما كانت ناضجة منذ بداية التسعينات، لولا بعض مخلفات الماضي ورواسبه التي حالت دون حدوث التغيير المنشود، فبالإضافة إلى العوامل المرتبطة بتطور المناخ الدولي الذي أصبحت تطغى عليه مفاهيم العولمة واحترام حقوق الإنسان وهيمنة عقلنة السوق وتطوير المبادلات الدولية وتحريرها، نجد العوامل المتجسدة في الرغبة الصادقة لصاحب الجلالة قائد البلاد في التغيير وفي الطموح العميق للشعب المغربي وتنامي وعيه بمصالحه وقضاياه إلى جانب النضج القوى السياسية والإجتماعية الفاعلة في مسلسل التغيير، وهي القوى التي تحظى الآن بالثقة الغالية لجلالة الملك وبالدعم الشعبي الواسع وبالمصداقية الكبيرة في الخارج بما فيها الأوساط المالية الدولية، فاسمها المشترك هو العمل الدؤوب على حل المعضلات الكبرى للبلاد للرقي بها إلى مصاف الأمم المتقدمة.

لذا، فإن الحديث عن الإنسجام الحكومي وبالأحرى التشكيك فيه هو حديث مفتعل تغديه بعض الجهات المحدودة التأثير لتوهيم الرأي العام، جهات لاترى بعين الرضى مسلسل التغيير، ومايفرضه من إصلاحات عميقة في الهيكل الإقتصادي والإجتماعي، لوضع حد للإمتيازات التي كانت تستفيد منها ولازالت ترغب في الإستمرار في ذلك، فالإنسجام الحكومي موجود، لأن الحكومة قبل أن تكون حكومة أحزاب بتوجهاتها وبرامجها، فهي بالأساس حكومة صاحب الجلالة وتعمل طبقا لتعليماته السامية وتوجيهاته النيرة وكل القرائن تدل على أن المغرب يعيش ثورته الهادئة للتغلب على مشاكله العديدة التي يواجهها، إن هذا النهج الذي يتبعه المغرب يرشحه لأن يصبح نموذجا يقتدى به فما على كل الغيورين على مستقبل بلادنا سوى الإلتفاف حول صاحب الجلالة والعمل يداً في يد لضمان نجاح التجربة لإعطاء النموذج المغربي مدلوله الحقيقي الذي يتميز بكونه يجمع بين مقتضيات تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وضمان احترام مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية، والمغرب إذ توفق في هذا الجمع لماله من مؤهلات لذلك، فإنه سيصبح أول بلد ثالث يتمكن من تحقيق حلم طالما راود الدول النامية، فالمهمة صعبة ولكنها ليس مستحيلة، صعبة بالنظر إلى التراكمات السلبية والمشاكل التي تعاني منها البلاد على المستويات الإجتماعية والإقتصادية والمالية فالوضعية الإجتماعية متأزمة ولاتدعو للإرتياح، فالبطالة تستفحل لتهم شرائح واسعة من الساكنة المغربية، سيما حاملي الشهادات منها، والأمية تمس أكثر من نصف المغاربة، مع التأكيد على أن هذه الآفة تنتشر في العالم القروي بشكل ملفت للإنتباه، خصوصا في أوساط النساء، والتعليم الأساسي لايشمل كل الأطفال الذين هم في سن التمدرس، ووثيرة التمدرس ترتفع بشكل بطيء مما لا يمكن معها بلوغ تعميم التعليم إلا في حدود في سنة 2007، وهذا ما لايعد مقبول في عصر الأنترنيت أن يبقى جزء من أطفالنا يعانون من الأمية والجهل. وقطاع الصحة يشكو من تدهور كبير ومن إختلالات جهوية جد متأثرة. أما مشاكل السكن فحدث ولاحرج، لاسيما بالعالم القروي، وأخيراً، فإن الفقر أصبح ظاهرة تستدعي المواجهة باستعجال، وما التصنيف الذي أتى به برنامج الأمم المتحدة والذي إنزلق من خلاله المغرب من الرتبة 119 إلى الرتبة 125 بخصوص التنمية البشرية ماهو إلا دليل على استفحال الأوضاع الإجتماعية وثقل الإرث الذي تركته الحكومات السابقة.

أما الوضعية الإقتصادية، فإنها تتميز عموماً بالتقلبات المرتبطة بالمناخ وبالظرفية الإقتصادية الدولية، وهي عموما تتميز بضعف النمو الإقتصادي، وذلك راجع بالأساس إلى ضعف معدل الإستثمار الذي لايتجاوز 20%، كما أن معدل الإدخار لم يتجاوز نسبة 15%، وهي نسب دون تحقيق الإقلاع الإقتصادي المنشود وتتميز الوضعية الإقتصادية كذلك بعجز الميزان التجاري، بحيث لم تتجاوز تغطية الصادرات للواردات 17% فأحسن الأحوال، وبطغيان المواد الأولية على قائمة الصادرات المغربية.

وفيما يخص الوضعية المالية، فلازالت تعاني من إشكالية الديون العامة، سيما الديون الداخلية التي أخذت تعرف تزايداً كبيراً حيث انتقلت معدلها إلى حدود 40% من الإنتاج الداخلي، هذا ونشير إلى تقليص عجز الميزانية الذي بلغ حدود 3,1 في أواخر يونيو الماضي بعدما كان يتجاوز 5%، حين تشكيل الحكومة الحالية. ومع ذلك فمهمة تحقيق التغيير ليست مستحيلة لأن الشعب المغربي يزخر بطاقات هائلة ينبغي ترشيدها والبلاد تتوفر على إمكانيات طبيعية مادية وبشرية لايستهان بها، رغم الإكراهات التي تحول دون تلبية المطالب والناتجة عن الوضعية الإجتماعية والإقتصادية التي أشرنا إليها، وتتلخص هذه الإكراهات في محدودية الموارد المالية للدولة التي لايمكن توسيعها إلا

على المدى المتوسط والبعيد مع تحمل فواتير متعددة منها فاتورة أجور الموظفين، فاتورة النفط بحيث أن المغرب بالرغم من مجهوده في مجال الطاقة لازال يعاني من تبعية شبه مطلقة للخارج، وفاتورة الغذاء التي ترتبط بطبيعة المناخ السائد ببلادنا، وفوق هذا وذاك نجد الإكراه السياسي المرتبط بالدفاع عن وحدتنا الترابية وحمايتها. والحديث عن الإكراهات هو خطاب جديد في الممارسة السياسية ببلادنا، وهو مايدل على ظهور ثقافة سياسية جديدة، قوامها تغليب الواقعية على الديماغوجية، وتغليب ماهو ممكن على ماهو مرغوب فيه، فعلى ضوء هذه الإكراهات تم تحضير مشروع قانون المالية الذي يتوخى تحقيق الأهداف الثلاثة الآتية :

1 - مواكبة متطلبات النمو الإقتصادي بواسطة آليات ميزانية الدولة والعمل على خلق شروط إنطلاقة اقتصادية فعلية، وذلك بالحفاظ على مستوى من الإستثمارات العمومية.

2 - اتخاذ إجراءات تتعلق بمواجهة تحديات التوازن الإجتماعي، وذلك في خضم التحضير للإنطلاقة الإقتصادية.

3 - تحقيق التوازنات الشمولية واعتبارها شرطا من شروط النمو المستديم ودعامة أولية للإنطلاقة الإقتصادية التي تركز الحكومة على استعجالياتها لمواجهة آفة البطالة، فبخصوص الهدف الأول نشير إلى وزن الدولة في الحياة الإقتصادية من خلال الإستثمارات العمومية التي تقترب من 50 مليار درهم، وهو مايمثل 65%، من الإستثمارات الإجمالية، لأن الإستثمار العمومي لايقتصر على هو مبرمج في ميزانية الدولة، بل يشمل أيضا استثمارات الجماعات المحلية التي تبلغ 5 ملايير درهم واستثمارات المؤسسات العمومية التي من المقرر أن تسجل هذه السنة رقما قياسيا بما قدره 27 مليار درهم، وهذا المجهود كان من الممكن أن يكون أكثر لولا الإكراهات التي أشرنا إليها وبالأساس إكراهات الديون الخارجية التي تستأثر بثلث الميزانية.

وبخصوص هذه الإشكالية، فإن القانون المالي يعالجها بتصور جديد، وذلك اعتماداً على تقنية استبدال الديون القديمة بديون جديدة بأسعار فائدة ميسرة، وهو ما يمكن الميزانية من ربح أموال لايستهان بها إذا توقف المغرب في هذه العملية، مع مواصلة المجهود فيما يخص تحويل الديون إلى استثمارات، ولاشك أن الثقة التي تحظى بها حكومة التناوب في الأوساط الدولية ستساعدها على تطوير هذه العملية، خصوصا اتجاه البلدان الأوربية المتوسطية.

أما الهدف الثاني، المتعلق بتحقيق التوازن الإجتماعي وهي مقاربة جديدة مع ماكان جاري به العمل فيما قبل، حيث كانت قوانين المالية تقتصر على التوازنات المحاسبية الصرفة دون الأخذ بعين الإعتبار البعد الإجتماعي الذي يتضح من المعطيات الرقمية لقانون المالية، ذلك إن خلق 12.000 منصب شغل تعد مساهمة ولو رمزية في حل مشكلة التشغيل، ولو أننا في العمق نتساءل عن جدوى هذا الإجراء، لأننا لانعتقد بأن هذه المناصب ستغير شيئا من استفحال البطالة. كما نرى بأن الحلول الإجتماعية لهذه الآفة غير كافية، وإن الحل الإقتصادي يبقى وحده الأنجع لمحاربتها، ومن هنا جاءت المبادرة الملكية القاضية بتكوين وإدماج أعداد من المتخرجين كل سنة، هذا بالإضافة إلى كوننا نؤمن بالدور الحيوي في القطاع الخاص وضرورة إلتزام الحكومة بتبسيط وتسهيل التمويل لفائدة المقاولين الشباب، فهذان الإجراءان من شأنهما أن يساهم بقسط أوفر في إمتصاص الأزمة، فبالرغم من المجهودات التي تقوم بها الحكومة في إطار هذا المشروع يبقى الخصاص بينا، في عدد من القطاعات وخاصة في العالم القروي الذي لايمكن حل مشاكله خطوة بخطوة إلا إذا وضع له مخطط خاص ومتين، وذلك من أجل محاربة الفقر وتحسين العيش اليومي للسكان ولتعميم التمدرس وخاصة لدى الفتيات ولو بقوة القانون، ولفك العزلة عن الدواوير بشق الطرق ولتفكيك دور الصفيح بتشجيع السكن الإجتماعي وبإنارة المنازل وتزويدها بالماء الصالح للشرب.

أما الهدف الثالث فيتمثل في تحقيق التوازنات المكرو اقتصادية للميزانية، فمن خلال مشروع قانون المالية يتجلى عزم الحكومة واضح على احترام التوازنات الكبرى حتى تتمكن البلاد من صيانة استقلالية القرار وتتحاشى النتائج الوخيمة للعجز ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري السيطرة على مستوى تطور النفقات والعمل على ترشيدها، مع العمل على تحديد عجز الميزانية والذي ستعمل الحكومة على حصره في أقل من 3% من الناتج الداخلي الخام.

إن التحكم في عجز الميزانية لاتمليه الإعتبارات المالية الصرفة رغم أهميتها، بل تمليه إعتبارات إجتماعية لأن أي إنزلاق في المالية العمومية ستؤدي ثمنه إما الأجيال الحاضرة أو اللاحقة، وما حصل في أواخر السبعينات، مازال حاضراً في أذهان المغاربة، لأن جل

المشاكل التي نعيشها اليوم، نجد جذورها تمتد إلى السياسات الإنفاقية التوسعية المتبعة في ذلك الحين، وهذا التحكم يستوجب اتخاذ تدابير تبلور مبدأ حسن التدبير الذي أعلن عنه التصريح الحكومي، وهو مايعني نبذ كل أشكال التبذير وعقلنة استعمال الموارد مع ترسيخ مبدإ الشفافية وإعلان حرب دون هوادة على الإمتيازات وعلى العموم فإن التفاؤل الذي يواكب القانون المالي بالتوقعات الإيجابية على مستوى ارتفاع في الصادرات وتحسين في الإنتاج واستقرار في الأسعار الشيء الذي سيؤدي حتما إلى ارتفاع ملموس في معدل النمو الذي ينتظر أن يقارب 6,6%، فبلوغ هذه الأهداف يبقى رهين بمدى فعالية التدابير والإجراءات التي ستواكب هذا المشروع والتي نذكر منها إضافة إلى ماسبق تعميق الإصلاحات في الإدارة والعدل.

- تحسين وتخليق مناخ المقاولة مع إصلاح آلية التمويل.
- دعم التكوين المهني والتأهيل.
- تشديد المراقبة على المؤسسات العمومية.

السيد الرئيس،

إن ملاحظتنا هذه التي نثيرها هي نابعة من حرصنا على النهوض بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، وهو الحرص الذي لايفوته عندنا في جبهة القوى الديمقراطية سوى حرصنا وإنشغالنا بوحدتنا الترابية، وفي هذا الإطار لايسعنا إلا أن نحيي بحرارة تضحيات وصمود قواتنا المسلحة تحت إمرة قائدها الأعلى الملك الحسن الثاني نصره الله معبرين عن استعدادنا الدائم للعمل على تعزيز الإجماع الوطني حول قضيتنا المقدسة وفي الأخير لايفوتنا أن نعبر عن ارتياحنا العميق لجو العمل الذي حاولت فرق الأغلبية توفيره، ونحن إذ ندرك بأن طموحات الشعب المغربي وإنتظاراته تفوق بكثير مارصد من اعتمادات، فإننا سنتعامل إيجابيا مع المشروع إيمانا منا بأن الحكومة الحالية لن تدخر جهداً في تلبية هذه المطالب، بالرغم من كبر حجم الإكراهات المالية التي أشرنا إليها.

وفقنا الله لما فيه خير ومصلحة البلاد، ودمنا في خدمة قضاياه ومصالحه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد عمر الإدريسي رئيس الفريق الكونفدرالي، فليتفضل.

* السيد المستشار عمر الإدريسي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارون،

أتشرف بتقديم تدخل الفريق الكونفدرالي في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 1998-1999، والتي عنوناها بنريد أن نفهم، ويفهم معنا المواطنون بالواضح لا بالمرموز.

السيد الرئيس،

بدءاً نستحضر أرواح شهداء الوحدة الترابية ونحيي القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن تحية وطنية صادقة على وقوفها ضد كل أعداء وخصوم الوحدة الترابية ومخططاتهم، وعلى حرصها الدائم والمستمر على صون وحدة كيانها، كما نوجه نفس التحية إلى كل المغاربة الذين تصدوا بصمودهم لكل من يحاول النيل من هذه الوحدة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارون،

إن تدخلنا ليس مجرد تدخل تفسيري وشرح معنى ومغزى التصويت على القانون المالي، ولكنه بيان للأمة المغربية جمعاء، إشهاداً لها على مابذلته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لرفع المعاناة عن الطبقة العاملة وعموم الطبقات والفئات المحرومة من الساكنة النشيطة وغير النشيطة، عمال، فلاحين وتجار، وحرفيين وشباب تتقاذفه أمواج البراري والبحار، يتآكل أرواحا وأجساداً، لايعرف المبتدأ من الخبر، في حياته الوطنية وهو في عمر الورود، وأسوأ ما في معاناته الدارمتيكية إحساسه بالتهميش والإغتراب، فلا دراسة منتظمة ولاحلم بعمل أو استقرار عائلي أو خبز كريم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

تلكم الكتلة المهمشة، القنبلة الموقوتة، التي لم يزدها الخطاب الحكومي إلا إحساسا بالمهانة والدونية. ويجعلها تركب كل المجاهل، ومعها كل ماتراكم من إنجازات بعرقل الكادحين وجهد المخلصين من أبناء هذا الوطن، إننا نرى غير مايرى العديد من أعضاء الحكومة، وأي حكومة ديمقراطية ملزمة بإحترام تعهدات أحزابها، بدءاً وختاماً. إن السياسات الحكومية هي سياسات وطنية نابعة من القناعة المشتركة والإستشارة الفعلية، وليست قرارات أفراد ومجموعات، وهو الفرق الصارخ بين وضع ديمقراطي ولاديمقراطي، فلا مجال لاختزال المجتمع في الحكومة أو في مؤسسات سياسية أو في قيادات نقابية أو حزبية، لقد ترددنا في دخول الإنتخابات التشريعية بعد أن لاحت مؤشرات شراء الذمم والضمائر وتزوير النتائج وغلبنا المصلحة الوطنية على أي اعتبار آخر، واليوم نذكر أن آخر رهانات لم تكن هي حصاد المقاعد بقدرما أن تمر الإنتخابات نزيهة وأن لاتنمية دون ديمقراطية، ولاديمقراطية دون نزاهة للعمليات الإنتخابية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

عندما تحدثنا بتلقائية وصدق في مناقشتنا للتصريح الحكومي في أبريل الماضي، عناوين ومضامين واستنتاجات، لامن البعض، لم يفهمنا البعض الآخر، أول كل حسب فهمه وهويته وموقعه الآن لم نفاجأ لما جاء به القانون المالي، نعم نتفهم المصاعب الموروثة منها والجديد وأسوأ المصاعب تعذر لغة التواصل، البعض واضح في دوائعه التي لاتختلف عن منطق ومبررات وزراء الحكومات السابقة والبعض ليغالطنا، ليس هناك تنسيق كامل بين مكونات الحكومة ولاتحديد وضبط للمعضلات الوطنية وليس هناك منطق لتبرير الأولويات، فالكل على درجة كامنة من أوجه الأزمة، إن المعالجة العميقة لواقع الأزمة المركبة مؤجل والقانون المالي في ماعدا توزيع الموارد المالية المتوقعة على الوزارات لم نسجل فيه مايمكن اعتباره تحولا جوهريا يرقى إلى عناوين التصريح أو التصاريح الحكومية، إنه استمرار للضغوط الزمنية والمالية، بينما كان منتظراً وطنيا وجماهيريا وبينما تم تدبيره، وتبقى دار لقمان على حالها، ومؤشرات القلق والتردي قائمة، وعوامل الإهتزاز والمعاناة مستمرة. إن مشروع القانون المالي فلسفة بمسحة سياسة ذات ملح وبهارات سياسة من لون وطعم المستفيدين من المرحلة الجديدة.

هناك تعهدات وإجراءات يمكن تصنيفها في خانة رفع المعاناة عن بعض الفئات المحرومة، وهناك تشجيع قانوني ومالي لتأمين إنعاش المقاولة وتحفيز المستثمرين وجبر الخواطر وانتزاع شهادة حسن التدبير والأداء من المؤسسات التقفيد والهيمنة العالمية.

والخلاصة، أن مواجهة ظاهرة البطالة وترشيد وتعميم الخدمات في حكم الغيب، وصياغة وبلورة مخطط تنموي للنهوض الإقتصادي والإجتماعي والتحرر السياسي على جدول أعمال لم تحدد يوميته بعد، ويبقى السؤال إلى أين يسير المغرب؟ صحيح أن هذا القانون ليس إبنا شرعيا لمرحلة التجربة السياسية الجديدة، من الصعب أن يتم في شروط انتقالية بين عهدين لايبدو أن الخط الزمني بينهما واضح والفاصل بينهما منتصب.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

بداية ونحن بصدد قراءة ومناقشة مشروع قانون المالي لسنة 98-99، نتساءل إلى أي حد استحضر هذا المشروع هموم وحاجيات وانشغالات عموم المغاربة وعكس إرادة التغيير الحكومية في المجال الإجتماعي خاصة في الشغل والصحة والتعليم والسكن والنقل وكل ماله صلة بالخدمات الإجتماعية؟ إلى أي حد استحضر المشروع كذلك بكل تأكيد أننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كنا دائما مع تجديد الهيكلة الإدارية لبلادنا وإعطاء الجماعات المحلية اختصاصات واسعة بعيداً عن وصاية الوزارة المعنية. كما كنا كذلك من الأوائل الداعين لضرورة هيكلة الجهات، وبالفعل جاء الدستور الجديد بالتنظيم الجهوي كهيكلة جديدة لافقد إدارية، وإنما اقتصادية وثقافية واجتماعية.

وبهذه المناسبة فإننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نطالب بالإسراع بوضع برنامج تنموي شامل للجهة بميزانية جهوية تفتح المجال لتحقيق اللامركزية حقيقية تخدم المواطن بداية ونهاية وفي الجهة 16، وتنهي مع حقيقة المغرب النافع والمغرب الغير النافع، في غياب هذا التصور ستبقى الجهة مجرد هيكلة جوفاء فارغة من كل مضمون تنموي حقيقي، وهل استحضر مشروع القانون المالي مايجري في العالم من تحولات جوهرية في عالم الإقتصاد والشغل، وما تتطلب هذه التحولات من إجراءات وتدابير تسير في اتجاه تقوية اقتصادنا الوطني، وحماية سوق الشغل المهددة من مخاطر متعددة،

إن كل اقتصاديات العالم التي تنشد التنمية الحقيقية تنطلق أولا وقبل كل شيء، من العنصر البشري كركيزة أساسية لأية تنمية حقيقية، على اعتبار أن الصراع العالمي اليوم يتمحور حول العلم وكل أصناف المعرفة، ولايمكن تصور احتلال مواقع متقدمة في هذا الصراع بدون إنسان، لذلك فإن ما نؤاخذه على مشروع القانون المالي هو تغييبه وتهميشه للعنصر البشري كركن أساسي من أركان التنمية، فأي مستقبل ننتظره لبلادنا في ظل هذا المشروع الذي لاينطلق من العنصر البشري كفاعل اجتماعي واقتصادي ومعرفي، إن مشروع القانون المالي المعروض علينا اليوم كما قلنا لم يأت بجديد، وعلى خلاف ماكنا ننتظره كعمال جاء امتداداً واستمراراً للسياسات السابقة، لذلك نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لايمكن أن نسلم بصحة العديد من المعلومات الرسمية ونرى أن علي الحكومة أن تتدارك الموقف وأن تأخذ بعين الإعتبار الوضع الإجتماعي المأساوي للطبقة العاملة وعموم الكادحين.

إن مشروع القانون المالي الحالي أعطى الأولوية لتطمينات الرأس مال الوطني والدولي ومؤسساتهما واستثنى الطرف الأساسي في المعادلة وهو العمال الذين قدموا كل التضحيات لبناء الإقتصاد ووحدة البلاد، فقد أغفل الزيادة في الأجور والتعويضات وتحسين ظروف العمل وشروط العيش، وفي هذا الإطار فإننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ندعو إلى مراجعة العلاقات مع المؤسسات الدولية ونرفض تجويع وتفقير وتجهيل أبنائنا، ونعتبر أن المساعدة أي مساعدة يجب أن تخلق شروط زوالها في كل المجالات سألنا ونسأل ومن حقنا أن نعرف كيف صرفت القروض، ولأية مشاريع رصدت وماهي أوضاع المؤسسات وأوضاع مسييرها ومديريها ومصادر الثروة لبعضهم، إننا نبحث عن حقيقة المشاكل لاعن رؤوس بعضهم، لقد أسيء تدبير أوضاع البلاد في كل المجالات، وإذا كتب لها أن تظل صامدة، فبفضل حكمة البعض ومسؤولية البعض، وتحمل تضحيات مستمرة للأغلبية، لقد آن الأوان أن نتقاسم التضحية، وأن نبني بلادنا طوعا وكرها، إن الطبقات والمجموعات التي استفادت يجب أن تساهم بالقدر الضروري بما يتناسب مع حجم استفادتها، لقد استفاد بعضهم من مغربة سائبة لاعقلانية وسياسة أكثر منها اقتصادية أو اجتماعية أو تحريرية، لاينفع النصح أو الإرشاد ولكنها صرخة من هذا المنبر، نعتقد أن أصدقائنا وإخوتنا في الحكومة سوف يصيغون لها السمع جيداً، إن هذا الفضاء ليس فضاء الإقتتال ولكنه فضاء منازلة وصراع فكري وسياسي وثقافي، إننا نعتبر أنها ليست مسؤولية الحكومة لوحدها ولكنها مسؤولية الجميع بعيداً عن أية أنانية ومغالطات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

المغرب في وضع صعب، وعلينا كما أعلنت عن ذلك منظمتنا أن نصنع المعجزة المغربية، وبالإمكان ذلك إن البناء ليس فرجة أو نزهة في الحدائق ولكنه جهد مادي ومعنوي، وسمو نبيل يعطي معنى للقيم والأخلاق الرفيعة وللوطنية الحقة، على أننا كنقابة مسؤولة بقدرما نتمسك بمطالب الكادحين المشروعة وننتصب للدفاع عنهم، بقدرما سنتفهم كل إجراء هادف إلى تأمين التنمية والتطور، وهذا يفرض شراكة لا كالشراكة المفترى عليها بعلاقتنا مع التجمعات الصناعية الدولية، إن الشراكة الحقيقية بمضمونها الإقتصادي والإجتماعي والتاريخي ينبغي أن تكون مع الطبقة العاملة بدءاً وختاماً، قبل أن تكون مع الآخر، لأن أوضاعنا الداخلية ومشاكلنا الوطنية بتفاقماتها ومآزقها ومخاطرها لايمكن أن تحل إلا هنا بإشراك الجميع، إن الطبقة العاملة قد أبانت عن نضجها واستيعابها لمجمل المعضلات الإجتماعية والمجتمعية، وكذا التحولات الجهوية والعالمية مما يؤهلها اليوم بأن تكون شريكا حقيقيا في صياغة كل القرارات المصيرية، التي تهم الوطن بكل وعي ومسؤولية.

وفي هذا الإطار نسائل الحكومة لماذا عادت إلى نهج السياسة الإقصاء اتجاه منظمتنا العمالية بعدم إشراكها في المناظرات والندوات كماهو الشأن بخصوص الندوة الدولية المنعقدة مؤخراً بمراكش، إنكم تعرفون كما يعرف الرأي العام الوطني أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كحركة نقابية تصحيحية متجذرة في المجتمع انتزعت التمثيلية الأولى للطبقة العاملة في المغرب، ومنذ سنوات خلت بفضل نضالتها وكفاحاتها وصمودها وتضحياتها ومواجهاتها لكل خصوم الطبقة العاملة وسماسرة العمل النقابي، وإذا كانت الحكومة الحالية قد أقرت بأن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الأكثر تمثيلية في كل القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والخدماتية، فإن هذا الأمر لاينبغي أن يقرأ قراءة تأويلية، بل هو حق ينسجم مع واقع التأطير النقابي ببلادنا ومع المواثيق الدولية، فإنها -يعني الحكومة- لازالت مطالبة بإعادة النظر في التمثيلية النقابية في كل المجالس الإدارية، والمجالس الإستشارية والمجالس التقريرية لمؤسسات العمومية والشبه العمومية والقطاع الخاص، إننا لسنا من المتهافتين، ولكن من حقنا بأن نساهم كقوة باقتراح وتطاوح في موضوع يهم مصير الطبقة العاملة، وعالم الإقتصاد في الوقت الذي نسجل فيه بأن أغلبية الحاضرين لاعلاقة لهم بالموضوع لا من بعيد ولا من قريب.

لذلك، فإننا نغتنم هذه المناسبة لنؤكد لكم مجدداً بأن كل الخلاصات والقرارات والتوصيات والنتائج الصادرة عن أي لقاء ومناظرة أو أي إطار آخر في غياب الطبقة العاملة لاتلزم، وسنتصدى لها بقوة، كأن هذه تربيتنا السياسية، لانتهرب من المسؤولية، والمغاربة جميعا على علات الحكومة يريدون منها مالم يكونوا يريدونه من الحكومات السابقة سوى الرحيل من غير استئذان بالرغم من أننا لانعمم الحكم على كافة رجالاتها الذين كان بعضهم حقا وحقيقة يقاسموننا آرائنا، لكن ماباليد حيلة، إننا نريد إدارة في خدمتنا، لابيروقراطيين يملون القرارات، إن ظاهرة الفاشية في المجتمعات المعاصرة تبدأ بمركز القرار، فمن الضروري وضع قطيعة فعلية مع آفاق الرباط وكل شيء من الرباط وفي الرباط، لذلك فإن الضرورة الإقتصادية والإجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية، تفرض اللامركزية حقيقية كإطار للتنمية وصياغة القرار، فهل هذا يتعارض أيضا مع المؤسسات الدولية والحداثة والعصرنة وحقوق المواطنة، نحن متأكدون أن أخذ تسيير الشأن العام بالحزم الفعلي لن يكسب بلادنا ومؤسساتها إلا الإحترام، ولن تترتب عنه غير المحبة والتقدير والإنضباط، وإن تحسن الأحوال لايحتاج المرء فيه إلى جهد استثنائي ليفهم الأوضاع بعيداً عن أن يكون وزيراً، نحن نعيش على أرض الواقع ونتلظى بجهله، بالطبع ليس هذا مقام جرد لمطالب عمالية، إذا أردتم ذلك لن تكفينا الليلة كاملة لجرد الخروقات التي تعرفها وتعاني منها الطبقة العاملة، سنعفيكم من ذلك -أيها السادة والسيدات- حتى نلتقي إن شاء الله على مائدة الحوار، إننا نؤكد على التسريع بالمفاوضات الجماعية بين أطراف الإنتاج والخدمات، وفي هذا الإطار فإن التصريح المشترك لفاتح غشت يبقى ويجب أن يظل مرجعية وأرضية الحوار الإجتماعي، ومن المعلوم أن أهم بنوده للأمل المتوسطي لن تعرف طريقها إلى التنفيذ رغم الجهد الذي بذلناه ولسنا على استعداد أن نبدأ من الصفر، لقد سجلنا في العديد من المناسبات الرسمية وغير الرسمية تعهدات أعضاء الحكومة وعلى رأسهم السيد الوزير الأول، ولايفوتنا في هذه المناسبة أن نذكر بأن منظمتنا كمركزية تقدمية دشنت الأوراش الوطنية كتجربة جديدة قوامها العمل التطوعي وبالطبع فإن فضائها اليوم هو الأوراش الصناعية، وهذا ليس بالجديد ويظهر أن بعض أجهزة الإلتقاط الحكومية لم تستوعب الرسالة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن إتاحة هذا النقاش في هذا الظرف، ظرف بداية الدخول الإجتماعي والمدرسي والفلاحي والإداري، نريده أن يكون دخولا، دخول إرادة قوية طالما أن الإرادة متوافقة كما نسمع، نحن نعتبر أننا لم نبدأ النقاش بعد فيما يجب عمله، إننا نقترح استمرار الدورة مفتوحة دون توقف فيما يجب عمله في ميدان التشغيل، في ميدان التمويل والتخطيط المؤسسات للحكومة وتفعيل وظيفة المؤسسات التشريعية لأن الأمر لايتعلق بتوزيع الغلاف المالي المعدل والمقدم، بل مايجب عمله للتغلب على المشاكل الإجتماعية المزمنة وللشروع في نهضة تنموية حقيقية تخرج البلاد من وضعها الحالي، لقد ضاق المغاربة ذرعا بالخطابات مهما كانت ألوانها السياسية أو الثقافية أو الإيديولوجية، يريدون إجراءات حاسمة لا طوابر للإنتظار، لانطالب إلا بتقاسم الإمكانيات هواء، ماء، خبز، خدمات، عمل، نعم، نتقاسم العمل، كيف؟ دعونا نتناقش الإجراءات، للمواطنين جميعا حقوق في ثروة بلادنا كي تكون المواطنة كاملة وعلى هذه القواعد المبدئية والحقوقية وعلى خلاف الأرقام والإحصاءات الواردة بالوثائق الرسمية، فإن نصف المغاربة النشيطين يعانون من البطالة، لذلك فإننا نطالب بتوفير الشغل للجميع، لجميع المغاربة وهي مسؤولية الحكومة ومسؤولية كل الذين اغتنوا على حساب شعب المغرب، وفي نفس الإطار فإننا نطرح معالجة عمليات الخوصصة والتفويتات اللامشروعة للملك العمومي والعودة إلى قانون الخوصصة نفسه الذي كانت فرق الحكومة الحالية المعارضة سابقا السباقة إلى إلغاء استثناءات القطاعية من هذه العملية، كما نطرح توقيف عمليات الخوصصة إلى حين تقييم حقيقي للمؤسسات والقطاعات المدرجة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن بلادنا تعيش أزمة قد تصبح كارثية إذا استمرت فالأمر لايتطلب إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني، هيكلة شمولية وذلك بتعبئة المواطنين والإعتماد على الذات إن القانون المالي منهجيا يجب أن ينطلق من حاجيات المغاربة وليس من التوازنات المالية، إن التوازن الحقيقي هو الذي يوظف العجز واستثماره لصالح التنمية وتجميد أداء الديون وتحويلها إلى الإستثمارات إنه في شروط نمو بلادنا معدل التنمية المقدم من طرف الحكومة يمكن أن يتضاعف لامرة ولكن مرات متى توفرت الإرادة البشرية المصممة والإدارة العقلانية الحازمة.

والسلام عليكم.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار محمد كافي الشراط باسم الإتحاد العام للشغالين بالمغرب. فليتفضل.

* السيد المستشار محمد كافي الشراط :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السيد الوزير،

السيد الرئيس المحترم،

إخواني المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم المركزية النقابية لاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وأنا أتناول الكلمة في إطار مناقشة مشروع الميزانية هذه، أن أذكر مرة أخرى بعد التذكير الأول الذي تأتى لمركزية بمناسبة مناقشة التصريح الحكومي، بأننا ساندنا ونساند حكومة التناوب ونقدر مختلف الظروف وجملة الإكراهات التي رافقت وترافق تحملها للمسؤولية، نتيجة التراكمات بمفعول المتغيرات الوطنية والدولية وبمفعول السياسات اللاشعبية للحكومات السابقة حتى أوقعت البلاد والعباد في هذا الإرث الثقيل، رصيده العجز والتضخم وتقهقر الإنتاج وتراجع الإستهلاك وارتفاع المديونية وبالتالي إحداث شرخ عميق جداً، بين فئات المجتمع بالبطالة، بالإقصاء، والفوارق الإجتماعية الصارخة من جهة وقلاع الإمتيازات والإكراميات والإنفاق بغير حساب وعدم الترشيد من جهة أخرى، إننا نقدر هذه الظروف ونقدر للحكومة أنها أخذت من الوقت ما مكنها إلى حد مامن الإطلاع على حقيقة الأوضاع وإجراء الإتصالات والمشاورات بين مختلف الفاعلين، وإن لم يحدث هذا على المستوى النقابي، لإعداد مشروع ميزانية يحاول أن يستجيب لبعض الطلبات الملحة، ويحس الجميع ويشعر الجميع ببداية التغيير الإيجابي الذي علي أمل حصوله أعطى الشعب المغربي والطبقات الشعبية على الخصوص الثقة لهذه الحكومة، ونحن في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب بعد دراستنا المتأنية والموضوعية لهذا المشروع، وإدخالنا في الإعتبار بأنه مشروع لميزانية انتقالية سجلنا على هذا المشروع بأن التوقعات التي جاء بها تتسم بالحذر والحيطة، وبواقعية أكثر من التوقعات التي عهدناها في المشاريع قبله، كما سجلنا بأنه يتوقع زيادة 5% في مداخيل الدولة، لتصل إلى 99,5 مليار درهم وبأن نفقات التسيير والإستثمار وتسديد الدين العمومي ستعرف على التوالي وحسب الترتيب زيادات 6,4 و4,85 و5,09، وسجلنا من خلال هذا المشروع أيضا بأن الحكومة ستعمل على مواجهة بعض الإنخفاضات المرتقبة في بعض المداخيل باللجوء إلى إجراءات كالتصرف في بعض الضرائب وغيرها، وتعمل بواسطة هذا التصرف على تعويض هذه الإنخفاضات.

ولقد سجلنا لهذا المشروع أيضا اتخاذه لجملة من الإجراءات في المجال الجمركي لتصفية مشاكل بعض الحسابات وفي المجال الضريبي بالمساهمة الإبرائية وإقرار التقادم أو العفو الضريبي وتوسيع لائحة المواد المستفيدة من القانون الإطار بمثابة ميثاق للإستثمار، كما نسجل لهذا المشروع أيضا تحملات التعويضات المتعلقة بتصريح عمال مفاحم اجرادة وتحملات لعدد من ديون هذه المفاعل، بالإضافة أيضا إلى ما أتاحه للمقاولة المغربية والمقاولين المغاربة من تشجيعات وتسهيلات للتأهيل والإعداد، والإستعداد للمناقشة قصد مواجهة تحديات العولمة والإنفتاح إلى آخر ماسجلناه لمشروع هذه الميزانية الإنتقالية وللحكومة من قبول لمجموعة من التعديلات لها وقعها الإجتماعي كقبولها مثلا للتعديل المتعلق بالضريبة على المعتمرين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارون المحترمون،

إذا كان من النزاهة والموضوعية أن نسجل لمشروع الميزانية ماسجلناه له آنفا، فإنه من باب الواجب أيضا والإلتزام الذي يربطنا بشرائح العمال والعاملات وشرائح السواد الأعظم من الأمة، من الشعب المغربي المسحوقة بمفعول استفحال البطالة، الذي تصيب 17% من الساكنة النشيطة، حسب الإحصاءات شرائح العمال والعاملات وعموم الطبقة الشعبية المسحوقة بمفعول استمرار، سطو الغلاء، وقرصنة المضاربين والمحتكرين وشرائح العمال والعاملات المسحوقة بمفعول احتضار الأجور، وعدم الإطمئنان على الإستقرار في الشغل، بمفعول الطرد، وتقليص أيام وساعات العمل، بمحاربة المطالبة بالحقوق بمحاربة حرية العمال والعاملات في الإنتماء النقابي تحت طائلة التعسف والجبروت لأباطرة التسلط من بعض أرباب العمل، الذين ألفوا لغياب من يحمي القوانين ويصون الحقوق، أنه لاحق للعمال مع المال.

السادة المستشارون المحترمون،

قلت إذا كان من الموضوعية أن سجلنا لمشروع الميزانية هذه بعض الإيجابيات، فإنه من باب الواجب والمصداقية أن نسجل عليه أنه ظل إلى حدود كبيرة مشروع ميزانية إرث وليس مشروع ميزانية برنامج، تتحسس الأمة من خلاله أنه التغيير المالي الموضح بالأرقام المحدد بالزمان للسياسة الحكومية قررت بالفعل فتح كل الملفات وإزالة كل الموانع لإحقاق الحقوق عملا وليس من خلال النصوص وحدها. تتحسس الأمة من خلاله أن التنمية يجب أن تتوجه للإنسان وأن الخيرات ملك للجميع وأن القوانين فوق رؤوس الجميع، تتحسس من خلاله وإجراءاته الطبقات المستضعفة المحرومة أنها في قلب التفكير الحكومي والإجراء الحكومي لصالح العامل وأسرته، وبيان ذلك كالآتي :

إننا نجد في المشروع أن الحكومة خصصت 12.000 منصب شغل يذهب أكثر من 70% منها تقريبا إلى التعليم والداخلية، 12.000 منصب شغل غير كافية لمحاربة البطالة المزمنة وخاصة بطالة الشباب المتقف والخريجين، والحكومة تعلم وكذا المختصون في مجال المال والإقتصاد أنه لايمكن التحدث عن التنمية الفعلية الحقيقية الدائمة مالم يتم توفير مجموعة من العوامل منها :

- إيقاف موجات البطالة بالعمل على امتصاصها تدريجيا وفق مخططات واضحة المعالم، ومحددة تتظافر مجهودات الجميع حولها، هذا على مستوى بطالة الشباب. وهناك نوع آخر من البطالة والحكومة تعلمه، البطالة التي تطال يوميا عشرات ومئات العمال والعاملات مما يجعل رصيد الشغل الوطني في تقلص خطير ومستمر من جهة، ويجعل مجهودات الحكومة في باب التشغيل والتوظيف لن يظهر لها أثر إيجابي، لأن الذين يشتغلون يدخلون من باب ويخرج أكثر منهم من باب آخر، وليس في السياسة الحكومية إلى حد الساعة أي إجراء في هذا الإتجاه، أي اتجاه ايقاف هذا النزيف الذي يصيب الشغالين رجالا ونساءاً، إما بسبب إقفال المعامل والمؤسسات، وإما بسبب الطرد التعسفي الذي يصيبهم لمجرد الإنتماء النقابي بالمطالبة بالحقوق التي تخولها القوانين أو حتى بدون هذه المطالبة، إن الحكومة تعلم هذا، لأن مئات الشكايات توجد على طاولتها في الموضوع، فعمال اسطروم، السلامة، الرفاهية...إلخ. أكادير، في تزنيت، في تارودانت،... إلخ، في آسفي، هؤلاء جميعهم ماذا أعدت الحكومة في سياستها لهم ليحسوا بأنهم أنصفوا بالرجوع إلى عملهم حفاظا على لقمة العيش من جهة، وحفاظا كذلك وخاصة على رصيد الشغل الوطني كما قلت آنفا، ولعل قائلا يقول بأن هذا مشروع قانون المالية لاعلاقة له بهذه الموضوعات، ونحن نقول بأن المشروع المالي هو الذي يبين توجه الحكومة أي حكومة في المال والإقتصاد والإجتماع، أي هو الذي يظهر من جملة مايجب أن يظهره السياسة العامة والتوجهات العامة في الأمور الإجتماعية لصالح الشغال وسائر فئات الشعب.

إننا في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب بعدما درسنا المشروع وجدناه لايتحدث نهائيا عن الزيادة في الأجور للعمال والموظفين لخلق الرواج بالإقبال على الإستهلاك المتزن، ونتساءل هل قررت الحكومة بسكوتها عن الزيادة في الأجور في الأقل حيوي أي في 1634 درهم، بحجة أن التحكم في الأجور يمكن من التحكم في التضخم؟ ونتساءل أيضا هل اطلعت الحكومة على تبويب النفقات داخل 1634 درهم، أي داخل السميك، الذي يخصص للكراء 170 درهم في الشهر، وبالتالي فما نصيب اللحم والزيت والسكر والطاقة إلى آخر والتمدرس والتطبيب إلى آخر مايحتاجه الفرد من أسباب حياة الكفاف فقط؟ وكم قلنا في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب وكاتبنا وطالبنا بتحديد الأجور الدنيا على ضوء الأجور العليا أو العكس أي تحديد الأجور العليا على ضوء الأجور الدنيا، في نسبة محددة متفق عليها تحقيقا للحد من الفوارق الصارخة الموجودة بينها وبالتالي تحقيق لشيء من العدالة الإجتماعية الغائبة ثم الأسعار، ماذا أعدت الحكومة من إجراءات مضبوطة محكمة للتحكم بها بالضرب على أيدي المتلاعبين، وكلفة الإنتاج التي يتسبب غلاء أثمان الطاقة من كهرباء وماء وگازوال في ارتفاعها سواء في المجال الصناعي أو الفلاحي؟ ماذا أعدت الحكومة في هذا الشأن جميعه؟ إننا في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب كثيراً مادعونا المسؤولين الحكوميين إلى تقوية الطاقة الشرائية والتحكم في الأسعار لخلق التوازن المفقود بين تنشيط الدورة الإنتاجية والتجارية والتحكم في التضخم للوصول إلى تنمية تصاعدية مستديمة. دعونا إلى الأجور بالعناية غير المباشرة كحل عملي لتقوية الطاقة الشرائية، وتحريك الدورة عن طريق فتح الأوراش الكبرى مثلا في مجال السكن الإجتماعي دعونا إلى تقوية الخدمات بتوفير التغطية الصحية والنقل الجماعي وتوفير السكن الشعبي الإجتماعي بأثمان مناسبة لتنمية المقاولات البنائية واستعادة مجموعة من القطاعات ذات الأهمية الكبرى نشاطها حتى تساهم جميعها في التشغيل على نطاق واسع، وبالتالي تنمية المستهلك أيضا عن طريق توفير هذه الحاجيات الضرورية له ولأسرته، وهذه الموضوعات جميعها كانت محور المحادثات التفاوضية بين الحكومة وأرباب العمل والنقابات بالإتفاق والتوقيع عليها بواسطة التصريح المشترك لفاتح غشت 96، موضوعات لانجد لها داخل هذا المشروع إلا إشارات، بل وفي بعض الأحيان لانجد حتى هذه الإشارات، فمثلا مامصير 3% من أرباح أرباب العمل، و2% من

ميزانية التجهيزات للوزارات، و1% من المستفيدين من السكن الإجتماعي من العمال والموظفين؟

مامصير هذه النسب والتي قطعنا أشواطا كثيرة في درسها وتقدير مبالغها داخل اللجان المختصة بعد فاتح غشت 96، وكذلك الأمر بالنسبة للتغطية الصحية التي لانجد لها تحديداً في الميزانية لا من حيث الزمن ولا من حيث الكيفية ولامن حيث الرسائل ولاكذلك الجهات التي تتكلف بها، لانجد للتغطية الصحية إلا الإعتراف بها كمبدإ عام تنوي الحكومة القيام به.

ونحن هنا كاتحاد عام للشغالين بالمغرب لابد من إعادة التوكيد على أن الشغيلة المغربية متشبتة بتطبيق التصريح المشترك في كليتها، لأنها الكل لايتجزأ لما لهذه البنود من علاقة تكاملية فيما بينها البين لأن هذه البنود كما تنص على الإلتزامات مالية من ترقية داخلية تسوية لبعض الأوضاع المالية للعمال والموظفين، تنص كذلك إلتزامات إجرائية لصالح المؤسسة والتشغيل بتنشيط قطاعات جد حيوية في تشغيل اليد العاملة، كتنشيط قطاع البناء مثلا وإعادة الحياة لبعض المؤسسات الإنتاجية المتوقفة عن العمل، وذلك بمدها بالعون الذي هي في حاجة إليه حسب ماتبينه وضعيتها بعد الدرس كما تم الإتفاق على ذلك.

لذا، فنحن في الإتجاه العام للشغالين بالمغرب معنيون كطبقة شغيلة بجميع بنود التصريح المشترك ولسنا متشبتين بما يتعلق فيه بالإستحقاقات المالية فقط.

ونرجو أن يكون هذا قناعة راسخة عند الحكومة، وألا تكون تتعامل معه إلا من جانب الوفاء بالإلتزامات المالية التي ينص عليها اعتباراً منها أنه أصبح متجاوزاً، وبعد تحليل مشروع الميزانية أيضا، فإننا سجلنا فيما يتعلق بالسياسة الإجتماعية أنها باهتة بالمعالم، إذ فيما يتعلق بالتشغيل لايحدد سياسة واضحة إلا ماكان من خلق المناصب المشار إليها أعلاه وتخصيصه لغلاف مالي للتأهيل، البعض للتشغيل، وكذلك ماهو منتظر أو مأمول من المقاولة من تحرك بهذا الإتجاه مقابل ما استفادت منه من مجهودات بذلتها الحكومة لصالحها، وإذا كان بعض أرباب العمل من ذوي الضمائر الحية سيبذلون قصارى جهدهم في الموضوع بالإستثمار والتشغيل، فإن البعض الآخر سيتقاعس عن هذا العمل، فماذا أعدت الحكومة لمثل هذه الحالات؟ وماذا أعدت الحكومة أيضا من إجراءات للقطاع غير المنظم من أجل تنظيمه حتى يصبح هو الآخر فاعلا حيويا في الإقتصاد الوطني يؤدي ضرائبه ويقوم بالدور الملقاة عليه في التنمية؟ لماذا لم تفكر الحكومة في خلق قانون الإطار وإقناع المؤسسات به مثلما هو موجود في القطاع العام؟ لماذا لم تحدد الحكومة نسبة لتقليص البطالة على امتداد سنوات، على امتداد عشريات،

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

إخواني المستشارون المحترمون،

لما قلنا بأن المشروع لايقدم سياسة واضحة في التشغيل، فانطلاقا من أن التخطيط والتوقعات مازالت في بداية أشغالها، أي تصوير المجتمع المغربي من كل جوانبه. بتحديد الحاجيات وضبط الوسائل، فنحن مازلنا وعلى سبيل المثال لم نحدد بعد متى سنقضي على الأمية بصفة نهائية، ومن خلال أي برنامج، ولم نحدد بعد كم يكون لنا من طبيب ولكم من نسمات، وكم يكون لنا من المهندسين في مختلف القطاعات والتخصصات، ولم نحدد بعد الوحدة الإنتاجية في العالم القروي، وكم يجب أن تكون فيها من هكتارات في البور وكم من هكتارات في السقي إلى آخره، تحديد هذه الغايات وغيرها على وجه الدقة هو الذي يقرر سياسة التكوين والتشغيل للقضاء على البطالة، بالإضافة طبعا إلى التحديد العام الحكومي لملامح المغرب الحقيقية التي يجب أن يكون عليها انطلاقا من مؤهلاته وخصوصيته.

ونحن في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب كثيراً ماقلنا وكاتبنا بأن الخوصصة يمكن أن تكون عاملا مهما في تنفيذ سياسة التشغيل، انطلاقا من ضرورة احترام دفاتر التحملات القاضية بعدم الطرد من جهة، والقاضية أيضا بالتوسع في التشغيل، وانطلاقا من استثمارات الأموال المستوفاة بواسطتها، في إقامة مشاريع أخرى في المناطق والجهات المحرومة التي يمكننا أن نخوصصها هي الأخرى بدورها لما تصبح منتجة مربحة، وهذا من صلب العمل الذي يجب أن يكون في الجهات إذا كنا فعلا نومن بها وبسياستها.

السادة المحترمون،

إننا نقدم هذه الملاحظات، فلأننا نريد صادقين ملخصين أن تنجح الحكومة، وستنجح الحكومة، لأنها مناط آمال السواد الأعظم من الشعب المغربي بعماله وموظفيه وفلاحيه وصناعه وحرفييه وتجاره وصناعييه، لذلك قدمنا ونقدم الطلبات الملحة للشغيلة المغربية وخاصة منها مالايكلف...آه، أن منها مالايكلف من الناحية المادية، لايكلف إلا الإرادة كاحترام الحريات النقابية وإيقاف الطرد للإنتماء النقابي، سيما وأن العالم أجمع احتفل وسيحتفل هذه السنة بخمسينية كل من الإتفاقيتين الدوليتين 87 و98 وكذلك احترام دورية الحوارات

الإجتماعية وتفعيل اللجنة الوطنية واللجن الإقليمية للمنازعات وتفعيل المجلس الأعلى للشغل إلى آخره، والتوافق حول مدونة الشغل، هذه أمور كلها لاتكلف، تكلف قليلا ولكن في البعد الغائب تكلف كثيراً لأنها بحاجة إلى إرادة وهذه الإرادة لانشك في أنها موجودة، ولكنها تنتظر الوقت الذي لانتمنى أن يطول، ونريد من الحكومة أخيراً الإصلاح الفعلي للضمان الإجتماعي بتعديل قوانينه وتطويرها حسب الدور الفعلي المنوط به في التنمية والبناء وإعادة النظر في وضعية المتقاعدين.

نريد من الحكومة أن تفتح الملفات الكبرى، ملفات المكاتب الوطنية ومراقبتها لترشيد نفقاتها إلى آخره هذا مانريده من الحكومة، لأن هذا هو ماتنتظره الطبقة الشغيلة، حياة كريمة في ظل عدالة اجتماعية حقيقية. وإن الحكومة ستفعل بالتدرج لأنها واعية بهذه الموضوعات، ونحن معها وإلى جانبها، ولذلك فإننا في الإتحاد العام للشغالين بالمغرب سنصوت لصالح هذه الميزانية. أشكركم على حسن استماعكم. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد جامع المعتصم باسم الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب. فليتفضل.

* السيد المستشار جامع المعتصم :

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله والسلم على سيدنا محمد الصادق الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون،

أتقدم أمام مجلسنا الموقر، لأساهم بامس نقابة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في مناقشة القانون المالي 98-99، والذي يؤطر الحياة الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين خلال سنة كاملة، هذا القانون الذي يفترض فيه أن يجسد التوجهات العامة لحكومة التغيير، والتي عبرت عنها من خلال التصريح الحكومي، وسأحاول في تدخلي هذا أن أعرض رأينا في الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب حول الأولويات التي أطرت هذا القانون المالي :

1 - يهدف القانون المالي المعروض علينا إلى خلق شروط الإقلاع الإقتصادي بإجراءات تعمل على تسوية وضعية المقاولات إزاء الإدارة الضريبية والضمان الإجتماعي عن طريق مجموعة من الإعفاءات، ونرى أن واجب الحكومة أن تعمل على اعتماد نظام ضريبي عادل، وتسهر على تطبيقه بشفافية كاملة حتى لاتضطر من حين لآخر إلى مثل هذه الإجراءات التي قد تؤصل للغش وتشجع على التهرب الضريبي، مما سينتج عنه ضياع حق الدولة وبالتالي حق المواطنين، والذي لايجوز للحكومة أن تتساهل في استخلاصه، أو أن تعمد إلى توزيع الإعفاءات بشأن مستحقات تمثل عصارة عرق جبين الطبقة الشغيلة الوطنية.

إن الإقلاع الإقتصادي يحتاج إلى تشريعات واضحة ومتطورة، ويحتاج إلى إدارة نزيهة، ويحتاج إلى قضاء عادل وإحساس بالمسؤولية من قبل الجميع حتى تترسخ الثقة بين كل المكونات المتدخلة بشكل مباشر أو غير مباشر في آلية الإنتاج.

2 - يتوخى هذا القانون إنجاز سياسة إجتماعية أكثر حيوية، وإننا في الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب نسجل التوجه الإجتماعي لعمل الحكومة من خلال الزيادة في ميزانية القطاعات الإجتماعية والتي لها دلالة رمزية أكثر مما يتوقع أن تحدثه من أثر على هذه القطاعات، لأن اعتماداتها في الأصل كانت ضعيفة.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارون،

نرى في الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن هذه السياسة الإجتماعية ينبغي أن ترتكز على مرتكزات، أولها اعتماد آلية ديمقراطية للحوار الإجتماعي تشرك كل الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين والسياسيين، وتتجاوز عقلية إقصاء هذا أو ذاك، احتراما لمبدإ التعددية الذي يقره الدستور، مع الحرص على توفير الشروط الموضوعية للمنافسة الديمقراطية التي نؤكد بكل أسف أنها لم تكن متوفرة في الإستحقاقات الماضية.

أيضا هذه السياسة ينبغي أن ترتكز على الجدية في تطبيق مقتضيات التصريح المشترك لفاتح غشت 96، خاصة فيما يتعلق بملفات لم تفتح بشكل معقول، ملف السكن الإجتماعي والتغطية الصحية لفائدة المأجورين.

كما ينبغي أن ترتكز هذه السياسة على إيجاد استراتيجية واضحة المعالم لقضية التشغيل.

السيد الرئيس،

إن استمرار بطالة الخريجين يعتبر هدراً حقيقياً لأحد أهم موارد البلاد، إذ كيف يعقل أن يستغني بلد كالمغرب عن عقول أنفق من أجل تكوينها وتأهيلها اعتمادات ضخمة، ثم كيف استصاغت حكومة التغيير أن تردد ما اعتمدته الحكومات السابقة في شأن الحد من التوظيف العمومي بتوجيه من مؤسسات النقد الدولية. مع أن نسبة التوظيف عندنا لازالت ضعيفة، إذ لاتتجاوز 25 بالألف في حين أنها تصل في بعض البلاد المتقدمة إلى أكثر من 75 بالألف، ونسبة 25 بالألف بالنسبة لنا في المغرب قد تكون مقبولة في قطاعين فقط، يعني قطاع التربية والتعليم وقطاع الصحة.

ثم إن المراهنة في التشغيل على القطاع الخاص يحتاج إلى مقاربة شاملة لواقع هذا القطاع من أجل تحديثه وعقلنة تدبيره وتحويله إلى عمل المؤسسات حتى يمتلك ضمانات الإستمرار ومواجهة تحديات العولمة، وتحرير التجارة العالمية ليتمكن بدوره من توفير ضمانات إدماج الخريجين.

إن التفرج على اعتصامات حاملي الشهادات واستغلالها من قبل هذا الطرف أو ذاك، لايشرف الحكومة ولا المجتمع المغربي برمته، بل الأمر يتطلب مجهوداً وطنيا وتضامنا فعليا بين الجميع لمعالجة هذه الآفة ووقاية مجتمعنا من استفحالها.

النقطة الثالثة التحكم في ...أو الهدف أو الإطار أو الأولوية الثالثة التي تؤطر القانون المالي التحكم في التوازنات الماكرواقتصادية، لاشك أن التحكم في عجز الخزينة الذي يرمي إليه هذا القانون المالي.

يعتبر عنصراً إيجابيا إذا ارتكز على مؤشرات حقيقية ذات مدلول اجتماعي سليم. إننا في الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نرى أن بلادنا بحاجة إلى ميزانية إنسانية قبل أن تكون ميزانية حسابية، وهذا يعني أن يرتبط كل رقم من أرقامها بمؤشرات تنموية اجتماعية، إذ ماقيمة التحكم في العجز في حدود 3% مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة والأمية والفقر، وماذا نتج عن التحكم في التوازنات خلال العقدين الأخيرين غير الرتبة المخزية التي تحرج معها كل مواطن غيور على بلده.

إن الحكومة مطالبة بإعادة النظر في أشكال تمويل الميزانية، إذ أن نظام القروض الذي يعتمد عليه قد أثبت فشله وصار أحد أهم الإكراهات التي تعوق التنمية في مجتمعنا، إذ أن اعتمادات خدمة الدين تشكل ضعف اعتمادات الإستثمار العمومي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن الأصل عندنا في الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن نحسن الظن بالحكومة حتى يثبت لنا العكس، ولذلك نقدر ماذهبت إليه الحكومة من اعتبار هذا القانون المالي انتقاليا، لم تتوفر له كل الظروف الملائمة لأحكامه، غير أننا نهيب بالحكومة أن تعمل على :

1 - ملاءمة القوانين المالية مع ثوابت الهوية الإسلامية لبلادنا، بالإجتهاد المستمر والمتواصل من أجل تجاوز أشكال التمويل الربوية والحد من انتشار الخمور ومختلف أنواع القمار لتصفية الميزانية من الموارد المحرمة التي تستنزف عواقبها الوخيمة أضعاف مايحصل منها مثلما يحدث في حوادث السير وارتفاع الجريمة والتفكك الأسري، هذه تصرف فيها أموال ضخمة من ميزانية الدولة والسبب فيها انتشار مثل هذه الآفات.

ثم نهيب بالحكومة أن تعمل على الوفاء بميثاق حسن التدبير وتخليق الحياة العامة أثناء صرف الميزانية وتحصيل مواردها بتقوية آليات المراقبة والمتابعة واستثارة المراقبة الذاتية من خلال تقوية الوازع الديني والشعور الوطني لدى كل المسؤولين فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته.

ثم على الحكومة أن... آه، نهيب بالحكومة أن تعمل على ابتكار أساليب جديدة تمكن من تطوير تنفيذ هذا القانون المالي، من مثل تحويل بعض اعتمادات التجهيز إلى استثمارات حقيقية ومثال بسيط على هذا أنها في ميزانية التجهيز لقطاعات متعددة مايتعلق بالتجهيز المعلومياتي الرقم بالنسبة لقطاعات الإجتماعية التي أشارك في اللجنة للقطاعات الإجتماعية، يتجاوز 200 مليون درهم، يعني التجهيز المعلومياتي، فهذا أعتبره مجالا يمكن أن يوجه إلى استثمار حقيقي سيستفاد منه بشكل كبير.

وأخيراً نتمنى ألا يخيب أملنا في حكومة التناوب من أجل تحقيق التغيير والإصلاح الذي يترقبه كل المواطنين، هذا الترقب الذي لاينبغي أن يطول. ونحن نؤمن بالأثر الذي يقول : نعم المال الصالح في يد الرجل الصالح، فلتحرص الحكومة أن يكون هذا القانون صالحا وأن تحرص على تطبيقه بشكل صالح، والله يتولى الصالحين، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد عقا الغازي باسم الإتحاد الديمقراطي للشغالين. فليتفضل.

* السيد المستشار عقا الفازي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

باسم الإتحاد الديمقراطي للشغالين، يشرفني أن أتناول الكلمة أمام هذا المجلس الموقر لمشاركتنا في نقاش مشروع القانون المالي لسنة 98-99.

جاء مشروع القانون المالي بإجراءات تستهدف إلى تشجيع المقاولة وزرع الثقة التي فقدت وإخراجها من الإنتظار، لكي تستثمر وتخلق فرص الشغل على هذا حسب قولكم -قول الحكومة- نحن في الإتحاد الديمقراطي للشغالين نشاطركم الرأي في هذه السياسة إذا كانت حقيقة ترمي إلى الدفع بالمقاولة وتشجيعها والدفع بها إلى الإستثمار وتأهيلها والدفع بها إلى الإقلاع علما بأن المقاولة هي قبل كل شيء وظيفة اقتصادية مساهمة في النمو.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

وعلى ذكر المقاولة، لاتفوتني الفرصة بدون أن أسجل أمام المجلس الموقر أننا لايمكننا أن نساند ونؤيد إلا القوانين والتشريعات التي تعتبر أن العامل عنصر أساسي ومهما والذي يتحتم على كل تشريع أو إجراء أن يأخذه بعين الإعتبار، وذلك بتحفيزه وإشراكه حتى يكون عنصراً ديناميكيا ومبدعا يمكن الإعتماد عليه لازدهار المقاولة وخلق مناصب شغل جدد.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

أريد أن أتكلم على العفو الضريبي، عندي سؤال مهم بالنسبة إلينا في الإتحاد الديمقراطي للشغالين، هل حقيقة العفو الضريبي يرمي إلى خلق مناصب شغل أويهدف إلى موارد جديدة تمكن الحكومة من الإبقاء علي التحكم كما كان الشأن في الحكومات السابقة؟ لماذا نطرح هذا السؤال؟ لأنه يتبين لنا من خلال التعميق في هذه الإجراءات أن الهاجس المالي هو الذي يهيمن على القانون المالي، ولنا تحفظات في هذا الميدان لأن المقاولة أعطيت لها فرصة لتصفية مشاكلها، والخزينة والحكومة لتخفيف عجز مالها والعامل ليس هناك شيء ملموس في حقه. نعرف أن الحكومة ستربح مليارين ونصف من الدراهم أي 250 مليار سنتيم، ولكن أين قضية التشغيل؟ إننا ننتظر من الحكومة أن تشغل وأن ترى حلا للعاطلين والذين هم أمام مجلس النواب وعددهم في الأقاليم والعمالات. إننا ننتظر من حكومة التناوب، حكومة التغيير والتجديد في مشروع القانون المالي أن تكون في مستوى ما كان الشعب المغربي ينتظر من هذه الحكومة لأن القانون المالي الجديد، فهو صورة طبق للأصل للقوانين المالية السابقة، للحكومات السابقة، إننا ننتظر من حكومة التجديد والتغيير تجديد وتغيير العقليات، وكذلك أن تكون في مستوى الذي تنتظره الطبقة الشغيلة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. الكلمة للمستشار السيد ادريس مارون باسم النقابات الشعبية.

* السيد المستشار إدريس مارون :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

باسم إتحاد النقابات الشعبية، يطيب لي أن أتقدم بالمساهمة في إثراء المناقشة العامة للقانون المالي رقم 12-98 برسم 1998-1999، وفي هذا الإطار أرى من الضروري استحضار العناصر الأساسية التي ارتكز عليها هذا القانون حتى يتمكن الرأي العام من ربط المناقشة بالموضوع والإطلاع على مدى ربط الحكومة الأقوال بالأفعال.

إن العناصر الأساسية للقانون المالي في ميدان الجمارك ترتكز هذه الإجراءات التي جاء بها القانون المالي في ميدان الجمارك على ملاءمة مُدونة الجمارك والضرائب الغير المباشرة لاتفاقية الگاط.

فيما يخص التشجيع على الإستثمار، يرتكز هذا المحور على تسوية الحصيلات والمساهمات الإبرائية للشركات والأشخاص

الطبيعيين مقابل غلاف مالي قدر بـ 2 مليار ونصف درهم يؤدى للخزينة العامة، بالإضافة إلى حصر الضريبة المهنية والضريبة الحضرية في الجزء الأقل من 100 مليون درهم بالنسبة للشركات الكبرى.

كما جاء القانون المالي بإلغاء المستحقات بالنسبة لمجموعة من الضرائب والواجبات والرسوم القديمة.

3 - مداخيل جديدة جاء بها القانون المالي وهي :

- مطالبة 4 من المؤسسات العمومية بالمساهمة في الميزانية العامة بما يقارب 2 مليار درهم، - فرض أتاو على المؤسسات العمومية السنوية بخصوص استغلال الملك العمومي.

- فرض رسم قضائي حصر في 750 درهم على كل طلب نقد يرفع إلى المجلس الأعلى.

- رفع الرسم المفروض على تسليم نظير الشينيط من 10 إلى 50 درهم.

- تخضع لرسم التنبر أو خضوع لرسم التنبر المخالصات والإبراءات والمبالغ أو القيم التي تفوق 10 درهم أو مجرد وصل أو إبراء وكذا الوصولات التي تثبت إيداع مبالغ نقدية لدى مؤسسات بنكية.

وتضاف إلى هذه اللائحة، لائحة أخرى من الوثائق التي يحتاجها المواطن.

إجراءات تهم التشغيل، أهمها إحداث 12.000 منصب شغل، وتمكين وزارة العدل من تعويض المتقاعدين من الموظفين، وكذا إدارة الدفاع الوطني وموظفي القوات المساعدة وإحداث إمكانية تمويل صندوق اجتماعي لعمال المناجم، ورصد مخصص لإعادة تكون المناجم.

توازن الموارد والتكاليف، نلاحظ أن هناك زيادة فيما يخص التكاليف تقدر بـ 11,5% بالنسبة للموارد.

الميزانيات القطاعية : لوحظ انخفاض في ميزانية الوزارة التقنية التجهيزية لصالح ارتفاع في الميزانيات الوظيفية.

ماذا ترجم القانون المالي للتصريح الحكومي؟ إن العناصر الأساسية التي ارتكز عليها القانون المالي ليست إلا إجراءات ترمي إلى تكريس الإتفاقيات السابقة، ويتعلق الأمر بمدونة الجمارك وإدخال الإعفاءات المقررة لصالح شركات «دايو» حيز التنفيذ، وإما اللجوء إلى وضع إجراءات تطعيم ميزانية الدولة بأسهل الطرق وأخطرها بيداغوجيا. ذلك أن اللجوء إلى المساهمة الإبرائية التي سبق استعمالها مرتين من شأنها أن ترسخ هذا المبدإ الذي يضر بالمقاولة الشريفة ويغري المتملصين على السير قدما فيماهم عليه.

كما إن إلزام المؤسسات العمومية الناجعة في تسيير قطاعات المساهمة في تمويل الميزانية العامة للدولة من شأنه أن يحلا من قدرتها على الإستثمار والتوسع والمنافسة وقد يحس مسيروها بالإحباط وانعدام الرغبة في تحسين مداخيل هذه المؤسسة مادامت ستعود للخزينة العامة.

وبخصوص فرض رسم قضائي على كل طلب نقد فإنه يحد من قدرة المتقاضين سيما البسطاء من متابعة المطالبة بحقهم والتمتع باللجوء إلى كل الأسلام القضائية بحثا عن الحقيقية.

أما الرسوم الجديدة للتنبر المفروض على كل الوثائق والأوراق من محاضر مخالفة السير والإبراءات والوصولات المختلفة، بما فيها تلك التي تسلمها البنوك عند إيداع مبالغ نقدية في الحساب إضافة إلى وضع الرسوم المفروضة على تسليم نظير الشيسيت، نعتبرها مجرد حلول ترقيعية ستزيد ولاشك من تعقيد المساطر الإدارية وتمطيط الوقت للحصول على وثائق المواطنين أكثر مما هو عليه الآن، دون أن تجري من حيث رفع مداخيل الدولة.

أما بخصوص إلغاء بعض المستحقات بالنسبة لمجموعة من الضرائب والواجبات والرسوم، فنعتقد أن هذا أمر لم يتطلب من الحكومة عناء كبيراً، ولاتفكيراً معقداً، إذ فقط طبقت المقولة : «كم حاجة قضيناها بتركها؟ ويهم هذا الأمر أيضا عدداً من الملزمين اتجاه القرض الفلاحي، هذا الذي وجد في الحكومة استعداداً لمده بـ 250 مليون درهم، عوض محاسبته ومعرفة أسباب انهياره ومعالجتها، إننا نعرف الآن عدم اهتمام الصندوق بالبحث عن استخلاص ديونه والتماطل واللامبالاة في التعامل مع الراغبين في إيجاد حل لديونهم عن طريق التراضي مع التمادي في بناء المقرات الفخمة واقتناء التجهيزات المريحة.

وتبقى الإجراءات المتعلقة بالتشغيل جد ضعيفة ومؤشراً واضحا على وضع حد نهائي للإلتحاق بالوظيفة العمومية وعملية التكوين من أجل التشغيل ليست واضحة المعالم ونتائجها ليست مضمونة بالنظر إلى نوع المؤسسات التي تكون النسيج الإقتصادي المغربي.

إن المجتمع المغربي عامة والطبقة الشغيلة والشباب العاطل على وجه الخصوص يستحق أكثر مما جاء به القانون المالي، إننا نريد فعلا قفزة واضحة تحسسنا بالتغيير على أرض الواقع وفي العمق وتجعلنا

نسير سيراً مطمئنا تنفتح معه الآمال من جديد ليعدو الطفل إلى مدرسة راغباً ويعانق الجامعي دروسه مطمئنا ويستثمر الناس أموالهم مشجعين غانمين ويعمل الفلاح والصانع والعامل مكرمين معززين.

إننا لانريد أن يتيه شبابنا ولايغيب عنه الأمل أبداً، وقال الشاعر :

أعلل النفس بالآمال أرقبها

ما أضيع العيش لولا نسمة الأمل

إن المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية المتوفرة نسبة البطالة ارتفعت من 16,5% خلال الثلاث الأشهر التالية لسنة 97 إلى 18,7% في نفس الفترة من 98، كما أن نسبة الحركية انخفضت أيضا.

هذه المؤشرات تجعلنا نطالبكم أن تستدركوا بسرعة نقائص القانون المالي المتعددة ومنها خصوصا مايتعلق بتحريك الإقتصاد وخلف فرص الشغل وتحسين أوضاع الشغيلة.

أول إجراء كنا نريد أن يتطرق له القانون المالي هو إشكالية إعادة المئات من المعامل المغلوقة أبوابها إلى استئناف نشاطها، لما ستوفره للدولة من مداخيل ضريبية وكذا للجماعات المحلية وأيضا لاستقطابها للعملية الصعبة، بالإضافة إلى إعادة تشغيل مايقارب 230.000 من العاطلين وهو مايمثل 24,5% من مجموع العاطلين المتواجدين خلال الثلاث أشهر التالية من هذه السنة، على اعتبار أن هذا العدد فقد الشغل بسبب إغلاق المعامل.

ثانيا، الوقوف على الصعوبات التي تجدها العديد من الشركات في تنويع أسواقها الخارجية، وذلك بتظافر الجهود والتنسيق بين وزارة الخارجية التي تتوفر على خزان هائل من المعلومات حول الأسواق المتواجدة في العالم، والإتجاهات المهمة بالنسبة للمغرب، ووزارة النقل فيما يخص توفير النقل الجوي والبحري، ووزارة الصناعة والتجارة، إذ لايعقل أن نكون غائبين عن بلدان تعيد بناء مدن بأكملها من جديد وتقتني كل شيء من الخارج كمثل لبنان.

إن تفعيل سفاراتنا بالخارج في الميدان الإقتصادي وربط عملها بعمل الغرف المهنية هو أحد العناصر لترويج المعلومات التي يبحث عنها المستثمرون المغاربة من أجل المشاركة في السباق إلى الأسواق المفتوحة في العالم.

لقد أصبحت الآن الصناعة السياحية أول نشاط اقتصادي في العالم تشغل مايقارب 11% من مناصب الشغل وتوفر 10% من الناتج الداخلي العالمي، وستزداد وثيرة نموها لتتضاعف في أفق 2012، ولكن عدد السياح الدوليين بالمغرب الذي كان سنة 92، ثلاثة ملايين سائح أصبح اليوم لايتعدى 1,8 مليون سائح. كما أن تطور معدل الإقامة هو أيضا انخفض تدريجيا مقارنة مع سنة 1987، وأصبحت نسبة ملإ الفنادق لاتتعدى 36%، الشيء الذي أدى إلى إحجام المستثمرين عن هذا الميدان.

إن الحكومة على علم تام بأوضاع الصناعة السياحية ولاشك أنها تعرف حق المعرفة أن هذا الموضوع ليس فقط من اختصاص وزير السياحة، بل هو ورش وطني يتطلب تدخل الحكومة بأكملها والجماعات المحلية والمهنيين والسكان أيضا دون أي تأخير، ومع ذلك لم يأت القانون المالي بأية إشارة تنبئ بانطلاق العمل في هذا الورش الواسع، واكتفى الوزير المختص في عروضه ببسط المشاكل وبعض الإقتراحات التقنية بأن من خلالها عدم وجود رؤيا واضحة لمعالجة قضية السياحة كمشروع مندمج تتفاعل فيه كل مقومات المجتمع من أجل خلق مناخ حقيقي يستهوي السائح الأجنبي ويوقد رغبته في التسويق من منتوجاتنا كما يجذب المغاربة القضاء عطلهم داخل بلادهم عوض الإضطرار للذهاب إلى بلدان أخرى مجاورة هيأت لزائريها كل وسائل الراحة والإستجمام والأمان.

إن الدفاع عن التشغيل وعن الطبقة العاملة في نظرنا يقتضي أولا الدفاع عن خلق ظروف التشغيل وتوفير الربح للشغيلين والمشغلين ودون هذا لن يكون هناك عمل ولاتحسين وضعية العمال، ومن هذا المنطلق نعتبر أن أهم نقائص القانون المالي غياب اعتماد إقامة المناطق الصناعية وتهميش دور الجهة عوض الإعتماد عليها في انطلاق العملية الوطنية لإقامة المناطق الصناعية، ويكفي أن تعود الحكومة إلى معرفة ضغط الطلب على الأراضي المجهزة لدى كل مسؤول محلي لتعلم مدى ضرورة العمل في هذا الإتجاه بأقصى سرعة.

إن سوق العمل، يمكن أن يتحرك بوثيرة جيدة إذا ما نحن استعدنا بسرعة لاستقبال واستغلال الفرص التي ستوفرها أوربا فيما يتعلق بنقل أكثر من ثلثي مصانعها إلى الدول المجاورة في غضون سنة 2010 حسب ماتؤكده الدراسات، أيضا إن الطلب الموجه للمغرب موجود، ولكن لأسباب داخلية تتعلق أساسا بعدم إعداد وتهييئ ظروف استقبال المستثمرين وتعقيد المساطر، فإن دولا مجاورة تستفيد من هذه الفرص الضائعة، ويظهر هذا جليا في نمو صادراتها في صناعة الألبسة مثلا لأكثر من 130%، في ظرف ست سنوات، بينما لم ينم المغرب صادرته في هذا القطاع إلا بـ 50% تقريبا في نفس الفترة، وخسر بذلك خلق آلاف من مناصب الشغل.

إن تجربة الثمانينات التي قادتها وزارة الصناعة والتجارة وصندوق الإيداع والتدبير والجماعات المحلية، كانت رائدة في توفير أراضي صناعية مجهزة ومايزال خيرها يعم على المغرب، ونأمل أن تقتضي الحكومة بهذه التجربة من أجل إعادة الكرة، والدفع بوزارة المالية ووزارة الشؤون الإسلامية إلى استثمار الأملاك الكثيرة التي يشرفون عليها في إعداد مناطق صناعية، عوض أن تبقى محطة أعين المهاجرين إلى المدن لإقامة مدن الصفيح أخرى جديدة أو مطامر لرمي الأزبال والنفايات، وبالموازاة مع هذا نطالب بأن تكون إدارة الجمارك قريبة من المصدرين، متواجدة بمختلف المناطق الصناعية من أجل تمكين المغرب من الإستفادة بقربه من أكبر سوق عالمي خصوصا على مستوى التوقيت.

أما على مستوى توزيع ميزانية الدولة بين القطاعات، فإننا نستنكر تقليص حصة الوزارات التقنية المكلفة بتجهيز البلاد، والتي ينشأ عن عملها رواج بالمؤسسات المغربية، وإحداث لمناصب الشغل وتوفير في القيمة المضافة، إن الوزارات الوظيفية التي استفادت من الرفع في ميزانيتها على حساب الوزارات الأخرى، هي قطاعات مستهلكة لاتشغل ولاتحدث شغلا، بينما هم الأسر المغربية على اختلاف طبقاتها في هذه المرحلة الحرجة هو إيجاد الشغل لأبنائها ورفع قدرتها الشرائية المنزلقة نحو الفقر. وعلى ذكر الوزارات، فإن القانون المالي لم يأت بما يطمئن الموظفين عموما ومايترجم التوجه الذي جاء في التصريح الحكومي بخصوص التخليق والترشيد وما إلى غير ذلك، إذ أن هذا التوجه من المفروض أن يحمل في طياته من الإجراءات مايرفع من شأن الموظف ويكرمه ويجعله آمنا محصنا أمام الإغراءات. إن فئة الشغيلة تعيش حسرة، بعدما عاشت مرحلة انتظار، سيما أن الكثير منهم فرح لنجاح الحكومة، بعدما ساعدوها في الوصول إلى ذلك، باستثناء ملف رجال التعليم الذي وجدتموه أمامكم مهيأ وأمره مقضيا، فإن أمر النظام الأساسي للأطباء والممرضين ليس واضحا من خلال القانون المالي، وكذلك الأمر بالنسبة للنظام الأساسي للمهندسين لم تعلن أي إجراء بشأنه إن الحكومة رفضت اقتراحنا المتعلق بإعفاء الدخل السنوي الذي يهم أوسع شرائح الموظفين والعاملين والتجار والذي يصل 24.000درهم من الضريبة العامة على الدخل عوض حصره في 18.000 درهما كما هو معمول به حاليا، إن أكثر موظفي وزارة السكنى والتعمير وإعداد التراب الوطني يعيشون مرحلة احتضار مهني إذ أن عشرات الأطر تملأ مكاتب وممرات مقر الوزارة دون مهمة ودون شغل كما أن مندوبيات الوزارة لم تعد تدري مادورها وماعليها أن تقوم به بعد أن نقلت كل اختصاصاتها إلى المؤسسات الجهوية للبناء والتجهيز التي تغرق هي الأخرى في مشاكل تنظيمية ومالية لاحصر لها.

أما وزارة الصحة، فيبدو أنها ستسير بنفس النهج السائد، رغم اعتبارها ذات أولويات، فلاوجود للتفكير في إنجاز الخريطة الصحية، ولاعدم تمركز مراكز التكوين للأطباء، ولاتخطيط للزيادة في التغطية الإجتماعية والصحية التي لاتتعدى 15% من السكان، الشيء الذي ينعكس سلباً على صحة المواطنين وعلى سوق الشغل بالنسبة للأطباء والممرضين الذين لايتعدى عددهم بالتوالي في المغرب 11.000 و24.000، ورغم ذلك فإن البطالة أصبحت شائعة ومتفشية في أوساطهما ولايفوتني بهذه المناسبة دون أن أندد بعدم انطلاق حوار جاد مع الدكاترة والمهندسين والأطر الأخرى المعتصمين في قلب العاصمة وأمام مبنى البرلمان، رمز الديمقراطية في بلادنا. مطالبين حقهم في الشغل. إن الديمقراطية الحقة هي فتح الحوار والبحث عن الحلول التوافقية، وليس أبداً اللامبالاة اتجاه الإعتصامات وغض الطرف عنها وإعطاء الحق لأصحابها في الموت البطيء.

نطالب الحكومة بإحياء الأمل عند هؤلاء الشباب ونحملها نتائج الإحباط الذي يعيشونه، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. في ختام هذه المناقشة أعطي الكلمة لممثل النقابة الوطنية الديمقراطية المستشار السيد بيجي عبد الرحمان. فليتفضل.

* السيد المستشار بيجي عبد الرحمان :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

أخيراً، وبعد فترة قياسية من الانتظار والترقب، توصلنا واطلع الرأي العام على محتويات مشروع القانون المالي الأول لحكومة التناوب. ورغم أننا لم نعلق أملا كبيراً على مايمكن أن يحمله من مستجدات، تترجم الوعود والإلتزامات التي تضمنها التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير المحترم الأول خلال شهر أبريل الماضي أمام مجلسنا الموقر، إلا أننا كنا قد نبهنا الحكومة إلى أن إعلان الوعود والإلتزامات أسهل من تنفيذها، ولاتحولت إلى سراب وديماغوجية بمجرد ارتطامها بالواقع العنيد، رغم ذلك كنا نأمل أن

تظهر الحكومة بعد الإشارات التي تنبئ بنية الحكومة في إيلاء الملف الإجتماعي مايستحقه من عناية واهتمام على الأقل وفاءاً للمواقف والإقتراحات إن لم نقل المزايدات التي كانت تؤثث بها أحزاب المعارضة السابقة خطابها السياسي.

السيد الرئيس،

إن قراءتنا وتحليلنا لمشروع القانون المالي داخل النقابة الوطنية الديمقراطية، جعلتنا أكثر اقتناعا بمواقفنا التي عبرنا عنها خلال مناقشة التصريح الحكومي. حيث سبق لنا أن أكدنا أن البلاغ الخطابي والوعود السرابية ليست هي القوت اليومي للمواطنين ولجماهير الطبقة الشغيلة والكادحين، وإن تحسين شروط المعيشية يتطلب سن إجراءات عملية وملموسة ومبرمجة في الزمان والمكان في شتى المجالات من تعليم والصحة وتشغيل وسكن ومحو أمية وبنيات أساسية وغيرها.

ومشروع القانون المالي المعروض أمامنا اليوم لم يأت بإجراءات وتدابير مقنعة تصب في هذا الإتجاه، لقد حاولنا قدر الإمكان دراسة المشروع وتقييمه بشكل موضوعي بعيداً عن أي مواقف مسبقة، وكان هاجسنا الأساسي ما ماذا استجابة القانون المالي لتطلعات وانتظارات الطبقة الشغيلة. وعموم المواطنين وإلى أي حد نجحت الحكومة في ترجمة مضمون التصريح الحكومي، خاصة في شقه الإجتماعي إلى برامج قابلة للإنجاز، وهل استطاعت الحكومة ترجمة شعار التغيير والإصلاح وإحداث القطيعة مع الميزانيات السابقة التي كانت تنعتها بالغير اجتماعية، وقد مكنتنا هذه الدراسة والتقييم من الخروج بالخلاصات والملاحظات التالية :

- إن الحكومة اختارت نهج الإستمرارية وفصلت قانونا ماليا على مقاس القوانين المالية السابقة، مع بعض الروتوشات التي لاتمس جوهريا بنية الميزانية وتوجهاتها الأساسية المرتكزة أساساً على التحكم في التوازنات المالية وخدمة المديونية على حساب الملف الإجتماعي رضوخا لتوجهات المؤسسات المالية الدولية.
- إن الحكومة في إعدادها للقانون المالي استفادت من تحسن الظرفي للوضعية المالية للبلاد بتوفر موارد مالية واستثنائية لن تستفيد منها فيما يستقبل من الميزانيات، وتتمثل في موسم الزراعي الجيد وتحسن في مبيعات الفوسفاط ومداخيل الخوصصة وانتعاش الوضع المالي الدولي، إضافة إلي 6,6 مليار درهم مساهمة من المؤسسات العمومية وهو ماقد ينعكس على أوضاع هذه المؤسسات وخاصة أوضاع العاملين بها والتي لاتبعث على الإرتياح حتى بدون هذه المساهمة ويكفي التذكير هنا بإضراب التقنيين الملاحيين في الخطوط الملكية المغربية.

السيد الرئيس،

إنما اعتبره الخطاب الحكومي تجديداً على مستوى التوجه الإجتماعي للميزانية لايعد كونه زيادة طفيفة لاتتعدى 3%، وهذه نسبة بعيدة كل البعد عن تغطية الخصاص والعجز في هذا المجال، إضافة إلى كونها مست قطاعات دون الأخرى ومنها قطاعات اجتماعية أساسية كالتعليم وقابلها من جانب آخر تقليص في الإعتمادات المرصودة لمجالات لاتقل أهمية بالنسبة لتأثيرها الإجتماعي كالتجهيز والفلاحة والعالم القروي.

السيد الرئيس،

لقد تضمن مشروع القانون المالي إعفاءات وتخفيضات ضريبية لصالح المقاولة، ونحن لايسعنا إلا أن نشجع كل الإجراءات التي من شأنها تقويم أوضاع مقاولتنا الوطنية وتأهيلها لمواجهة تحديات العولمة ومواعد الشراكة والإنفتاح على الإتحاد الأوربي وحوض الأبيض المتوسط، وهي استحقاق تدق على أبواب اقتصادنا الوطني بقوة، إلا أن ضمانات لتنافس المقاولات المغربية يتطلب دعماً أكثر، وقرارات أكثر جرأة، شريطة أن ينعكس كل نمو وتطور على أوضاع العاملين المادية والمعنوية، وفي الجانب الآخر لم تظفر الطبقة العاملة والجماهير الشغيلة بأية التفاتة جادة من الحكومة في قانونها المالي بل على العكس، فإن العديد من الإجراءات قد تنعكس سلبا على أوضاعها كالتلويح المبهم والغامض بإلغاء أو تقليص الدعم المخصص لبعض المواد وتخفيض كتلة الأجور.

السيد الرئيس،

إذا كان لمشروع القانون المالي تضمن التسوية المادية والترقية الداخلية لرجال التعليم والصحة بنفس الصيغة التي أقرتها الحكومة السابقة تقريبا، فإن باقي الإلتزامات التي تضمنها التصريح المشترك بقيت معلقة إلى أجل غير مسمى، ففي ميدان السكن الإجتماعي والتغطية الصحية والترقية الداخلية لموظفي الإدارات العمومية الأخرى والمستحقين للترقية بعد تاريخ 30 يونيو 1996.

وعلى مستوى التشغيل الذي يوجد على رأس إنشغالات الجماهير الشغيلة، سواء منهم من يهمهم تشغيل حاملي الشهادات وغيرهم من العاطلين، فإن الحكومة ومن خلال القانون المالي قد خلفت الموعد ولم

تستطع ترجمة الأفكار والتصورات الطوباوية إلى إجراءات وتدابير ملموسة، ولم تأت بأي جديد يطمئن الشباب العاطل الذي يدفعه اليأس وانسداد الآفاق إلى كل أصناف المغامرة والإنحراف. ولايفوتنا هنا إلا نثمن المبادرة الملكية السامية بالدعوة إلى تكوين وتشغيل 25.000 شاب من حاملي الشهادات سنويا، وندعو الحكومة والقطاع الخاص إلى الإلتزام فوراً وبكل صدق وشفافية بترجمة هذا القرار السامي الملكي إلى حيز التطبيق لما سيكون له من أثر إيجابي على نفوس هؤلاء الشباب وذويهم.

السيد الرئيس،

إن تنمية العالم القروي صمام أماني اقتصادنا الوطني واستقرارنا الإجتماعي، فكما تساهم التنمية القروية في ارتفاع المواد، تساهم في امتصاص البطالة والهجرة القروية بتوفير سبل العيش الكريم للشباب في وسطهم الجغرافي، وهذا يتطلب من الحكومة توفير تجهيزات والبنيات الأساسية والخدمات الإجتماعية والإدارية لتوفير شروط تنمية اقتصادية مستديمة مرتكزة على المقاولة الصغيرة والمتوسطة والطاقة البشرية المحلية، وهذا مالم تظفر بوادره بشكل جاد في مشروع القانون المالي الحالي.

وختاماً، إن اعتبار الحكومة مشروع القانون المالي انتقالياً لايعطي أية ضمانات بالنسبة لما سيستقبل من القوانين المالية المقبلة، وبالنظر إلى خلوه من أية إجراءات وتدابير تروم إصلاح أوضاع الطبقة الشغيلة وتحسين ظروفها المعاشية فإننا في النقابة الوطنية الديمقراطية نعلن اعتراضنا عليه وتصويتنا ضده. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار. بهذا التدخل نكون قد أنهينا المناقشة العامة لمشروع القانون المالي 98-99 ونكون بذلك قد درسنا جميع النقط المدرجة في جدول أعمال جلسة اليوم، الفضل في ذلك يرجع إلى جميع السادة المتدخلين الذين التزموا بكيفية منتظمة بالحصة المخصصة لفريقهم أو للمنظمة النقابية التي يمثلونها، حقيقية هذا الإنضباط يبشر بالخير، لأن احترام الحصص التي تخصص للسادة المتدخلين في نطاق ندوة الرؤساء والمكتب، حقيقة هذا الالتزام يجعل أن المجلس في استطاعته أن يقوم بضبط أعماله.

نزولا عند رغبة الحكومة رفعت الجلسة .